مكتبة التنمية والتخطيط

أجناتسى زاكس

التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

مذيل بكتاب الدول النامية
ومستقبل دورها فى الاقتصاد العالمى
تأليف : جوزيف بوجنار

ترجمة
محمد صبحى الأترىى



دار المعارف بمصر
١٩٦٩

التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

إهـــــداء ٢٠٠٨ .
المرحوم / محمد خليل نشأت
جمهورية مصر العربية

مكتبة التنمية والتخطيط

أجناتسى زاكس

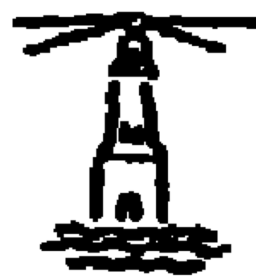
التجارة الخارجيّة والتنمية الاقتصاديّة

(التجارة الخارجية فى البلدان النامية)

مذيل بكتاب الدول النامية
ومستقبل دورها فى الاقتصاد العالمى
تأليف: جوزيف بوجنار

ترجمة

محمد صبحى الأتربى



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. ع. م.

مقدمة

إن الدول التى توصف فى المؤلفات الاقتصادية بأنها متخلفة أو « نامية » أو أقل تقدماً ، أو متأخرة ببساطة . إنما تكون مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير وهى أساساً مجموعة تحددت تاريخياً .

ويترتب على ذلك صعوبة تكوين نماذج واقعية للنمو الاقتصادى تكون مطابقة للظروف الفعلية المتنوعة . ومن ناحية أخرى يجب على الاقتصادى الذى يعالج مشاكل النمو الاقتصادى فى الدول النامية أن يحذر من المبالغة فى خصوصية الظروف السائدة فى كل دولة معينة إلى الحد الذى ينغمس معه فى دراسات تطبيقية لكل حالة على حدة . ويقترح بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع كحل معقول لهذا الوضع ، بناء نماذج نمطية قليلة والقيام بتحليلها تحليلا مستفيضاً ، إلا أنه عند بناء مثل هذه النماذج يجب أن نضع فى الاعتبار عدداً من العوامل التاريخية ، الاقتصادية والديموجرافية . فالمصفوفة * أو الصيغة الرياضية التى تضم جميع التركيبات الهامة لتلك العوامل ، سوف تشمل حالات تبلغ من الكثرة ما يجعلها تقترب من التطبيق البحت بما فيه من كافة النواقص .

وحتى إذا كان استبعاد النماذج العامة له ما يبرره بهذا الشكل ، فإنه يجب ألا نهمل « النماذج القطاعية » التى توضح مثلا الأوضاع فى الزراعة ، والتجارة الخارجية أو القطاع العام . فهذه النماذج تمثل أداة تحليلية ذات قيمة كبيرة ويمكن مطابقتها بسهولة على الواقع ، وفى نفس الوقت يمكن عن طريقها تفهم وإدراك هذا الواقع .

وسوف أتبع فى هذه الدراسة ، طريقة مشابهة لتلك التى عالجت فيها أنماط

---

* مصفوفة جبرية matri .

القطاع العام فى البلدان النامية فى كتابى السابق[1]. مستخدماً نماذج « الاقتصاد التصديرى » و « الاقتصاد بالغ الحساسية للواردات » . وفى نفس الوقت فإن هذا الكتاب أكثر اهتماماً بأهداف عملية معينة ، فهو يهدف إلى تحليل دور الدول النامية فى تقسيم العمل الدولى ، مع الاهتمام بصفة خاصة بالنقاط التالية :

(ا) أثر أزمة تقسيم العمل الدولى التقليدى على مستقبل التنمية فى دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

(ب) آفاق التوسع فى العلاقات الاقتصادية بين بولندا والدول النامية .

ومن ثم فإن الكتاب يعالج القضايا المعاصرة للتجارة العالمية وهى الموضوع الرئيسى للمؤتمر العام للتجارة والتنمية (عقد المؤتمر المذكور فى عام ١٩٦٤ بجنيف — المترجم) .

وقد ظهر خلال الشهور القليلة الأخيرة ، وأثناء ترجمة الكتاب ، عدد من المؤلفات التى تعالج نفس المشاكل ، نذكر منها ما يستحق اهتماماً خاصاً :

— سيدنى ديل « الكتل التجارية والأسواق المشتركة »

Sidney Dell, "Trade Blocs and Common Markets", Constable, London, 1963.

« اتجاهات التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية لدول اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى »

"Foreign Trade Aspects of Economic Development of ECAFE Countries".

أصدرته سكرتارية اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى فى يناير ١٩٦٣. (وهو تحليل شيق للغاية عن الوضع فى الدول الآسيوية) .

— الجزء الأول من عرض الاقتصاد العالمى لعام ١٩٦٢ U.N. World Economic Survey 1962 الذى يعالج دور البلدان النامية فى التجارة العالمية ، والتقرير الذى قدمه الدكتور راؤل بريبش Dr. Raul Prebish فى الدورة العاشرة

---

(١) انظر « أنماط القطاع العام فى الاقتصاديات المتخلفة »

Patterns of Public Sector in Underdeveloped Economies, Asia Publishing House 1963.

للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA » فى مايو ١٩٦٣ ، بعنوان « نحو سياسة للتنمية الديناميكية فى أمريكا اللاتينية » .

وفى اعتقادى أن المادة الغزيرة الواردة بالمؤلفات السابقة لا تبطل نتائج هذه الدراسة بل على العكس تؤيدها فى كثير من الحالات . ومن ثم فقد قررت ألا أدخل أية تعديلات على النسخة الأصلية . وقد حاولت فى الفصل الأخير . أن أستخلص نتائج معينة فيما يختص بآفاق التبادل التجارى بين بلدى والاقتصاديات النامية ، وبالطبع فإن النتائج كانت على أساس وجهة النظر البولندية ، وإنها لمبالغة فى الثقة بالنفس أن يحاول مؤلف بولندى أن يفعل نفس الشيء للبلدان النامية . وأعتقد أنه يهم القارئ الهندى أن يعلم كيفية معالجة هذه المشاكل فى دولة اشتراكية مثل بولندا .

وأود أن أشكر الأساتذة سزتش . بوبروسكى ، م .كالسكى ، ك . لاسكى ، سولدازوك ، دوبرسكا ، بازينسكى Cz. Bobrowski, M. Kalecki, K. Laski, J. Soldaczuk, Dr. Dobrsko, M. Paszynski لاقتراحاتهم القيمة . وهذه الدراسة ، فى العديد من نواحيها ، استمرار للعمل الذى بدأه فى بولندا الأستاذ ت . ليشوسكى T. Lychowski ، وبالطبع لا يعتبر أحد منهم مسئولا عن أى قصور فى هذه الدراسة ، وأخيراً أقدم شكرى إلى كارول چاكوبوڤتش Karol Jakubowicz للمجهود الشاق الذى بذله فى الترجمة .

أجناتسى زاكس

مركز بحوث الاقتصاديات المتخلفة ،

وارسو ، سبتمبر ١٩٦٣

الفصل الأول

ملاحظات أولية : العائق الخارجي للنمو

« من الضروري تغيير النمط التقليدي للتجارة الدولية [وهو أن تصدر الدولة المتقدمة الآلات بينما تصدر الدول المتخلفة المنتجات الأولية والمواد الخام] . . . . والقول بأن (هذا التغيير) ضروري وعاجل وكان يستوجب القيام به منذ مدة طويلة ، ليس محلا للنقاش أو المجادلة ، ولكن يبدو أن تحقيق ذلك لا يكون إلا تدريجياً حيث تواجه الدول النامية مشاكل ضخمة في إيجاد أسواق ، ليس فقط لمنتجاتها التقليدية ، بل أيضاً لمنتجاتها الناجمة عن تنويع اقتصادياتها . إن الدول النامية لكي تبقى على قيد الحياة يتعين عليها ليس فقط أن تصدر المواد الخام بل والسلع والمنتجات المصنوعة أيضاً .

وليس هناك من مساعدة قيمة يمكن أن تقدمها الدول الصناعية في المدى الطويل ، أكثر من أن تفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية وأن تتبع سياسات تجارية حرة في تعاملها معها » .[1] بهذه الكلمات لخص مورارجي ديساي Morarji Desai ، وزير مالية الهند في ذلك الوقت ، أصعب وأشق القضايا التي تواجه الدول النامية .

وقد طالب أوليس جيماريس Ulysses Guimaraes وزير تجارة البرازيل حينئذ ، خلال اجتماع لمنظمة « الجات » في ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ ، بتفسير لمبدأ المساواة الاقتصادية في التجارة الدولية ، بما يسمح بالتمييز في التعامل بين الدول ذات القدرات الاقتصادية غير المتساوية .

وهو في هذا يتفق تماماً مع ج . ميردال الذي يرى أن « الاعتراف الصريح

---

(١) Economic Times-Bombay-9, October, 1961

باختلاف الأحوال فى الدول الغنية والدول الفقيرة ومن ثم بمعقولية « معيار أدنى مزدوج » للحكم على سياساتها الاقتصادية الخارجية . يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح المحاولات التى تبذل فى خلق ظروف للتعاون الدولى أكثر اتساعاً [١] » .

وليس هذا هو رأى المسئولين فى أكبر دولتين لهما تأثير فى العالم الثالث[٢] وحدهما ، فقد أجمع السياسيون والاقتصاديون فى الدول النامية ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، وليس اليساريون منهم فقط ، على أنه لكى يمكن التعجيل بمعدل النمو الحالى — وفى بعض الحالات الاحتفاظ به عند مستوى مرتفع — يجب على بلادهم أن تكافح من أجل الخروج من نطاق سيطرة تقسيم العمل الدولى الذى فرضته عليها القوى الإمبريالية خلال الحكم الاستعمارى ، أو كنتيجة للسيطرة غير المباشرة التى تؤدى فى هذه الحالة بالذات إلى نفس النتيجة .

ولكى يمكن أن نحدد أثر التقسيم الدولى للعمل ومجموعة العوامل الخارجية بأكملها على عملية التنمية فى البلدان النامية غير الاشتراكية ، يجب أن نأخذ فى الاعتبار تدفق رأس المال إلى جانب العلاقات التجارية . إلا أن جوهر المشكلة يقع فى مجال المبادلات السلعية .

كما أن عملية التنمية الاقتصادية فى العالم الثالث تؤثر بدورها على النمط السلعى للتجارة العالمية ، الذى يمثل الوجه المقابل للمشكلة .

وبينما تمكنت بريطانيا فى القرن التاسع عشر ، خلال نموها فى بيئة غير رأسمالية ، من أن تفرض تقسيم العمل الدولى[٣] بما يتمشى واحتياجات البناء

---

(١) G. Myrdal, "Beyond the Welfare State," Yale, 1960, p. 205

(٢) تستخدم « مصطلحات » الدول (الاقتصاديات) المتخلفة ، الدول (الاقتصاديات) النامية ، الدول الأقل تقدماً . . . إلخ بالتبادل فى هذا الكتاب .

(٣) سبق أن وجهت روز الكسبورج الأنظار إلى حقيقة لها أهمية كبرى وإن كانت غير حاسمة ، وهى أن الاقتصاد الرأسمالى البريطانى قد تطور فى بيئة متخلفة اقتصادياً . بيد أنها قد تمادت إلى حد كبير فى النتائج النظرية للنماذج الماركسية لتكرار الإنتاج كما استخلصتها من تلك الملاحظة التى لا جدال فيها .

قارن ر . لكسمبورج « تراكم رأس المال » R. Luxemborg, "Accumulation of Capital", London, 1950.

الصناعى المتغير بها . نجد الآن أن الدول النامية تسعى جاهدة إلى تصنيع اقتصادياتها فى محيط أكثر تقدماً . وهى فى وضع يختلف تماماً عن وضع بريطانيا فى القرن التاسع عشر : فالنمط السلعى للإنتاج فى هذه الدول قد تحدد فى ظل تقسيم العمل الدولى الذى فرضته الدول الأخرى . وكان ا . براون A. J. Brown محقاً فى ملاحظته : « بينما كانت الثورات الصناعية الأولى تقوم أساساً على تصدير كميات ضخمة من المنتجات الجديدة ، فإن البلدان التى بدأت عملية التصنيع مؤخراً لا يمكنها أن تعتمد على مثل هذه الصادرات إلا فى المراحل الأكثر تقدماً من تطورها » .

ويعوض النمو غير المتساوى للأجزاء المختلفة من البلد الواحد ، النقص الناتج من عدم وجود دول مجاورة أكثر تخلفاً ، واستحالة التوسع فى الأسواق الخارجية . ينطبق هذا الوضع على الدول المتخلفة الكبيرة كالهند والبرازيل . ويتصف التصنيع الرأسمالى بأن اختلال التوازن بين المناطق المختلفة يزداد سوءاً بطريقة تراكمية ، إلا أن التوزيع غير المتساوى للأعباء الاجتماعية للتنمية ، لا يمكن بالطبع أن يعوض الحاجة إلى أخذ مركز مناسب فى ظل تقسيم العمل الدولى ، بما يعكس التغيرات فى القوى الإنتاجية والنمط السلعى للإنتاج بشكل أدق .

ويتصف النمط السلعى لصادرات الدول المتخلفة بالاختلال ، بغض النظر عما إذا كانت تلاقى صعوبات فى تصدير سلعها التقليدية ، أو لا تواجه صعوبات كما هو الوضع بالنسبة للدول المنتجة للبترول .

ومن العوامل التى تعوق معدل النمو الإجمالى فى أغلب الاقتصاديات المتخلفة ، الاختناقات الناتجة عن الثغرة ما بين الطاقة الاستيرادية غير الكافية — التى يحد منها النمط السلعى التقليدى غير المرن للصادرات — وبين الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة لمواجهة خطط التنمية ، بالإضافة إلى النقص فى الحبوب ومواد الوقود والمعدل المرتفع لنمو السكان .

ومن ثم يمكن تعريف التخلف الاقتصادى بأنه تراكم للعوامل التى تعوق عملية النمو .

وتنحصر العوائق الأساسية للنمو فى مجال التجارة الخارجية[1]، بالإضافة إلى الاختناقات فى المجالات التنظيمية مثل الإدارة والنظام الاجتماعى . وحتى يمكن للدولة المتخلفة التغلب على النقص فى خامات معينة وعدم توافر القوى البشرية المدربة ، يجب عليها أن تلجأ إلى استيراد الآلات والخبرة الفنية الأجنبية وذلك خلال المرحلة الأولى للتصنيع والتقدم التعليمى على أقل تقدير ، وأن تستورد السلع الاستهلاكية حتى تعوض النقص فى إنتاجها المحلى .

ويمكن الحكم على مدى ضخامة المشاكل التى تواجهها الدول النامية ، إذا علمنا أنها يجب أن تتخلص من العديد من العوائق فى وقت واحد وفى أقصر فترة ممكنة . وقد أوصى أخيراً بعض الاقتصاديين الغربيين باتباع أسلوب الحلول المتتالية ، أى قيام الدول النامية بالتغلب على عوائق النمو واحداً تلو الآخر ، فمثلا يجب على الدول النامية فى إفريقيا أن تركز أولا على مشكلة النقص فى القوى البشرية المدربة ، ثم تقوم بالاستثمارات الإنتاجية فى مرحلة تالية ؛ إلا أنه من الصعب تقبل مثل هذه النصيحة . فهى من الوجهة العملية مجرد استمرار لتقسيم العمل الدولى الحالى ، نظراً لأنها سوف تعرقل استخدام الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتغيير الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة لفترة طويلة إن لم يكن إلى الأبد.

فهؤلاء الاقتصاديون بإصرارهم على إعطاء الأولوية الكبرى لما يطلق عليه « الاستثمار فى الموارد البشرية » — وهو بلا شك هدف تستوجبه الاعتبارات الإنسانية — إنما يؤيدون عن عمد أو دون قصد ، سياسات الاستعمار الجديد . ويرجع وقوعهم فى هذا الخطأ إلى عدم تقديرهم الكافى للأهمية الحاسمة للاستثمارات

---

(١) ويمكن كذلك أن تصبح التجارة الخارجية فى الاقتصاد الاشتراكى عائقاً يعطل عملية التنمية بالإضافة إلى الصعوبات التنظيمية وطول فترة تفريخ الاستثمارات . قارن م . كاليسكى « عن نظرية ديناميات الاقتصاد الاشتراكى » ، « واسكار لانج » قضايا الاقتصاد السياسى للاشتراكية »

"Problems of the Political Economy of Socialism". O. Lange, ed., KIW, Warszawa, 1959, p. 151.

قارن كذلك د . سوكولو .

D. Sokolow "Imbalances of Capitalist Production", PWE, Warszawa, 1961.

الإنتاجية فى عملية التنمية الاقتصادية [١].

ولا يمكن للدولة المتخلفة أن تدفع بمعدل نموها دون التوسع فى تكوين رأس المال والاستثمارات . فهى من جهة يجب أن تزيد من نسبة تكوين رأس المال إلى الدخل القومى . ومن جهة أخرى عليها أن توفر المعروض المناسب من السلع الرأسمالية ، حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة إلى استثمارات مادية .

كما تقوم التجارة الخارجية فى الاقتصاد المتخلف بدور لا يقل أهمية فى تكوين رأس المال والاستثمار من الوجهة المالية والمادية . فيمكن عن طريق التجارة الخارجية خلق « منطقة للتراكم province of accumulation » . طبقاً لألفاظ روز لكسمبورج . تقع فيما بين الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى ، تتكون من الرسوم المفروضة على السلع المستوردة والمصدرة ، وأرباح مشروعات التجارة الخارجية المملوكة للدولة . وجانب من أرباح المستوردين والمصدرين فى القطاع الخاص . بيد أنها يمكن أن تصبح أيضاً « منطقة لمنع التراكم » ، متخذة شكل خروج للفائض الاستثمارى الاحتمالى فى صورة أرباح الشركات التجارية الأجنبية . ويحدث ذلك بشكل أوضح فى مجال حركات رءوس الأموال .

وبالطبع ستكون هناك آثار مواتية على عملية تكوين رأس المال داخل الدولة المقترضة ، فى حالة انتقال رأس المال الأجنبى فى شكل قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل مثلا ، بشرط أن تستخدم الزيادة فى الطاقة الاستيرادية الناتجة عن ذلك استخداماً صحيحاً . إلا أن خروج رأس المال (فى شكل الأرباح المحولة للخارج بواسطة الشركات الأجنبية التى تعمل فى الدولة مثلا) يؤدى

---

(١) يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هى زيادة الإنتاجية الاجتماعية للعمل عن طريق الاستثمارات الإنتاجية ، والتقدم التكنولوجى ، والتحسينات التنظيمية فى الحياة الاقتصادية . قارن ا . لانج « التنمية الاقتصادية ، التخطيط والتعاون الدولى » ، زاوادسكى « نظريات التنمية الاقتصادية والرأسمالية الحديثة » .

"Theories of Economic Development and Modern Capitalism", J. Zawadzki and A. Lukaszewicz, ed., KIW, 1962. p. 14.

إلى تخفيض الفائض الاستثمارى الاحتمالى ، نظراً لأن جزءاً من هذا الفائض يستثمر فى الخارج دون أى نفع للدولة التى تولد فيها ، وبنفس الطريقة يمكن أن نحلل أثر التغييرات فى نسب المبادلة [١] .

وتؤثر التجارة الخارجية بشكل حاسم على الجانب المادى لعملية تراكم رأس المال والاستثمار من خلال واردات السلع الرأسمالية . حيث لا يمكن البدء فى عملية النمو الاقتصادى دون الحصول على مثل هذه الواردات ، وفى الواقع نجد أنه كلما كان المستقبل للتجارة الخارجية فى غير صالح دولة معينة ، كلما زادت حاجتها العاجلة إلى كميات كبيرة من الآلات والمعدات لخلق صناعة أساسية بها — وذلك على الرغم من كونها تعانى نقصاً فى النقد الأجنبى — وعلى العكس من ذلك إذا كانت الصادرات التقليدية تتمتع بطلب خارجى مرن فإن الحافز على إنتاج بدائل محلية للواردات تكون أضعف برغم عدم وجود صعوبات فى تمويل واردات السلع الرأسمالية المطلوبة .

ولهذا السبب تبدو المعونة الأجنبية جذابة للغاية بالنسبة للبلدان المتخلفة التى تعانى من صعوبات فى التجارة الخارجية ، وهو الوضع فى الجانب الأكبر من دول العالم الثالث . وغالباً ما يدفعها حرصها على ضمان الحجم المناسب من واردات السلع الرأسمالية إلى الوقوع فى قبضة الاستثمارات المباشرة لرأس المال الأجنبى الخاص ، مما يترتب عليه زيادة مؤقتة وهائلة فى وارداتها من السلع الرأسمالية . إلا أن الثمن الذى تدفعه مقابل هذا المكسب العاجل يكون باهظاً للغاية : حيث يُحَمل ميزان مدفوعاتها بأعباء خدمة الاستثمارات لفترة غير محدودة ، مما ينتج عنه الحد من تراكم رأس المال ومن القدرة على الاستيراد فى المستقبل .

---

(١) قارن م . كاليسكى « مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية » و « مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة »

"Problems of Financing Economic Growth", "Problems of Economic Development of Underdeveloped Countries, PWE, Warszawa, 1958, pp. 573-601.

ولكى يمكن للدول النامية أن تخرج عن النطاق الحالى لتقسيم العمل الدولى ، يجب عليها أن تحرر نفسها من الاعتماد على التجارة الخارجية ، أو على الأقل إضعاف روابط هذا الاعتماد .

هذه المشاكل والصعوبات فى مجال التجارة الخارجية ، والتكاليف الضخمة لخدمة القروض الأجنبية ، تتداخل بعضها البعض وترتبط ارتباطاً وثيقاً ، لتكون فيما بينها ما يمكن أن نطلق عليه « العائق الخارجى للنمو » .

وسوف نحاول أن نشرح فى هذا الكتاب كيفية عمل هذا العائق للنمو ، وفى نفس الوقت ، نوضح إمكانية التغلب عليه عن طريق اختيار الاستراتيجية المناسبة للتنمية .

إن هناك العديد من القضايا ذات الطبيعة المنهجية التى تظهر عند تحليل الظروف التاريخية فى دول العالم الثالث والوضع الاقتصادى الراهن بها ، خاصة عند محاولة استكشاف اتجاه تقسيم العمل الدولى فى المستقبل . وسوف يخصص الفصل التالى لمناقشة هذه القضايا بصورة مختصرة .

الفصل الثانى

مدخل منهجى

إ يمكن لمؤلفى القصص العلمية الخيالية أن يطلقوا العنان لتصوراتهم فى خلق صور الحياة على الكواكب الأخرى ، وللعلماء أن يدعو فى استطلاعاتهم إلى ثورة علمية سريعة ؛ أما الاقتصاديون فقد قسم لهم النصيب السيئ الذى يتمثل فى ضرورة البقاء على الأرض والحساب الدقيق لما يمكن أن يعمل ومتى يعمل وبأى ثمن يعمل . ومن واجبهم أيضاً أن يوضحوا أن التغييرات الاجتماعية والسياسية هى وحدها القادرة على تقريب الفجوة بين إمكانيات التقدم المادى للبشرية ووضعها الحالى ، حيث إن ما لا يقل عن نصف بليون من البشر يتضورون جوعاً بينما لا يجد بليون آخر الطعام الكافى ، وفى نفس الوقت يبتلع سباق التسلح ما يعادل إجمالى الدخول القومية للدول النامية جميعاً[1]. ولهذا السبب يفضل الكتاب سواء العلماء أو غيرهم ، عند التحدث عن المستقبل كقاعدة عامة أن يقتصروا على مناقشة مستقبل التقدم التكنولوجى ، أما القضايا الاقتصادية فهى إما تستبعد عن طريق وضع عموميات محدودة أو تعالج عن طريق استكمال الاتجاهات خلال العقدين الماضيين .

ومثل هذا الاستكمال[2] البسيط غير مرض على الإطلاق ، وإن كان أقل قصوراً عن الوسائل الأخرى . بيد أنه يجب أن نتذكر أن هذا الأسلوب لا يمكن أن يعطينا صورة عن المستقبل ، إلا إذا بنى على افتراض الظروف السائدة فى الفترة الأولية ، وفى هذا الكتاب سوف نقوم بتحليل آفاق المستقبل

(١) قارن تقرير أوثانت : عقد التنمية للأمم المتحدة – مقترحات العمل ، نيويورك ١٩٦٢ ص ١٢ ، ١٤.

(٢) المفهوم الرياضى extrapolation

فى تقسيم العمل الدولى خلال العشرين عاماً القادمة [١]، وهى مهمة شاقة حتى لمثل هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً ، فحجم التجارة العالمية فى المستقبل يعتمد على عوامل عديدة من الصعب جداً أن ندخلها جميعاً فى إسقاطاتنا .

ونناقش فى هذا الفصل أهم هذه العوامل .

١ ـ أثر العوامل السياسية والتنظيمية

سوف يكون للعوامل التنظيمية والاجتماعية أثر هام على معدل نمو التجارة (بتأثيرها على المعدل العام للتنمية الاقتصادية) وعلى الاتجاهات الجغرافية لها . ويمكن تصور مدى أهمية تأثير هذه العوامل إذا ما نظرنا إلى إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولى التقليدى الذى ظهر بعد إقامة مجتمع الدول الاشتراكية [٢].

وعادة يعتبر الاقتصاديون غير الماركسيين ، أن المبادلات بين الدول ما هى إلا تعميم لظروف التبادل السائد بين الأفراد ، التى يعبر عنها بالعلاقة « الإنسان الشىء » بدلا من « الإنسان — الشىء — الإنسان »، أما بالنسبة للاقتصادى الماركسى فإن تقسيم العمل الدولى يعكس علاقات محددة بين المجتمعات تدخل تحت نمط : « المجتمع — الشىء — المجتمع »[٣]، أى أن تقسيم العمل الدولى سوف يتحدد بعض الشىء ، بالتغير فى ميزان القوى السياسية فى العالم .

ونحن مع اعترافنا بأهمية العوامل الجغرافية والطبيعية ، فإننا لا نريد التقييد

---

(١) تغطى الخطط طويلة الأجل للدول الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة CMEA ، نفس الفترة الزمنية وكذلك بعض الإسقاطات المعدة بواسطة خبراء الأمم المتحدة (تقدير حجم التجارة الخارجية على سبيل المثال) . كما أن ف . باد F. Baade وهو اقتصادى ألمانى قد ألف كتاباً حاول فيه أن يتنبأ بوضع الاقتصاد العالمى فى نهاية القرن الحالى إلا أن المؤلف المذكور لا يعالج فى الواقع التجارة العالمية.

(٢) ويتضح ذلك أيضاً من التغيرات الأخيرة فى تجارة كوبا . ففى عام ١٩٦٠ كانت التجارة مع الدول الرأسمالية ما زالت تكون ثلاثة أرباع التجارة الكوبية . أما الآن ، فالتعامل التجارى يكاد يقتصر على الدول الاشتراكية ، وليس هناك شك فى أن هذا التغير الجوهرى قد حدث نتيجة للتغير فى الوضع السياسى .

(٣) قارن أوسكار لانج ، « الاقتصاد السياسى » — المجلد الأول ، الطبعة الثانية — وارسو ١٩٦١ .

بتلك النظريات التى تجعل من توزيع الموارد الطبيعية فى العالم شيئاً مقدساً ، محاولة بهذه الطريقة الموضوعية المفضوحة أن تبرر تقسيم العمل الدولى الحالى فى العالم الرأسمالى .

فالموارد الطبيعية ليست مجرد « هبات إلهية » ، حيث تتحدد أهميتها بما يعرفه الإنسان عنها ورغبته وقدرته على استخدامها فى الأغراض التى تتراءى له . كما أن الموارد الطبيعية فى مناطق مختلفة من العالم ، لم تستغل بعد أو تم استغلالها بصورة جزئية ، وما تقسيم العمل الدولى الحالى إلا نتاج للتاريخ ولا يجب تحليله إلا فى نطاق هذا المفهوم .

والاحتمال الأرجح أن تحدث تغيرات أخرى فى ميزان القوى السياسية فى العالم خلال العقدين القادمين ، فبعض الدول النامية يمكن أن تصبح ديمقراطيات وطنية ، بينما تسير دول أخرى قدماً نحو طريق التحول الاجتماعى والسياسى مثل ما حدث فى كوبا .

وسوف تؤدى هذه التغييرات إلى التأثير على تقسيم العمل الدولى من ثلاث نواح ، فأولا ستحقق هذه الدول معدلا مرتفعاً للنمو ، وثانياً سوف تتبع نظاماً أكثر تماسكاً للتخطيط الاقتصادى ، فتمنع الواردات من السلع الكمالية وتزيد الواردات من السلع الإنتاجية ، كما تعمل فى نفس الوقت على تنمية صناعة بدائل الواردات من السلع الاستهلاكية ، وثالثاً سوف تتوسع فى تجارتها الخارجية مع الدول الاشتراكية .

وإنه لمن الصعب – لأسباب فنية – التعبير كمياً عن هذه التغيرات السياسية والاجتماعية المحتملة لإدخالها فى إسقاطاتنا أو حتى أخذها فى الاعتبار بالنسبة للنمط المتغير للتجارة العالمية .

ولهذا السبب سوف نبنى دراستنا على أساس افتراض بقاء الوضع على ما هو عليه "Status quo" ، بالنسبة للنظم السياسية فى مختلف الدول على أقل تقدير ، كما أن اتباع هذه الطريقة سوف يؤدى بنا إلى معالجة أقل الأوضاع ملاءمة للتنمية من وجهة النظر الاشتراكية .

ويعتبر هذا الوضع هو الحد الأدنى للتغيرات المحتملة فى التوازن العالمى ، إلا أنه لا يجب استبعاد إمكانية التحولات إلى الديمقراطيات القومية والشعبية [١].

وبالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والسياسية فى دول معينة ، فإن الظروف التنظيمية السائدة فى التجارة العالمية سيكون لها تأثير هام على تقسيم العمل الدولى.

وتنتشر بشكل واسع فى الدول المتقدمة الدعوة إلى المزيد من تحرير التجارة العالمية ، بينما يحاول بعض الاقتصاديين إقناع الدول النامية بمزايا وفضائل حرية التجارة . فنجد أن هابرلر على سبيل المثال ينادى بأن التجارة الحرة سوف تساعد على تغيير دالات الإنتاج بشكل فعال ، بينما يمكن فى الواقع تغيير هذه الدالات بشكل أكثر فعالية ، عن طريق التخطيط .

وقد علمتنا الخبرة السابقة أن التخصص الدولى القائم على مبدأ حرية التجارة ، لم يخدم إلا مصالح القوى الاستعمارية ، وفى ذلك نتفق تماماً مع ف . كليرمونت F. Clairmonte فى قوله بأن « التخصص الدولى قد أدى فى مرحلة تاريخية محددة من التطور إلى تجميد للموارد الاقتصادية لأى دولة معينة . وبدلا من أن يشكل قوة ديناميكية فى المناطق الأقل تطوراً ، فقد عمل لصالح المجتمعات الصناعية الأكبر حجماً والأكثر تكاملا من الناحية القومية » [٢] .

ومن العوامل التى دفعت بتطور الرأسمالية مساندة الدولة ودعمها للتجارة

---

(١) اتبع س . ج ستروميلين ، الاقتصادى السوفييتى المشهور ، أسلوباً مختلفاً ، فقد افترض أن حوالى ٣٠٪ من سكان المناطق النامية وحوالى ١٠٪ من إجمالى سكان الكتلة الإمبريالية سوف يتبعون الطريق الاشتراكى فى غضون العشرين عاماً القادمة —قارن ستروميلين « قضايا الاشتراكية والشيوعية فى الاتحاد السوفييتى » .

S.G. Strumilin, "Problems of Socialism and Communism in the USSR", PWE, Warszawa.

(٢) ف . كليرمونت « الليبرالية الاقتصادية والتخلف »

F. Clairmonte, "Economic Liberalism and Underdevelopment. Studies in the Disintegration of an Idea". London, 1960, p. 479.

الخارجية[١] . وحتى فى الأوقات التى كانت فيها « الحرية الاقتصادية » هى السياسة الرسمية المعلنة ، وضعت الدول الرأسمالية قوتها العسكرية وضغطها السياسى فى خدمة « التجارة الحرة » ، كما أنها لم تتردد فى استخدام وسائل الحماية كلما دعت الحاجة إلى ذلك . ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة اليوم : وليس على المرء إلا أن يشير إلى قيود الاستيراد المطبقة فى الولايات المتحدة الأمريكية . والسياسات الزراعية لدول أوربا الغربية .

فما هو إذاً السبب فى أن مذهب « حرية التجارة » ما زال يتمتع بدرجة كبيرة نسبياً من الذيوع والانتشار؟ يرجع ا : م . د . ليتل السبب فى ذلك إلى عاملين فيقول : « ليس هناك منطق معقول يقضى باعتبار حرية التجارة أفضل وضع ممكن للعالم . أما أن الاستنتاج العكسى هو الذى يسود فى علم الاقتصاد ، فقد يكون منشؤه إلى الربط والتوحيد بين مصالح جميع الدول وبين مصالح أكثر الدول تقدماً ؛ حيث تزدهر النظرية الاقتصادية ، كما قد يكون مرجعها إلى التأثير الذى يوحى به استخدام المصطلحات الاقتصادية »[٢].

وترتبط فكرة « حرية التجارة » ارتباطاً وثيقاً بخرافة « المشروع الحر »، التى لا تلقى قبولا كبيراً بين الدول المتخلفة ، ولكن يتم الترويج لها داخل تلك الدول على نطاق واسع كجزء من الإيدولوجية الرأسمالية التى تكونت فى عصر « الحرية الاقتصادية » . وفى الواقع نجد أن تحرير التجارة فى العالم الرأسمالى يتكون فى الأغلب من التجمع الإقليمى . فنحن نشاهد ظهور منطقة للتجارة الحرة بين دول المجتمع الاقتصادى الأوربى ، كما تنشأ مناطق للتجارة الحرة بين الدول النامية أيضاً — إما كمقابل للسوق الأوربية المشتركة وكعملية

---

(١) قارن ج . كوليزر « التاريخ الاقتصادى العالمى للعصور الوسطى والأزمنة الحديثة »

J. Kuliszer, "Universal Economic History of the Middle Ages and the Modern Times", Vol. II, KIW , Warszawa, 1961, p. 208.

(٢) ليتل « نقد لاقتصاديات الرفاهة »

I.M.D. Little, "A Critique of Welfare Economics", Oxford, 1960, p. 227.

محاكاة[١] ، وإما كمظهر للرغبة السليمة فى استخدام التعاون الإقليمى كوسيلة للتخفيف من آثار تقسيم العملى الدولى الذى يجتاز حاليًّا أزمة هيكلية . وقد حقق مثل هذا التعاون تقدماً كبيراً فى أمريكا اللاتينية ؛ وسوف نناقش فى الفصول القادمة الصعوبات والعراقيل التى يجب أن يجتازها التكامل الإقليمى .

ويكفى أن نذكر هنا ؛ أن المراكز الصناعية الصاعدة فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، سوف تحاول بالتأكيد أن تشكل تقسيماً جديداً للعمل بين المناطق . وتمثل الدول النامية فى رأى ج ميردال ، أضمن سوق لإمكانيات التبادل التجارى فيما بينها « بينما يظل البناء الصناعى فى جميع الدول النامية غير مكتمل لفترة طويلة قادمة ، تظهر إمكانية قيام تخصص دولى من الدرجة الثانية بين هذه الدول ، وخاصة فى إنتاج الأصناف الرخيصة التى لا يمكن لصناعات الدول المتقدمة منافستها بشكل فعال » .[٢] [تعتبر اليابان نموذجاً للحالة المذكورة خلال الفترة الأولى للتصنيع بها واتباع سياسة الإغراق — المترجم] .

ومتى توافرت الظروف التنظيمية والسياسية الملائمة ، يمكن تحقيق تقدم ملموس فى مجال التخصص والتعاون الدولى ، كما يتضح من تجربة الدول الاشتراكية الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة. وبمعنى آخر تستطيع مجموعة من الدول فى ظل ظروف التصنيع المركز ، خلال فترة ما بين ١٠ إلى ٢٠ عاماً ، أن تخلق تقسيماً جديداً للعمل الإقليمى ، إذا ما بدأت فى تخطيط اقتصادياتها وتوصلت عن طريق المشاورات إلى وضع خطط موحدة للتجارة .

---

(١) وبالمثل كان لتدخل الدولة فى الدول المتقدمة ، أثره فى ظهور أشكال مختلفة من رأسمالية الدولة فى البلدان النامية . وعلى كل فإن عملية المحاكاة تخلق أنماطاً للقطاع العام تكون فى ظاهرها فقط مماثلة للأنماط الأصلية ولكنها تمارس فى الواقع دوراً مختلفاً . انظر فى ذلك كتاب المؤلف « أنماط القطاع العام فى الاقتصاديات المتخلفة » ، دار آسيا للنشر ، لندن ١٩٦٤ .

(٢) ج . ميردال « الاقتصاد العالمى» نيويورك ، ١٩٥٦ .

G. Myrdal, "An International Economy, Problems and Prospects", 1956, New York, p. 259.

والتحفظ الوارد فى الجزء الأخير من قول ميردال لا يبدو ضرورياً على الإطلاق .

وسوف يختلف تقسيم العمل الجديد بشكل جذرى عن الظروف الطبيعية الأولى وهى ظروف تاريخية كما ذكرنا ، ومن ثم تعتبر عاملا متغيراً .

وعلى كل حال سوف نفترض فى بقية هذا الكتاب ، عدم توافر الظروف اللازمة لتحقيق مثل هذا التكامل بالدرجة الكافية خلال الفترةموضع الدراسة وهى العشرون عاماً القادمة ، مع استبعاد ظهورها على الإطلاق ، فى السنوات القليلة الأولى.

وبذلك سوف يتحقق مزيد من تحرير التجارة بين الدول المتقدمة ، ودرجة محدودة من تحرير التجارة داخل الأسواق المشتركة الإقليمية . كما أن هناك احتمالا كبيراً بأن تصبح بعض الدول النامية بمحض اختيارها ، تابعة للسوق الأوربية المشتركة على أساس أنها تفضل قدراً معيناً من استقرار الصادرات عن الاستقلال الاقتصادى الكامل الذى يتحقق عن طريق تحولات فى الهيكل العام لاقتصادياتها . ونظراً لأن أزمة تقسيم العمل الدولى ذات طبيعة هيكلية (وهو ما سنحاول أن نوضحه فى الفصل الثالث) ؛ فمن المستبعد أن تقوم العلاقات التجارية بين القوى الصناعية والدول النامية على أساس مبدأ « الحرية » .

فالدول المتقدمة لم تحدث حتى الآن أى تغيير ذى شأن فى إجراءات الحماية الموجهة ضد واردات السلع الصناعية من دول العالم الثالث ، على الرغم من النداءات المتكررة من جانب الدول المذكورة [1].

---

(١) تكلم عن ذلك رئيس وفد البرازيل فى اجتماع منظمة « الجات » عام ١٩٦٢ ، ملاحظاً بسخرية أن « الدول النامية عجزت عن إدراك السبب فى أن الدول المتقدمة ، على الرغم من قدرتها على تشغيل صناعتها بدقة تحسد عليها ، وعلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية التى تتطلب تخطيطاً دقيقاً للغاية ، لا يمكنها أن تحدد ولو بالتقريب موعداً لإلغاء بعض القيود أن تضع نظاماً للتخفيض التدريجى فى التعريفات الخارجية. Estado de Sao Paulo, 4 Dec, 1962.

(٢) لا تؤدى الاختلافات التنظيمية بين السوقين العالميتين (الاشتراكية والرأسمالية) بالضرورة إلى تأخر معدل نمو العلاقات التجارية بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية . إن حجم التجارة بين الشرق والغرب ما زال ضئيلا للغاية ، نظراً للتمييز ضد الدول الاشتراكية . وسوف يتوقف معدل نمو التجارة فى المستقبل بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، على معدلات النمو الاقتصادى بها من جهة ، وعلى إزالة العوائق السياسية من جهة أخرى . وسيكون معدل التنمية الاقتصادية فى الدول الاشتراكية فى=

٣ ــ أثر التقدم التكنولوجى :

يجب أن نؤكد مرة أخرى عند مناقشة أثر التقدم التكنولوجى على تقسيم العمل الدولى . التعارض بين الفقر الحالى لدول العالم الثالث . والوفرة المحتملة التى يمكن أن تنعم بها متى تحققت ظروف معينة . ماذا يمكن أن نتوقعه من التقدم التكنولوجى خلال الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة ؟ إننا نشهد سرعة فائقة فى التقدم التكنولوجى ، بحيث يمكن تحقيق الوفرة والرخاء للإنسانية بأسرها ، إذا ما ارتبطت به التغييرات التنظيمية الملائمة . بيد أن هذا يعتبر استطلاعاً طويل المدى . حيث نجد أن المستويات الفنية للإنتاج الصناعى فى الدول النامية ــ التى تفتقر إلى الإمكانيات العلمية والبحوث الخاصة بها ــ قد تحددت مقدماً لفترة العشر أو الخمسة عشر عاماً القادمة ، نظراً لأنها سوف تبنى على الاستثمارات التى دخلت مرحلة التنفيذ أو التصميم بالفعل .

ومن الواضح صعوبة تحديد أثر التقدم التكنولوجى على تقسيم العمل الدولى خلال السنوات الأخيرة من الفترة موضع الدراسة ، أى بعد خمسة عشر إلى عشرين عاماً من الآن . ولكن إذا ما اعتبرنا أن أثر التقدم الفنى على الزراعة سيكون بطيئاً نوعاً ما ، فسوف لا يؤدى التقدم التكنولوجى وإقامة الصناعات الحديثة إلى تغيير جذرى فى تقسيم العمل السائد بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الأولية ، بل يجب أن نتوقع استمراراً للاتجاه الحالى ، وأن يزداد

ـــــــــــــــ

= الغالب أعلى من المعدل فى الدول الرأسمالية ، أما بالنسبة للعوائق السياسية فهى ناتجة عن موقف القوى الرأسمالية ، ومن ثم فإن أى توسع ملموس فى حجم التجارة ما بين هاتين المجموعتين من الدول ؛ سوف يعتمد بدرجة كبيرة على الموقف الذى تتخذه الدول الرأسمالية . وسوف تتوسع التجارة بين الدول الاشتراكية والمناطق النامية توسعاً كبيراً ، ولا يعنى الاتجاه نحو توازن المبادلات الثنائية ، بالطبع ، استبعاد صادرات السلع الرأسمالية من جانب الدول الاشتراكية على أساس الدفع المؤجل .

ويرى بعض الاقتصاديين أن إقامة نظام للتجارة متعددة الأطراف (ليس فقط بين الدول الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بل أيضاً فى مبادلاتها مع الدول النامية) قد يكون له تأثير فى صالح تطور التجارة العالمية . بيد أن تطبيق مثل هذا النظام عملياً قد تقابله صعوبات كبيرة وخاصة فى المستقبل القريب .

التوسع فى التجارة ما بين الدول المتقدمة على حساب التجارة التقليدية مع الدول النامية .

وقد ظهر هذا الاتجاه تاريخيًّا بالشكل التالى :

بدأ تقسيم العمل الدولى على أساس تبادل المنتجات النهائية ، متمشيًّا فى ذلك مع تقسيم العمل الأفقى فى مجال الإنتاج ؛ ومع تطور الرأسمالية حل تقسيم العمل الرأسى التكنولوجى فى الإنتاج محل التقسيم الأفقى . وقد تبع تقسيم العمل الدولى نفس الاتجاه ، وبدأت المواد الخام والسلع الوسيطة تلعب دوراً هامًّا رئيسيًّا فى التجارة العالمية التى توسعت بسرعة كبيرة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وأخيراً ، أصبح الإنتاج الصناعى ، وخاصة إنتاج السلع الرأسمالية ، معقداً ومتنوعاً إلى الحد الذى ظهر فيه تقسيم أفقى للعمل بين الاقتصاديات الصناعية المتقدمة ، وهذا هو أحد أسباب نمو التجارة فيما بين الدول المتقدمة بمعدل أسرع من نموها فيما بينها وبين الدول النامية .

٣ ـ المشاكل الإحصائية :

لا يمكننا التوصل إلى صورة إحصائية دقيقة عن التجارة الخارجية للدول النامية ، قبل أن نجد أولا الحل لعدد من المشاكل ، أهمها ما يلى :

١ ـ يجب تحديد المفهوم الجغرافى لفكرة « البلدان النامية » واقتراح تقسيم ملائم لبقية الدول الأخرى .

٢ ـ كذلك من الضرورى تقسيم السلع المختلفة إلى مجموعات بالطريقة التى تجعلها قابلة للتحليل الاقتصادى دون الدخول فى تفاصيل لا داعى لها . (وهذه هى مشكلة التجميع * السليم)

٣ ـ يجب اختيار السنوات الممثلة كلما كانت هناك استحالة فى استخدام معدلات متوسطة للنمو .

٤ ـ يجب ضمان قابلية البيانات للمقارنة عن طريق استبعاد الاختلافات

(*) بالمفهوم الرياضى aggregation .

الناجمة عن الطرق المختلفة للحساب ، كما يجب استخدام أفكار موحدة فى التحليل ، وتوحيد البيانات المقدرة بعملات الدول المختلفة وتحويلها إلى عملة واحدة هى الدولار على سبيل المثال [١] .

إن النقص فى البيانات الأولية ــ خاصة فى حالة الدول النامية ــ يجعل من الصعب القيام ببحوث فى التجارة الدولية ، كما يؤدى هذا النقص إلى استحالة تكوين سلاسل زمنية . وبالإضافة إلى ما سبق لا يمكن لمشروع بحث بمفرده أن يقوم بعملية إعادة دراسة وتبويب المادة الإحصائية المتوافرة لتوحيدها وتنسيقها .

وقد بذلت جهود عديدة خلال فترة تزيد على مائة عام ، لتنسيق وتوحيد إحصائيات التجارة الدولية ، إلا أنها لم تنجح بعد فى خلق الأساس المنهجى الموحد للإحصائيات الحالية لمختلف الدول ، ناهيك عن إعادة تحضير البيانات المتعلقة بالماضى [٢] . ولهذا السبب يجب ألا نحاول تقديم صورة صادقة عن التطور التاريخى للتجارة الخارجية للدول النامية ، أو اختيار أكثر السنوات والمجاميع الكلية تمثيلا للواقع ؛ وكل ما نستطيعه فى التحليل هو توضيح اتجاهات أساسية معينة يمكن استخلاصها من البيانات الإحصائية المتاحة .

ونظراً لاختلاف وتعدد المصادر التى بنيت عليها هذه الدراسة ، فإن بعض البيانات والإحصائيات الواردة فيما بعد غير قابلة للمقارنة بشكل كامل ، بالإضافة إلى أن التعاريف المستخدمة قد لا تتمشى دائماً مع التعاريف التى يفضلها المؤلف ، كما أن هناك بعض البيانات التى أدرجت ضمن « البلدان المتخلفة »

---

(١) هذه مشكلة لا يمكن التغاضى عنها ، خاصة فى بعض الدول التى يتعرض اقتصادها للتضخم وحيث تظهر اختلافات لا يستهان بها بين إحصائيات التجارة المحتسبة بالعملة المحلية والمحتسبة على أساس الدولار .

(٢) يمكن أن نجد وصفاً لهذه المجهودات فى كتاب س . ن باكونين S.N. Bakunin — « إحصائيات التجارة الخارجية للدول الرأسمالية » — باللغة الروسية ، موسكو ، ١٩٦١ .

وهى فى واقع الأمر تخص دولا منتجة للمواد الأولية ، مما يترتب عليه بالتأكيد عدم الدقة ، ولكن الخطأ الناتج (بإدخال دول الأقيوناسية ضمن البلدان المتخلفة) لا يغير كثيراً من الصورة العامة .

وبعد هل تصبح الكتابة فى هذا الموضوع فى ظل مثل هذه الظروف ؟

فى اعتقادنا أن هناك ما يبرر ذلك نظراً لأن الشواهد الواقعية المتجمعة تسمح بإجراء تحليل مبدئى يمكننا من التوصل إلى بعض النتائج النظرية .

وبالإضافة إلى ذلك ، يبدو أن المهمة تستحق القيام بها نظراً لقلة الدراسات التى تحلل الأزمة الحالية لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى من وجهة نظر ماركسية ؛ ومن جهة أخرى يمكن تقسيم مؤلفات الاقتصاديين غير الماركسيين إلى مجموعتين ؛ فالبعض يتعمد الوقوف بتحليل البيانات عند المستوى الوصفى ، متعللا بمتطلبات « الموضوعية » ، وبهذه الطريقة أهدر جانب من المجهودات التفصيلية التى تطلبت قدراً كبيراً من المثابرة لاقتصاديين أمثال هيلجردت[١] ، ويتسنكى[٢] ، أوياتيس[٣] ، فقد جمعوا كمية هائلة من البيانات الإحصائية ولكنهم فشلوا فى

---

(١) نشرت عصبة الأمم البحوث الرائدة لهيلجردت F. Hilgerd فى هذا المجال فى المؤلفات التالية :

« شبكة التجارة العالمية — جنيف ١٩٤٢ "Le reseau du commerce mondial, Geneva, 1942.

« التصنيع والتجارة الخارجية — جنيف ١٩٤٥ "Industrialization and Foreign Trade, Geneva, 1945.

(٢) W.S. Woytinsky, E.S. Woytinsky, "World Commerce and Governments", New York, 1955.

تم اختيار البيانات المجمعة فى هذا المؤلف الضخم من مصادر عديدة غير متجانسة على الإطلاق ، كما أن طريقة العرض ينقصها التناسق .

(٣) بذل ب . ل . ياتيس فى كتابه الهام « أربعون عاماً من التجارة الخارجية » الذى نشر فى عام ١٩٥٩ مجهوداً جاداً للغاية ، فى شرح أوضاع التجارة العالمية فى ١٩١٣ ومقارنتها بتجارة العالم الرأسمالى فى ١٩٥٣ . وقد استخدمنا فى هذا الكتاب مجموعة كبيرة من البيانات الواردة به بالرغم من أن عدم شمولها لإحصائيات التجارة للدول الاشتراكية يقلل من قيمتها . كما أجرى ياتيس كذلك بحثاً مفصلا عن مصادر وأساليب التجميع الإحصائى المستخدم بواسطة مختلف المؤلفين .

P.L. Yates, "Forty Years of Foreign Trade".

تحليلها بشكل كامل . أما النوع الآخر من الدراسات ، فيهدف إلى تقديم تفسير مختصر للاتجاهات السائدة فى التجارة العالمية عن طريق « النماذج » . وكثيراً ما تحاول أن تفرض على الواقع المعقد الدخول فى نطاق أفكار محددة سلفاً .

أما بالنسبة لدور الدول النامية فى التقسيم الدولى للعمل ، فتوجد مدرستان متعارضتان فى الفكر الاقتصادى العالمى . فنجد أن المؤلفين أمثال ج . هابرلر G. Habereler ، ج . ڤاينر J. Viner من الولايات المتحدة الأمريكية ، ب . ت . بور B.T. Bauer من المملكة المتحدة ، يؤيدون النظرية التى سبق أن ثبت عدم صحتها عن تقسيم العمل بين الدول الصناعية والبلدان المنتجة للمواد الأولية ، معبرين فى الواقع عن وجهة نظر الاستعمار الجديد .

أما المدرسة الفكرية الأخرى فيمثلها عدد من الاقتصاديين فى الدول النامية (ر . بريبش R. Prebish ، ب . ن . جانجولى B.N. Ganguli س . ج . باتل S. J. Patel على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر) وبعض الاقتصاديين الغربيين أمثال ر . نوركسه R. Nurkse ، هـ . سنجر H. Singer ، ج . ميردال G. Myrdal . وقد قام هؤلاء الاقتصاديون فى نواح عديدة بتحليل صحيح للعوامل التى أدت إلى المركز المتخلف للبلدان النامية فى التقسيم الدولى للعمل .

ويبدو أنه من الأهمية بمكان أن نقدم ونؤكد أهمية تلك الآراء المشتركة بين المجموعة الأخيرة والاقتصاديين الماركسيين ، حتى تكون هناك قضية مشتركة فى مجادلة أنصار الاستعمار الجديد . ويسر المؤلف أن يقدم هذا الكتاب كخطوة فى هذا الاتجاه .

وسيكون عملنا فى نطاق « المجاميع الكلية » "big aggregates" ، حتى يمكن أن نبرز أهم اتجاهات التجارة الدولية ، وبذلك نعرض لشبكة التجارة الدولية فى شكل مثلث رءوسه على التوالى هى الدول : الاشتراكية ، الرأسمالية

والنامية[١] . كما سنتبع تقسيمات مختلفة للمجموعات السلعية وفقاً لطبيعة المشكلة موضع الدراسة . فإما أن نستخدم مجموعتين سلعيتين (السلع الصناعية وغير الصناعية) ، أو ثلاث مجموعات سلعية (السلع الرأسمالية . السلع الاستهلاكية الصناعية ، السلع غير الصناعية) . أو أربع مجموعات سلعية (الطعام ، المشروبات والدخان — المواد الخام والوقود — السلع الرأسمالية — السلع الاستهلاكية الصناعية)[٢] .

---

(١) اتخذنا كنقطة بداية لتحليلنا الكلى لحجم التجارة ، الشبكة المثلثة لتجارة العالم فى ١٩٣٨ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٨ التى أعدها س . ازدبسكى S. Izdebski (على أساس بيانات « الجات » بصفة رئيسية) للجنة الخطط الاستطلاعية لوزارة التجارة الخارجية فى بولندا. وقد ألحق ببيانات « الجات » التى نشرت فى « التجارة الدولية ١٩٥٩ » مقسمة طبقاً التقسيم الموحد التجارة الدولية SITC ، تقديراً للتقسيم السلعى لإجمالى صادرات الدول الاشتراكية يطابق التقسيم المتبع بواسطة مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، وهو مبنى على المصادر التالية للأمم المتحدة ، بالإضافة إلى مصادر أخرى :

« النشرة الاقتصادية لأوربا » — المجلد ١١ — العدد الأول والمجلد ١٢ العدد الثانى .

« الوضع الاقتصادى فى أوربا عام ١٩٥٤ » .

ويتمثل القصور الرئيسى لهذه الدراسة فى التجميع التحكمى إلى حد ما للدول بناء على المصادر الإحصائية الأولية المتاحة . ومن ثم نجد أن أسبانيا ، فنلندا ، أستراليا ، نيوزيلندا ويوغوسلافيا تدخل فى التقسيم تحت الدول النامية . وقد تحولت أسبانيا وفنلندا ويوغوسلافيا إلى ما يطلق عليه « المناطق الصناعية » فى تقرير « الجات » عن عام ١٩٦٠ . وقد ظهرت التجارة العالمية لأول مرة فى هذا التقرير على أساس تقسيم ثلاثى — دول متقدمة — متخلفة ، واشتراكية (التجارة الدولية ١٩٦٠ ص ٩) . ولكن مما يؤسف له أن البيانات التى أعيد تقسيمها على الأساس السابق لا تمثل إلا إجمالى حجم الصادرات فى ١٩٥٣ ، ٥٩ — ١٩٦٠ .

(٢) لا تتمشى الأربع مجموعات المذكورة ، المبنية على بيانات « الجات » مع تقسيم مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة . ونورد فيما يلى أهم الاختلافات :

(ا) المواد الغذائية ، المشروبات والدخان (الأقسام صفر ، ١ فى SITC ، والمواد الغذائية ، المشروبات والدخان فى تقرير الجات عن عام ١٩٥٩) :

١ — يدخل الدخان ضمن مجموعة المواد الخام الصناعية فى تقسيم CMEA .

٢ — بينما يعتبر التقسيم الموحد للتجارة العالية SITC ، جميع المواد الدهنية (باستثناء الزبدة) مواد خام ، فإن تقسيم CMEA ، لا يعتبر من المواد الخام إلا المواد الدهنية التى تستخدم فعلا فى الإنتاج الصناعى .

(ب) المواد الخام الصناعية والخامات والوقود (أقسام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ =

وقد ثبت لسوء الحظ أنه من الصعب الحصول على بيانات مقارنة بالنسبة للصادرات من المصانع الكاملة . لأن وجود بيانات منفصلة عن تلك الصادرات (وإن كان لفظ « المصانع الكاملة » فى حد ذاته يثير شكوكاً كثيرة) يفيد إلى درجة كبيرة فى تحليل مدى مساهمة أو نصيب الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية فى بناء الصناعات فى الدول النامية . والأرجح أن مثل هذه البيانات يوضح أن نصيب الدول الاشتراكية فى هذا المجال الهام جداً من المساعدات — أكبر بكثير من نصيبها فى إجمالى الصادرات إلى تلك الأسواق ، أو فى الصادرات الإجمالية للسلع الرأسمالية التى تكون عادة متضخمة بشكل غير حقيقى لشمولها على بعض البنود مثل سيارات الركوب .

٤ — تطبيق النماذج :

تعتمد استطلاعات التجارة الخارجية كما رأينا ، على متغيرات عديدة كما أن البيانات الإحصائية المتاحة بها ثغرات عديدة ، ولهذا السبب تكون إمكانية الاستكمال* عن طريق نماذج الاقتصاد القياسى بمثل هذه البيانات

= باستثناء الأقسام الفرعية ٦٥ ، ٦٨ فى SITC ، والمجموعات مواد خام : خامات معدنية ، وقود ، مواد أساسية ، منتجات صناعية أخرى فى تقرير الجات) وتشمل هذه المجموعة جميع المنتجات الكيماوية ، بينما فى تقسيم CMEA تدخل الأدوية ، الصابون والعطور فى مجموعة السلع الاستهلاكية الصناعية كما تشمل هذه المجموعة أيضاً المنتجات الصناعية الأخرى لأنها تحتوى على العديد من المواد والسلع الوسيطة ، وبعض السلع الاستهلاكية الصناعية أيضاً مثل المجوهرات .

(حـ) السلع الرأسمالية (القسم ٧ فى SITC باستبعاد البند ٧٣٢,٠١ — سيارات الركوب وفى تقرير الجات — السلع الرأسمالية) وقد ينشأ الاختلاف فى تقسيم الآلات العلمية وأجهزة القياس ، المعدات الصحية ومعدات الإنارة والتدفئة .

(د) السلع الاستهلاكية الصناعية (بما فيها سيارات الركوب) . القسم ٩ ، الفرعى ٦٥ بند ٧٣٢,٠٢ فى تقسيم SITC . والسلع الاستهلاكية فى تقرير الجات . ومدى شمول المنتجات فى هذه المجموعة أكثر اتساعاً من مثيلتها فى تقسيم CMEA لأنها تتضمن بعض البنود من المجموعة حـ من بين بنود أخرى .

(*) بالمفهوم الرياضى extrapolating .

القاصرة مثاراً للشك ، ويعطينا النموذج الذى أعده و. ا. لويس[(١)] مثلا واضحاً فى هذا المجال ، حيث يحاول أن يضع توقعات عن تطور التجارة العالمية خلال العقد القادم ، معتمداً فى ذلك على سلسلة إحصائية عن السنوات من ١٨٧٠ إلى ١٩٥٠ .

ويحتوى النموذج المذكور على عدد من الأفكار المبسطة والافتراضات الخاصة بمعدلات نمو الإنتاج الصناعى والزراعى ، يشك لويس نفسه فى مدى دقتها . وعلى كل حال ، فقد ثبت أن ما اعتبره لويس أبعد الافتراضات عن الشك كان هو أقلها دقة ، وهو افتراض مؤداه ثبات نصيب السلع الصناعية فى التجارة العالمية[(٢)] . فى الواقع ، ارتفع نصيب السلع الصناعية بشكل ملحوظ خلال العقد الماضى ، نظراً للتوسع الكبير فى التجارة ما بين الدول الصناعية . كما أن لويس بالإضافة إلى ما سبق ، ربط بين حجم التجارة العالمية وحجم الإنتاج ومستوى الأسعار ، بينما تتزايد أهمية الدور الذى تقوم به العوامل غير السعرية (مثل العلاقات التجارية أو النماذج ، أو شبكة محطات الخدمة) ، والعوامل التنظيمية فى حالة السلع الصناعية[(٣)] . ومن الصعب جداً أن نأخذ العوامل المذكورة جميعاً فى الاعتبار ، عند وضع نماذج الاقتصاد القياسى * .

(١) W.A. Lewis, "World Production, Prices and Trade. 1870-1960", The Manchester School of Economics and Social Studies, May, 1952, pp. 105-138.

(٢) كان نصيب المنتجات الصناعية فى التجارة العالمية ثابتاً إلى حد ما خلال السبعون عاماً من ١٨٨١ إلى ١٩٥٠ (٣٦,٩٪ فى المتوسط) . ويعلق لويس على ذلك قائلا « طالما تكونت التجارة العالمية من تبادل المنتجات المصنوعة بالمنتجات الخام ، فلا يمكن أن تتغير النسبة » المرجع السابق (ص ١٠٨) ، حيث يخلق كلا النوعين أسواقاً للآخر . وفى هذا النوع من التبسيط لنظرية ج . ب . ساى ، أهمل لويس أحد العوامل الهامة وهو التقدم التكنولوجى . ولقد ارتفع نصيب السلع المصنوعة فى التجارة الخارجية للعالم الرأسمالى إلى ٥٩٪ فى عام ١٩٥٩ طبقاً لإحصائيات منظمة « الجات » .

(٣) قارن النقد الموجه لنموذج لويس من جانب إلى ديون فى كتابه « تفهم التجارة العالمية » Ely Dewon, "Understanding International Trade", Economica, November, 1961, pp. 351-359.

(*) Econometric Models

ويمكن أن نضع نفس الملاحظة عن الدراسة الطموحة لنيسير ومودليانى[1] ، فقد حاولا بحث العلاقات الكمية بين حجم التجارة العالمية وحجم الدخل القومى ، وطبقاً لنموذجهما يتوقف حجم الواردات فى الاقتصاديات الصناعية على العوامل التالية : الدخل القومى ، الأسعار ، التغيرات فى المخزون ، تدفق رءوس الأموال وإنتاج المواد الغذائية . ويقل عدد المؤشرات parameters فى الدول المتخلفة حيث يستخدمان حجم الصادرات والإنتاج الصناعى بدلا من الدخل القومى ، وفى نفس الوقت يغفلان الإنتاج الزراعى ، وتعتمد الصادرات — فى الدراسة المذكورة — على حجم الواردات من جميع الدول الأخرى والأسعار ، والتغيرات فى المخزون وتدفق رأس المال .

ولابد أن يثير اختيار المؤشرات المذكورة والطريقة المتبعة فى معالجة الوضع بالدول غير الصناعية ، بعض التساؤلات ؛ هذا بالإضافة إلى أن المؤلفين قد قاما بتقسيم الدول المختلفة إلى مجموعات بطريقة غريبة جداً ، فالمجموعات الأربع الأولى تتكون من الأربع دول الأكثر تقدماً صناعياً ، بينما تتكون المجموعة الخامسة من سبع دول أخرى ، وتمثل المجموعة السادسة بقية دول العالم .

ومن بين أوجه القصور الأخرى للنموذج ، أن المؤلفين لم يضعا فى حسبانهما إمكانية التأثير على مستوى الواردات والصادرات عن طريق سياسات اقتصادية معينة . كما أن الدراسة تقتصر فقط على فترة ما بين الحربين ، ومن ثم فهى تمثل محاولة لتقديم صورة تركيبية لما تحقق فعلا ، وبالتالى لا يصلح النموذج المذكور لخدمة أغراض التنبؤ .

ويمكن تعميم الملاحظات السابقة ، إلا أن ذلك لا يعنى إنكار فائدة

(١) نيسير ومودليانى ، « الدخول القومية والتجارة العالمية » .

H. Neisser, F. Modigliani, "National Incomes and International Trade—A Quantitative Analysis, "Urbana, 1963.

دراسات « الاقتصاد القياسى » فى بحث جوانب معينة للتجارة الخارجية[١] .

وعلى ذلك فإن نماذج الاقتصاد القياسى للتجارة الخارجية ، تثير نفس الانتقادات الموجهة إلى نماذج الاقتصاد القياسى للدورة الاقتصادية ، وعادة تتصف افتراضاتها المبدئية بالبساطة والجمود : كما أن النماذج نفسها تلفيقية[٢] ، إلا أنها تكون ذات فائدة فى حالة ترتيب البيانات المحققة بينما لا تفيد كثيراً فى بناء الإسقاطات طويلة الأجل .

وطبقاً لمعلوماتنا الحالية ، فإن النماذج الخاصة ، التى تهدف إلى إظهار أثر عامل واحد على الدورة الاقتصادية أو التجارة الخارجية ، تكون أكثر فعالية من النماذج العامة . ولا يعنى هذا استبعاد أو تقليل أهمية إمكانيات المدخل المنهجى الذى يستخدم « النماذج الديناميكية » للنمو كأداة لدراسة آلية التنمية الاقتصادية . والذى نستخلصه من كل ما سبق ، هو أن بناء نموذج واقعى للتجارة الدولية [٣] ، قد واجه حتى الآن صعوبات عملية جسيمة .

كما أن هناك من الأسباب ما يدعونا إلى الشك فى النماذج « النظرية البحتة » التى تستنبط القوانين الأساسية للتجارة الدولية من مجموعة من الافتراضات الأولية المبسطة ، وعلى الرغم من أن منطق مثل هذه النماذج تتوفر فيه كافة عناصر الترابط ، إلا أن الواقع الفعلى يختلف كثيراً عن الافتراضات الأولية إلى الحد الذى يثير الشك فى الهدف من مثل هذه الدراسة . فهى إما أن تستخدم للحصول على نتائج عامة وبسيطة يكون من السهل التوصل إليها دون الالتجاء

(١) مثل بحث صادرات وواردات السلع الكهربائية الذى أعده تسى شوشانج Tse-Chu-Chang وأشار إليه ج . تنبرجن J. Tinbergen فى كتابه « مقدمة لعلم الاقتصاد القياسى »

J. Tinbergen, "Introduction to Econometrics," PWN, Warszawa, 1957, pp. 198-200.

(٢) eclecuc بالمفهوم الفلسفى .

(٣) يقصد أوسكار لانج ، بالنماذج « الواقعية » للدورة الاقتصادية ، تلك النماذج التى تكون فيها عملية النمو متمشية مع الوقائع التاريخية والإحصائية للدورات الاقتصادية . ويعتبر لانج ، النموذج الشهير لكالسكى Kalecki ، واحداً من هذه النماذج .

O. Lange, "Economic and Social Writings", PWN, Warszawa, 1961, p. 287.

إلى مثل هذه النماذج ، وإما أن يتضاءل نطاق النتائج المتوقعة بسبب وضع القيود تدريجياً ، إلى المدى الذى تصبح فيه النتيجة النهائية للعملية بأ كلها هى – على أحسن تقدير – حلاً لإحدى المشاكل القطاعية ، ومن الواضح أن هذا يخالف المهمة الأصلية الطموحة التى حددها واضعو مثل هذه النماذج[١].

ومن الصفات التى تميز أغلب نماذج التجارة الدولية أنها تنتمى إلى مجموعة النماذج « الساكنة »[٢] ، على حين أن النماذج الديناميكية التى تفترض تغير المؤشرات[٣] ، (وهى تتغير بالفعل نتيجة لسياسات تجارية معينة مثلا) تثير متاعب جمة . وعلى قدر معلومات الكاتب لم يتم التوصل بعد إلى نموذج استراتيجى شامل للتجارة الدولية ، على الرغم من أن تطبيق « نظرية ألعاب المخاطرة »[٤] فى تحليل التجارة لها مبرراتها المشروعة .

وفى رأينا ، أن استخدام النماذج يكون فعالا ويستحق التشجيع ، عندما نترك النماذج النظرية البحتة جانباً ، ونتيجه إلى النماذج الأكثر « واقعية » محاولين إلقاء الضوء على آلية الحركة لجهاز اقتصادى بالذات فى نطاق مجموعة معينة

---

(١) ويمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال كتاب هـ . ج . جونسون « التجارة الدولية والنمو الاقتصادى . دراسات نظرية بحتة » لندن ١٩٥٨ .

H. G. Johnson, "International Trade and Economic Growth, Studies in Pure Theory", London, 1958, pp. 65-93.

ويحلل المؤلف المبادلات التجارية بين دولتين تصورهما ، مانكوميا وأجراريا ، تصدر إحداهما السلع الاستهلاكية الكمالية ، بينما تتخصص الأخرى فى تصدير السلع والمواد الغذائية . وهو يضع تمييزاً مفيداً لثلاثة أنواع من التطور : « متحيز للتجارة » ، « محايد » ، ومتحيز ضد التجارة » . (وهو تعديل للمعيار الذى استخدمه ج . ر . هيكس : « متحيز للتصدير » ، « محايد » ، متحيز للاستيراد ») ولم يكن المؤلف على أى حال بحاجة إلى بناء نموذج لهذا الغرض .

(٢) بالمعنى العلمى Metastatic .

(٣) قارن ريشارد ا . كافيز « التجارة والهيكل الاقتصادى ، النماذج والمناهج » كامبردج ١٩٦٠

Richard E. Caves, "Trade and Economic Structure, Models and Methods", Cambridge Mass., 1960.

وخاصة التفرقة بين الاستاتيكية والديناميكية المقارنة ص ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(٤) Theory of Games

من الظروف ، وفى هذه الحالة يصبح النموذج صورة مجردة للمبادئ العامة التى تحكم سير النظام الاقتصادى، متحررة من كافة التفصيلات المعقدة[1] .

ويكون فى استطاعتنا بمساعدة النماذج، أن ندرس أثر مجموعة معينة من الظروف الخارجية على اختيار طريق التنمية ، الذى يمكن أن نطلق عليه « استراتيجية التنمية » إذا استعرنا مصطلحات نظرية ألعاب المخاطرة .

---

(١) و . بروس « القضايا العامة لعمل الاقتصاد الاشتراكى » باللغة البولندية — وارسو ١٩٦١

W. Brus, "Functioning of the Socialist Economy. General Problems", PWN, Warszawa, 1961, p. 10.

يجادل المؤلف ضد كل من الكتاب الذين يقصرون فكرة « النموذج » على النموذج الرياضى ، والذين يستخدمون لفظ « النظام الاجتماعى » بالتبادل مع « النموذج » (العلاقة بين فكرة النموذج الاقتصادى المطبقة فى هذا الكتاب وفكره بروس عن « النموذج » تماثل العلاقة بين « النماذج ذات الغرض الخاص » « والنماذج ذات الأغراض العامة » فى علم الاقتصاد القياسى) .

الفصل الثالث

نقد لبعض نظريات التجارة الدولية

١ ـ النظريات التى تقوم على تقسيم العمل الدولى السائد فى القرن التاسع عشر

بعض نظريات الاقتصاديين الغربيين التى تعتبر التجارة الخارجية محركاً للنمو ، هدفها فى الواقع هو تقديم تبرير نظرى لاستمرار تقسيم العمل الدولى الذى فرضته بريطانيا فى القرن التاسع عشر فى ظل سيطرتها على الاقتصاد العالمى .

والتوسع فى التجارة العالمية هو ظاهرة حديثة نسبيًّا ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور الرأسمالية [١] من جهة ، وبالتقدم فى أساليب النقل من جهة أخرى [٢]. وطبقاً لويتسنسكى "Woytinsky"، بلغت الصادرات العالمية الإجمالية فى ١٨٢٠

---

(١) كان لتطور التجارة والتوسع الاستعمارى المرتبط بها ، دور فى غاية الأهمية بالنسبة لعملية التراكم الرأسمالى الأولى ، وقد قال ماركس « إن التفوق الصناعى اليوم يعنى التفوق التجارى . ومن ناحية أخرى فى عهد الصناعة التحويلية بمعناها الصحيح فإن التفوق التجارى هو الذى يؤدى إلى السيطرة الصناعية . ومن هنا كان الدور الرئيسى والهام الذى كان يلعبه النظام الاستعمارى فى ذلك الوقت . لقد كان هو الإله الغريب الذى نصب نفسه على المذبح بالقرب من آلهة أوربا القديمة ، وفى ذات يوم قذف بهم جميعاً كالحطام وأعلن أن تكوين فائض القيمة هو وحده الهدف والغاية للإنسانية » .

كارل ماركس « رأس المال » ، جورج آلن وتوين ، لندن ، نشر لأول مرة فى ١٨٨٩ وأعيد طبعه فى ١٩٤٦ ص ٧٧٨ .

(٢) بدأت مرحلة استخدام السفن التجارية فى الملاحة بالمحيطات فى خمسينيات القرن الماضى ، ولكن حتى قبل ذلك فإن النقل المائى كان أكثر ملاءمة عن النقل البرى بواسطة الخيول ، وكان هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى هو السبب فى أن التخصص الإقليمى كان يسبقه فى حالات كثيرة التخصص الدولى والتجارة ما بين القارات . قارن ك . بيريل « التجارة الدولية ومعدل النمو الاقتصادى » .

K. Berril, "International Trade and the Rate of Economic Growth," The Economic History Review, No. 3, 1960, p. 352.

ما يعادل ١ – ٢ ٪ فقط من قيمة الصادرات فى ١٩٥٠ ، ولكنها ارتفعت بحوالى عشرة أمثال فى ١٨٦٧/١٨٦٨ . وكان للسنوات ١٨٥٠ – ١٨٦٠ أثر حاسم فى هذا المجال . ففى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر توسعت التجارة العالمية بحوالى ثلاث مرات ، ولكنها ارتفعت بما يزيد على ٧٥٪ خلال العقد ١٨٥٠ – ١٨٦٠ ، أى بمعدل ٥,٧٪ سنوياً . وخلال السنوات من ١٨٦٥ – ١٩٠٠ كان معدل نمو التجارة العالمية ٣,١٪ فى السنة [١]. أى نصف معدل نمو الإنتاج الصناعى [٢] ، وإن كان أسرع من معدل زيادة السكان الذى بلغ حينئذ ٠,٦٪ سنوياً .

وخلال السنوات من ١٨٧٦ – ١٨٨٠ إلى ١٩١١ – ١٩١٣ زادت صادرات العالم الإجمالية بمقدار ٣,٢ مرة ؛ بينما ارتفع الإنتاج الصناعى بمقدار ٣,٨ مرة وبلغت نسبة الزيادة فى سكان العالم ٢٦٪ فقط .

وقد تأثرت العلاقات بين الدول الصناعية ومستعمراتها وأشباه المستعمرات ، تأثراً أساسياً بتطور التجارة الخارجية لبريطانيا التى كونت ربع التجارة العالمية فى عام ١٨٦٠ . وكانت الواردات إلى بريطانيا تنمو بمعدل يفوق نمو جميع القطاعات الأخرى للنشاط الاقتصادى ، ففى خلال الفترة من ١٨١٥ إلى ١٩١٤ ارتفع تعداد سكان بريطانيا إلى ثلاثة أمثال ، وزاد دخلها القومى الحقيقى إلى

---

(١) ويتنسكى « تجارة وحكومات العالم » . الاتجاهات والمستقبل » .
ج . كوليزر « التاريخ الاقتصادى للعصور الوسطى والأزمنة الحديثة » .

W.S. Woytinsky, E.S. Woytinsky, "World Commerce and Governments. Trends and Outlook", New York, 1955, and J. Kuliszer, "Economic History of the Middle Ages and the Modern Times", Vol. II, KIW, Warszawa, 1961, p. 526.

والبيانات ليست بالطبع إلا تقديرات تقريبية لدرجة الأهمية .

(٢) بلغ المعدل السنوى لنمو الإنتاج الصناعى العالمى ٣,٢٪ خلال السنوات ١٨٦٠ – ١٨٨٠ ، ٤٪ خلال الفترة ١٨٨٠ – ١٨٩٠ ، وكان هذا المعدل ٢,٤٪ ، ١,٧٪ على التوالى بالنسبة لبريطانيا
س . ل . باتل ، « معدلات النمو الصناعى فى القرن الماضى ، ١٨٦٠ – ١٩٥٨ » .

S.L. Patel, "Rates of Industrial Growth in the Last Century, 1860-1958", Economic Development and Cultural Change, April, 1961, p. 319.

عشرة أمثال (١)، بينما بلغ التوسع فى الواردات ١٠ يقدر بعشرين مرة ، وعلى ذلك فقد كانت هذه حالة خاصة جداً . أدى فيها نمو الواردات بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج الصناعى ، إلى خلق طلب ضخم على صادرات المنتجات الأولية .

وبالتالى فإن التنمية الاقتصادية فى بريطانيا ساهمت فى تشكيل تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر مما ضمن توسعاً فى التجارة الخارجية لعدد من البلدان المتخلفة . وكانت بريطانيا هى « الورشة الصناعية » للعالم بينما كانت البلدان فيما وراء البحار بمثابة مخزن الحبوب الذى يمدها بالمواد الخام .

وهذا هو الأساس التاريخى للنظريات التى تعتبر التجارة الخارجية « محركاً للنمو » فى البلدان المتخلفة (٢) . ويمكن أن نلخص الحجج الرئيسية التى يستند إليها أنصار تلك النظريات فى الآتى :

(ا) إن طلب بريطانيا على المواد الخام والسلع الغذائية قد أقام تقسيما دولياً للعمل مبنياً على أساس الإمكانيات الطبيعية لكل بلد وميزاتها النسبية .

(ب) إن التنمية الصناعية تنتقل من الاقتصاديات الأوربية إلى البلدان النامية .

(حـ) إن قيام تقسيم العمل هذا بدوره فى الماضى ، يوضح ضرورة العودة إلى حرية التجارة خاصة بين الدول المتقدمة والبلدان المتخلفة ، ويجب إزالة الحواجز الجمركية المرتفعة للغاية والتى تطبقها الدول النامية لحماية

---

(١) هذه البيانات مستقاة من دراسة ممتازة لنوركسه هى « أنماط التجارة والتنمية فى كتابه « التوازن والنمو فى الاقتصاد العالمى » .

"Patterns of Trade and Development", Equilibrium and Growth in the World Economy, Cambridge, Mass., 1961, p. 284.

(٢) استخدم د . هـ . روبرتسون هذا الاصطلاح لأول مرة ، وهو مقبول الآن فى الأدب الاقتصادى ، انظر « مستقبل التجارة العالمية »

D.H. Robertson, "The Future of International Trade", Readings in the Theory of International Trade, H.S. Ellis, L.S. Metzler, ed., London, 1957, pp. 497-513.

صناعاتها . وأن تقسيم العمل الدولى الذى نشأ حول بريطانيا فى القرن التاسع عشر هو النمط الأمثل « لتدويل الحياة الاقتصادية economic internationalism » .

ولا يمكن فى الواقع لأى من هذه الحجج أن يصمد للنقد ، فلندرسها واحدة بعد الأخرى .

٢ – نواحى القصور فى نظرية التكاليف النسبية :

لا يمكن اعتبار ما يسمى « بالموارد الطبيعية » كقاعدة مطلقة غير قابلة للتغيير يبنى عليها تقسيم العمل الدولى ، كما أنه يكون من الصعب التمسك بالرأى القائل بأن تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر ؛ قد حقق أكمل وأرشد استخدام لموارد كل بلد على حدة . فالصحراء الكبرى التى كانت عبارة عن رمال قاحلة منذ عشر سنوات ، أصبحت الآن واحدة من أكبر المناطق المنتجة للبترول فى العالم . ناهيك عن الكميات الضخمة من خام الحديد التى اكتشفت هناك.

ولولا قيام الحرب الأهلية الأمريكية لما تم التوسع الكبير فى زراعة القطن بمصر ، وليست شبه جزيرة الملايو فى ظروف أحسن من وادى الأمازون لإنتاج المطاط . ولم يثبت أن استغلال مزارع المطاط يعتبر من الناحية الاقتصادية أفضل من مجرد جمعه من على الأشجار البرية فى الغابات كما كان يحدث فى البرازيل ؛ إلا بعد أن استحضره البريطانيون من البرازيل وبدأوا فى إقامة مزارع منظمة للمطاط فى الملايو . ويمكن ذكر العديد من الأمثلة الأخرى المشابهة .

والاقتراح الذى قدمه هـ . مينت بإحلال فكرة « فائض الموارد الطبيعية » التى تأخذ فى اعتبارها عوامل مثل نسبة السكان إلى الموارد الطبيعية المعروفة والمستغلة – محل فكرة الموارد الطبيعية – لا يكاد يضيف أى تحسين [1] ،

---

(١) قارن مينت « النظرية التقليدية للتجارة الدولية والبلدان المتخلفة » ، وقارن كذلك ج . ر . هيكس « دراسات فى الاقتصاديات العالمية » .

H. Myint, "The Classical Theory of International Trade and the Underdeveloped Countries", The Economic Journal, June 1958, pp. 317-337.

J.R. Hicks, Essays in World Economics", Oxford, p. 195.

فما زلنا فى نفس نطاق التفسير القديم الذى يسعى جاهداً لتبرير أساس مبدأ المزايا النسبية التقليدى ، وهو المبدأ الذى لا يشرح التقسيم الحالى للعمل الدولى إلا فى نطاق محدود جداً .

والقصور الرئيسى لهذه النظرية إنما يكمن فى طابع السكون الذى تتميز به ، فما يكون ميزة نسبية اليوم قد لا يصبح كذلك فى الغد . ويزعم ج . ڤاينر ، وهو من أقوى المعضدين للتجارة الحرة (وبالتالى لنظرية التكاليف النسبية) أن هذه النظرية كما وضعها التقليديون ، لم تكن ساكنة لأنها تتعلق « بالمدى الطويل » .

وبهذه الطريقة نستطيع أن نفهم كيف أمكن للاقتصاديين التقليديين قبول دعوى الصناعة الناشئة [١].

ويفرض هذا التفسير المتسع نفسه استناداً إلى قواعد منطقية ، بغض النظر عما إذا كان يتفق فى الواقع مع الأفكار الأصلية للمدرسة التقليدية . ويمكن للتكاليف النسبية – فى هذا المضمون – أن تطبق على سبيل المثال ، كأحد المعايير فى تخطيط تقسيم العمل الدولى بين الدول الاشتراكية ، خاصة فى تلك الفروع التى تتوقف فيها تكاليف الإنتاج إلى حد كبير على مدى قرب موقع المصانع من مصادر المواد الخام [٢] .

بيد أن المزايا النسبية لا يمكن احتسابها على أساس أسعار السوق ، لأن

---

(١) ڤاينر : « الثبات والتقدم . مشكلة البلدان الفقيرة » .

Y. Viner, "Stability and Progress. The Poorer Country Problem", Stability and Progress in the World Economy. E. Hague, ed., London, 1958, pp. 61-62.

ويبدو أن آراء « داس جوبتا » تثير اهتماماً أكثر ، فنى رأيه أن نظرية التكاليف النسبية تتصف بالسكون وبذلك فهى تناقض روح الاقتصاد التقليدى ، وكبداية لتحليله يعتمد على افتراض سميث بأن ضيق السوق يحد من تقسيم العمل ، ومن ثم يخلص إلى أنه طالما كانت الواردات من السلع الأجنبية تمنع إقامة الصناعة المحلية ، فيجب تطبيق أساليب الحماية بما يتفق مع تعاليم المدرسة التقليدية .

A.K. Das Gupta, Tendencies in Economic Theory, Chandigarh, 1960, pp. 5-6.

(٢) يتطلب ذلك فى الواقع العملى حل عدد من المشاكل المعقدة مثل : اختيار المدى الزمنى ومقارنة التكاليف المستقبلة لإنتاج الصادرات وبدائل الواردات ، بالأسعار المستقبلة للتصدير والاستيراد ومن الضرورى كذلك أن يؤخذ فى الاعتبار التاريخ الاقتصادى للبلدان المعنية . وأهدافها السياسية . إلخ .

الأسعار فى الاقتصاد الرأسمالى تتأثر كما هو معروف بعدد من العوامل غير الاقتصادية مثل الأرباح الاحتكارية ، الاستغلال الاستعمارى وغيرها . وعلى الرغم من ذلك فإن أنصار حرية التجارة يطبقون عملياً معيار التكاليف النسبية بطريقة ساكنة للغاية وتتم المقارنة على أساس الأسعار الجارية بدلا من الأسعار الاجتماعية المستقبلة(١) . وتخدم نظرية التكاليف النسبية أهدافهم ، فى كونها حجة لتبرير وتجميد التقسيم الحالى للعمل بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الأولية (٢) .

وهم فى نظرتهم للتخصص الضيق للبلدان المتخلفة — وهو فى أغلب الحالات قد فرض بواسطة مصالح القوى الاستعمارية — باعتباره تحقيقاً لنظرية الميزة النسبية ، يوصون باتباع التجارة الحرة كوسيلة لضمان تناسق المصالح بين الدول المتقدمة والمتخلفة . وكما ذكر ج . ميردال فى ملحوظة تتصف بالذكاء « لا بد أن تكون فكرة تناسق المصالح ملائمة تماماً لمن حصلوا على نصيب كبير من الحظ فى الحياة »(٣) .

بيد أن نقطة الضعف الرئيسية فى نظرية التكاليف النسبية ، هى فى افتراض المرونة فى الأسواق وثبات الأسعار ، فلا يمكن التحدث عن المزايا النسبية إلا إذا أمكن للدولة الاختيار بين زيادة صادراتها أو البدء فى إنتاج بدائل الواردات ، ومتى كان من الصعب تطبيق الحل الأول عملياً ، فإن فكرة « الميزة النسبية » فى حد ذاتها تصبح عديمة المعنى ، كما أن انعدام مرونة الطلب

---

(١) فى رأى فاينير (المرجع السابق) أنه يمكن اتباع حرية التجارة إذا أصبحت أسعار السوق ، مقياساً دقيقاً بدرجة كافية للتكاليف الاجتماعية للإنتاج والقيمة الاجتماعية للسلع فى الأجل الطويل . قارن كذلك « دراساته فى نظرية التجارة الدولية » ، لندن ١٩٣٧ .

"Studies in the Theory of International Trade", London, 1937.

(٢) يشارك « فاينير فى هذا الرأى وبدرجات متفاوتة من الوضوح ، بعض الاقتصاديين مثل هابرلر ، وبنهام ، وكيرنكروس.

(٣) قارن ميردال « النظرية الاقتصادية والمناطق المتخلفة » لندن ، ١٩٥٧ .

G. Myrdal, "Economic Theory and Underdeveloped Regions", London, 1957.

على الصادرات التقليدية هو الوضع السائد اليوم فى غالبية دول العالم الثالث[١].

ونظراً للتحفظات السابقة ، وطالما أن العلاقات التجارية الدولية لا تقوم على أساس التخطيط طويل الأجل الذى يضمن التكافؤ بين الأطراف المعنية ، فيجب أن نكون فى غاية الحذر عند معالجة نظرية التخصص الدولى على أساس الميزة النسبية . وما نظرية الميزة النسبية فى الواقع إلا سلاح أيدولوجى يستخدم لتبرير عملية تحويل البلدان النامية إلى مجرد توابع تقدم المواد الخام للقوى الصناعية . ومثل هذا التخصص المختل للدول المتخلفة ، يخدم المصلحة المباشرة والعاجلة للاحتكارات التى تسيطر على إنتاج وتوزيع البترول وكثير من السلع الأولية الأخرى[٢] .

٣ — هل التجارة الخارجية « محرك للنمو » ؟

إن ذلك النوع من العلاقات التجارية الذى فرضته القوى الاستعمارية على المستعمرات ، لم يغير فى العادة من وضع البناء الاجتماعى والاقتصادى فى تلك البلدان . فى المرحلة الأولى قامت هذه العلاقات على أساس النهب وإقامة شبكة من المراكز التجارية دون التأثير على مجال الإنتاج .

أما المرحلة الثانية من التوسع الاستعمارى فقد تضمنت بداية الإنتاج الأولى فى المجالين الزراعى والاستخراجى .

---

(١) أكد نوركسه أن الطلب على كثير من السلع الأولية طلب غير مرن ، وذلك فى مناقشته مع روزنشتين – رودان P. Rosenstein-Rodan ، الذى يقرر أن الأسواق الخارجية يمكن أن تحل محل ضيق السوق المحلية ، وأن نمو التجارة الدولية يمكن أن يقلل من أبعاد « الدفعة القوية » اللازمة لبداية النمو الاقتصادى . وقد أوضح نوركسه ، وكان تحليله صحيحاً ، أن هذا الدور لا يمكن أن يتم إلا عن طريق التوسع فى الأسواق العالمية .

(٢) ڤارن و . ريمالو ، و . تياجنتكو « البلدان المتخلفة والاقتصاد الرأسمالى العالمى » .
W. Rymalow, W. Tiagunfenko, "Underdevleoped Countries in the World Capitalist Economy", PWE, Warsow, 1962, pp. 61-62.

لم أذكر هنا إلا تلك الجوانب من نظرية التكاليف النسبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموضوع هذا الكتاب .

وكان تخصص المستعمرة تحدده القوة الاستعمارية . إما طبقاً لاحتياجاتها الذاتية ، أو بناء على الأرباح التى تعود على الوسيط بين المستعمرة والبلدان الأخرى .

وبهذه الطريقة تمت إقامة أساليب إنتاج مختلفة فى المستعمرات ، واستغلت المناجم والمزارع الرأسمالية الواسعة بواسطة قوة عمل الرقيق المستورد ، أو العمل الإجبارى للوطنيين . وتكونت فى فترة لاحقة « جيوب » رأسمالية enclaves ، تستخدم غالباً الأساليب الفنية الحديثة ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاحتفاظ بتخلف البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة كان وما زال فى خدمة المصالح السياسية والاقتصادية للمراكز التجارية فى البداية ، ثم « الجيوب » التى يوجه إنتاجها من المواد الأولية للتصدير .

وكان هذا التخلف يمثل بالنسبة للمراكز التجارية هوامش أضخم للربح ، أما بالنسبة « للجيوب » فكان يعنى الحصول على قوة عمل رخيصة ودفع ضرائب منخفضة ؛ وفى أغلب الحالات كان هناك تحالف أو ارتباط وثيق بين القوة الاستعمارية أو رأس المال الأجنبى والصفوة التقليدية للقوة المحلية . وبذلك فإن المصانع « والجيوب » كانت تشكل عناصر محافظة. ومن ثم فإن هذا الغرس لبذور وعناصر الرأسمالية فى البلدان المستعمرة والتابعة لم يؤد بالتأكيد ، إلى الإسراع بعملية تفكك البناء الاجتماعى السابق للرأسمالية القائم هناك ؛ بل إنه أدى فى بعض الحالات إلى الإبطاء بالعملية المذكورة[1] . وذلك باستثناء مستعمرات المستوطنين مثل أستراليا وكندا والجزء الشمالى من الولايات المتحدة ، فقد تطورت بطريقة مختلفة كلية نتيجة لتجمع عوامل عديدة .

هذا بالإضافة إلى كونها لم تمر بمرحلة « الإقطاع » ، ويرجع ذلك أساساً إلى

---

(١) تعتبر الهند مثلا تقليدياً لتلك الظاهرة [قارن على سبيل المثال V.B. Singh ، «الاقتصاد الهندى ، أمس واليوم » وارسو ١٩٦١] . كما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار المفعول المضاد للمركز التجارى أو « الجيب » وهو الإضعاف غير المقصود وفى نفس الوقت للهياكل المحيطة المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً . إنها هى على كل حال عملية بطيئة جداً .

عدم وجود قوة بشرية محلية يمكن للمستوطنين أن يستغلوها[١]، وإلى حدما بسبب العلاقات الاجتماعية السائدة فى إنجلترا خلال القرن الثامن عشر .

وبذلك فإنه بالنسبة لتأثير القوى الاستعمارية على الإسراع بتحول المستعمرة أو البلد التابع إلى تكوين اجتماعى واقتصادى أكثر تقدماً ، يمكن القول بأن عملية « انتقال » الرأسمالية من أوربا إلى المستعمرات ، كانت بطيئة ومحدودة ، على الرغم من تزايدها إلى حد ما خلال مرحلة الإمبريالية [٢]. وعلى كل حال فإن اهتمامنا يوجه بشكل خاص إلى جانب محدد من المشكلة وهو أثر التصنيع الرأسمالى الأوربى على اقتصاد البلدان المتخلفة .

وقد سبق أن أوضحنا أن الطلب على السلع الأولية قد نما بشكل سريع نسبياً وخاصة فى بريطانيا ، وقد ساعد هذا الوضع الملائم فى الأسواق الأجنبية على نمو إنتاج المحصول الواحد — سواء فى مجال الزراعة أو التعدين — فى البلدان التابعة والمستعمرة . فهل يعنى ذلك أن التجارة الخارجية كانت دافعاً أو محركاً للنمو لهذه البلدان ؟

لابد أن تكون الإجابة نعم إذا اقتصرنا على تحليل السلاسل الإحصائية (فى حالة توافرها) للصادرات ، أو تقديرات إجمالى الإنتاج التى تؤدى فى أغلب الحالات إلى المغالاة فى إظهار نصيب الصادرات من الناتج القومى

---

(١) طبقاً لسلوفورتادو ، فإن الاختلاف الأساسى بين تطور البرازيل وتطور أستراليا فى نهاية القرن التاسع عشر يكمن فى أن البرازيل كان لديها احتياطى ضخم من القوى البشرية فى قطاع ما قبل الرأسمالية ، وبالتالى لم تكن هناك حوافز لرفع إنتاجية العمل فى الزراعة . قارن :

C. Furtado, Uma Economia Dependente, Rio de Janeiro, 1956.

ويلاحظ ك . بريل K. Berril (المرجع السابق ص ٣٥٥ ، ٣٥٦) أنه بينما يؤدى التوسع فى الصادرات إلى بقاء « الجيوب » فى البلدان المتخلفة التى تكون فيها الأجور منخفضة (أى تتوافر قوى بشرية ضخمة) ، فإن زيادة الصادرات تؤدى إلى التصنيع فى البلدان ذات الأجور المرتفعة .

(٢) نتج ذلك عن زيادة الاستثمار خارج « الجيوب » أيضاً ، وتطور معين فى نظام النقل (لازم لشحن المواد الخام) ، بالإضافة إلى الاستثمارات فى قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى التى تتطلبها مصالح القوى الاستعمارية .

الإجمالى ، ومن ثم تعطى صورة مختلة للعلاقة بين التوسع فى الصادرات ونمو الدخل القومى .

بيد أن إجابتنا سوف تتغير كلية إذا قمنا بتحليل آلية الاقتصاد المتخلف موضع الدراسة ، وهو الذى يمكن أن نطلق عليه تعبير « اقتصاد تصديرى » ، إنه يعطى صورة دقيقة إلى حد كبير عن التطور التاريخى للبلدان المستعمرة والتابعة فى ظل الرأسمالية .

وتبسيطاً للواقع المعقد ، يمكن أن نفترض أن أهم العوامل المميزة لمثل هذا النموذج من « الاقتصاد التصديرى » هى : « جيب » enclave من رأس المال الأجنبى المنتج للسلع الأولية ، ومجموعة صغيرة من مستهلكى الواردات الكمالية [1] ، التى يحل محلها بمرور الزمن الإنتاج الوليد للقطاع الرأسمالى المحلى والقطاع السابق للرأسمالية والذى يشمل غالبية سكان البلد .

ويمثل الاقتصاد الذى لا يوجد به « جيب » أجنبى ، والذى يقوم فيه قطاع ما قبل الرأسمالية بإنتاج السلع الأولية للتصدير إلى الأسواق الخارجية ، نموذجاً مختلفاً ومغايراً للنموذج المذكور ، كما أن من الصفات المميزة لهذا النموذج الانفصال شبه التام بين « الجيب » (أو « القطاع الجزئى للتصدير » فى الوضع السابق للرأسمالية) وبين بقية الاقتصاد القومى .

وتمتص أرباح الرأسماليين الأجانب الجانب الأكبر من حصيلة الصادرات ثم تستخدم فى تمويل الواردات الكمالية . ويقوم ملاك الأراضى والتجار المحليون باستثمار أموالهم فى الخارج فى الوقت الذى لا توجد فيه أى حوافز أو دوافع للاستثمارات فى الصناعات التحويلية ، كما تتخذ أرباح رأس المال الأجنبى شكل

---

(١) لايكون الوضع واحداً بالنسبة لمختلف أوجه استثمار رءوس الأموال الأجنبية ، حيث ينعدم فى الواقع أثر مكرر الاستثمار فى حالة الاستثمارات التجارية (مراكز التجارة) ، ويكون أثره أكبر إلى حد ما فى حالة المشروعات التعدينية ، ويزداد أكثر من ذلك فى حالة الاستثمار فى الزراعات كثيفة العمل . قارن : C. Furtado, A Economia Brasileira, Rio de Janeiro, 1954, p. 54.

فائض تصديرى ، ويتم استنزافها إلى خارج البلاد مما يترتب عليه الحد من الفائض القابل للاستثمار (١) .

وفى نفس الوقت تستخدم فى تمويل الاستثمارات الموجودة بالدول الصناعية . والنقد الأجنبى الذى ينفق على الواردات الكمالية (ويضخمها أثر التباهى المرتبط بالاستهلاك المظهرى للطبقة الإقطاعية والتى تقتفى أثرها البورجوازية المحلية) ، يمكن نظرياً استخدامه فى تمويل الواردات من السلع الاستثمارية الضرورية لتطور قطاع ما قبل الرأسمالية المتخلف ، بيد أن التطبيق أثبت عكس ذلك ، حيث نجد مثلا أن كبار الملاك الزراعيين الذى يحصلون على أرباح ضخمة من صادرات المحصول الواحد ، يفضلون توسيع المساحة المحصولية عن القيام بتشجيع الصناعة التحويلية المحلية ؛ ولو أن التجار فى نهاية الأمر هم الذين يبدأون فى إقامة المصانع .

وتشجع الظروف التجارية المواتية فى الأسواق الأجنبية : المنتجين المحليين على إنفاق مبالغ ضخمة — دون اكتراث — على الكماليات ، وتكون الأرباح الضخمة التى يحصلون عليها سبباً فى عدم محاولتهم رفع الإنتاجية عن طريق الاستثمارات المنتجة .

وفى مثل هذه الظروف يصبح الهيكل الاقتصادى للبلد أكثر اختلالا ، ويتدعم النظام الاجتماعى والاقتصادى المتخلف ، ومتى حدثت أزمة فى الأسواق العالمية يكون من الصعب إجراء التعديل اللازم ، فى الهيكل الاقتصادى ، وتهبط متحصلات النقد الأجنبى بمعدل أسرع من النقص فى الواردات الكمالية ،

(١) وهى تتكون من الصفوة المحلية المرتبطة برأس المال الأجنبى ، وكبار الملاك العقاريين والتجار الذين يتعاملون فى التجارة الخارجية . وقد وجه ج . ف . لافين الاهتمام إلى أهمية هذه الفئة الاجتماعية فى « الاقتصاديات التصديرية » فى دراسته المتسعة « الاقتصاديات التصديرية — نمط تطورها فى المحتوى التارخى » .

J. V. Levine, "The Export Economies — Their Pattern of Development in Historical Prespective", Harvard, 1960.

وتكون احتياطيات النقد الأجنبي — إذا وجدت — فى حيازة مجموعة لا تضعها تحت تصرف الدولة فى اللحظة الحرجة ، بل على العكس من ذلك تظهر ميلا أكبر إما إلى اكتنازها أو الاحتفاظ بها فى الخارج . وبذلك لا يحدث ما يعمل على التعويض بطريقة آلية . بل نواجه بعملية « تغذية » تؤدى إلى تضخيم أثر الأزمة . ويتحول الاقتصاد التصديرى إلى نقيضه الجدلى— اقتصاد يواجه أقسى المصاعب فى مجال الواردات ، « اقتصاد حساس للواردات »
import — sensitive economy "، كما سنطلق عليه .

ويمكن أن نعطى مثلا للنمط السابق فى العديد من الحالات التاريخية ، فقد أوضح شارل عيسوى — الاقتصادى المصرى المعروف — فى مقالته « مصر منذ ١٨٠٠ — دراسة فى النمو المختل » ، أن بلاده كانت فى ظروف تماثل تماماً الظروف السابق شرحها ، وذلك منذ بداية القرن التاسع عشر وحتّى ثلاثينيات القرن الحالى[1] ، حينما بذلت محاولات لإعادة التوازن فى اقتصادها . بيد أن هذه المحاولات تتطلب بالضرورة استثمارات تؤدى بدورها إلى زيادة الواردات ، فى الوقت الذى كانت المتحصلات من صادرات القطن فى هبوط (محتسبة على الأقل بالنسبة للفرد وبأسعار ثابتة) بينما لم تتوافر صادرات بديلة أخرى . ومن ثم ، فإنه « فى نفس اللحظة التى وجدت فيها خطوط اتصال ملائمة (بين القطاعات) بدأت تظهر على المحرك الذى وفر القوة الدافعة الأصلية

---

(١) ينصب كلامنا هنا إلى عملية الاستنزاف من وجهة نظر الكليات الاقتصادية ، حيث يصبح الدخل الموزع (إجمالى الإنفاق) أقل من الدخل المتولد . أما من وجهة نظر الجزئيات الاقتصادية (من وجهة نظر مصدر السلع الأولية على سبيل المثال) فإن فائض التصدير يكون مرغوباً فيه ، حيث يؤدى إلى زيادة حجم المبيعات وأرباح المصدر وفى هذا المجال فإن الوضع لا يختلف عنه فى اقتصاد رأسمالى متقدم حث يؤدى فائض التصدير فى كلتا الحالتين إلى خلق الأرباح . بيد ، أن الأرباح الإضافية فى الدولة الرأسمالية المتقدمة تستخدم فى تمويل الاستثمارات الجديدة ، ومن ثم فإن وائض التصدير يؤثر بشكل موات على الظروف الاقتصادية ومستوى العمالة ، وهو موطن الضعف فى النظام الاقتصادى ، بينما لا تحدث أيا من هذه التغيرات فى النموذج موضع الدراسة .

(صادرات القطن) عوامل الاضمحلال ، بينما لم تكن الحركات الإضافية بالقوة الكافية لتقوم بعمله »[١].

وبذلك فإن عملية انتقال الدوافع ، التي أتاحتها التنمية الاقتصادية في الدول الأوربية الغربية . إلى المناطق المتخلفة لم تكن في الاتجاه الصحيح ، حيث ترتب على التخصص المختل والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية ؛ أن أصبحت الاقتصاديات المتخلفة حساسة بشكل خاص للظروف السائدة في تلك الأسواق — التي لا يمكن لها أن تؤثر عليها ، كما نجد أن العلاقات في جانبيها ما بين المستعمرة والدولة الاستعمارية في النمط التقليدي ، كانت من جانب واحد وغير متماثلة .

فالتنمية الاقتصادية في الدولة الاستعمارية شرط ضروري للنمو الاقتصادي في المستعمرة التابعة لها ، والعكس غير صحيح ، نظراً لأن التنمية في المستعمرة ليست شرطاً لنمو الدولة الاستعمارية .

ولا يمكن بصفة خاصة ، التكهن باتجاهات الطلب العالمي على السلع الأولية ، أو ما إذا كان سينتج عنها تنمية غير متوازنة للدولة المنتجة للمواد الأولية أو مجرد حالة من الركود[٢] . ولذلك فإن الفقرة التالية تعتبر مجرد سفسطة من س . ا . ك . كيرنكروس « إن الخبرة المشتركة للبلدان المتخلفة لا تدل على أن الصادرات عنصر كبير الخطورة (على الاقتصاد) ، ولكنها ليست من الكفاية

(١) شارل عيسوى ، « مصر منذ ١٨٠٠ . دراسة في النمو غير المتوازن » . مجلة التاريخ الاقتصادي ، مارس ١٩٦١ — ص ١ — ٢٥ .

Ch. Issawi, "Egypt since 1800. A Study in Lop-sided Development", in The Journal of Economic History, March 1961, pp. 1-25.

وفي رأي عيسوى ، أن مصر قد تحولت من اقتصاد معيشي إلى اقتصاد تصديري في عشرينات القرن التاسع عشر ، وقد تمت خلال السنوات ١٨٢٠ إلى ١٨٤٠ محاولة طموحة ولكن فاشلة لتحويل الاقتصاد القومي إلى اقتصاد حديث وإقامة الاتصال بين القطاع التصديري والقطاعات الأخرى .

(٢) عيسوى ، المرجع السابق ص ٢٢ — ٢٣.

لتوفير التمويل اللازم للصناعات الجديدة » [1]. ولا يقدم كيرنكروس مبرراً لانخفاض حجم الصادرات عن المعدل اللازم ، كما لا يفسر السبب فى أن الاستثمارات فى البلدان المتخلفة تعتمد على الصادرات إلى هذا الحد الكبير . وهو يلاحظ أن عدم انتقال الحوافز من القطاع التصديرى إلى القطاعات الأخرى إنما يرجع إلى الهيكل التنظيمى والاجتماعى فى الدولة المتخلفة ، وهى ملاحظة سليمة ، إلا أنه يتجاهل أن مثل هذا الهيكل التنظيمى المتخلف ، إنما ترجع نشأته إلى فرض نمط « اقتصاديات التصدير » على البلدان المستعمرة والتابعة ، إن تحليل آلية « اقتصاد التصدير » يجب ألا يتم بمعزل عن المحتوى الواقعى للأحداث التاريخية .

وحتى الآن ، لم نتعرض إلا للتغيرات فى حجم صادرات الدول المنتجة للمواد الأولية وأثر تلك التغيرات على التنمية بها . غير أن هناك عاملين آخرين لهما نفس الأهمية : أولهما الفعالية الاقتصادية لتجارة الدول النامية مع المناطق الصناعية ، والثانى تأثير صادرات الدول المتقدمة على نمط الإنتاج فى البلدان النامية .

٤ – المبادلات غير المتكافئة :

يبدو أن ظاهرة المبادلات غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والبلدان النامية سيطول بقاؤها ، ويمكن أن نعرض للأمر من زوايا مختلفة ، وعليه فإن :

(ا) الأسعار المفروضة بواسطة احتكارات التصدير فى تجارتها مع

---

(١) كان نوركسه محقاً فى قوله بأن « ليس هناك أدنى شك فى أن قيام التجارة يمكن أن ينتج عنه مكاسب ضخمة للاقتصاد البدائى ، ولكن هل يوجد أى ضمان بأن التجارة بمفردها سوف تؤدى بعد ذلك إلى معدل نمو يمكن اعتباره كافياً فى ظروف مثل زيادة السكان المحليين أو بالمقارنة بالمستويات المعيشية السائدة فى الخارج ؟ لا يوجد مثل هذا الضمان ، خاصة إذا كانت المنتجات التصديرية – التى ترغم الدولة على إنتاجها بسبب مبدأ الميزة النسبية – تواجه طلباً خارجياً يتصف بأنه ا – غير مرن بالنسبة للسعر عموماً . ب – بطء معدل الزيادة فى حجمه الإجمالى ، وهو ما قد يكون أكثر أهمية .

ومع ضمان كافة مزايا التخصص الدولى ، يبقى دائماً احتمال الجمود النسبى والركود التام » نوركسه ، « التوازن والنمو فى الاقتصاد العالمى » ص ٢٥٣ .

المناطق المتخلفة ، لا تعكس الانخفاض فى تكاليف إنتاج السلع المصدرة إلى دول العالم الثالث نتيجة لارتفاع إنتاجية العمل بالدول الصناعية .

(ب) المزايا الناتجة عن تطبيق الأساليب الفنية الحديثة فى إنتاج الخامات بالبلدان المتخلفة تذهب إلى القوى الصناعية[١] ، ويرجع ذلك من جهة إلى أن الطلب العالمى غير مرن ، ومن جهة أخرى إلى أن سيطرة « الاحتكارات » واحتكارات القلة على أسواق السلع الأولية ، تؤدى إلى تقلبات كبيرة فى الأسعار، وإلى الكساد فى فترات متقاربة ، كما تكون نسب المبادلة غير مواتية للبلدان المتخلفة فى الأجل الطويل .

(ج) كما تؤدى أيضاً ، المرونة الدخلية العالية لواردات البلدان النامية ، فى مواجهة المرونة الدخلية المنخفضة لواردات الدول الصناعية من المواد الغذائية والخامات الأولية ؛ إلى أثر غير ملائم على نسب المبادلة للدول النامية .

(د) وأخيراً يجب أن نأخذ فى الاعتبار العوامل غير الاقتصادية الناجمة عن العلاقات غير العادلة بين القوى الاستعمارية والمستعمرات أو البلدان التابعة[٢] .

وكما هو معلوم فإن تشجيع ودفع الصادرات فى البلدان النامية كثيراً ما يكون السبب الرئيسى لتوسع القوى الاستعمارية فى تلك البلاد[٣] ، ومن الحقائق

---

(١) كيرنكروس « التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية » .

A.K. Cairncross, "International Trade and Economic Development", Economica, August 1961, pp. 235-251

(٢) كلما استخدمت الأساليب الفنية الحديثة فى القطاع التصديرى أو « الجيب » ، كلما استخدم عدد أقل من العمل ، ومن ثم فإذا كان تطبيق المعدات الحديثة فى « الجيب » يترتب عليه زيادة العرض فى ظل ظروف طلب أجنبى غير مرن ، فإن ذلك يؤدى إلى تدهور نسب المبادلة لمصدر السلع الأولية ، وتكون أمام حالة من التوسع الاقتصادى قصير الأجل .

(٣) وضع راؤول بريبش فى اعتباره عدداً من مثل هذه العوامل فى نظريته عن اقتصاد التخوم » وعلاقاته بالمركز الصناعى . وتشابه هذه النظرية فى جوانب كثيرة كتابات ف . بيرو عن الاقتصاديات المسيطرة والمسيطر عليها . وفى مقالته عن « أقطاب التنمية والاقتصاد الدولى » .

"Les Poles de dévelopment et l'economie internationale" — The Challeng of Development, Jerusalem, 1958, p. 93.

المعروفة أيضاً أن القوى الاستعمارية فى كثير من الحالات . قد حطمت تماماً الصناعات الصغيرة المحلية (مثل النسيج فى الهند) . أو منعت التصنيع حتى فى حالة وجود أكثر الظروف ملاءمة له [١] . وذلك لمصلحة وخدمة التصدير فيها .

ونظراً لأن صادرات الدول الاستعمارية إلى البلدان التابعة تشكل جزءاً لا يتجزأ من جهاز التجارة الدولية الذى يحركه تطور الصناعة الأوربية الرأسمالية ، فإن نتائجها الضارة على الهياكل الاقتصادية لبعض البلدان النامية ، يجب اعتبارها ناتجاً عرضياً لعملية انتقال الحوافز من الاقتصاد المسيطر إلى الاقتصاد التابع [٢] .

والخلاصة أنه قد نتج عن التطور الاقتصادى لدول أوربا الغربية فى القرن التاسع عشر ازدياد حدة الاختلال فى الهيكل الاقتصادى للدول التابعة واعتمادها على القوى الصناعية من جانب واحد .

٥ ــ سراب حرية التجارة العالمية :

يتضح من الملاحظات السابقة أن تقسيم العمل الدولى الذى نشأ حول بريطانيا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن

= لاحظ بيرو بحق أنه يجب تغيير الأساليب التقليدية فى تحليل التجارة الخارجية بحيث يمكنها معالجة العلاقات غيرالتقليدية مثل الاستثمارات الرأسمالية المباشرة والتبادل التجارى فيما بين الفروع المختلفة لنفس الشركة أو التجارة التى تسيطر عليها الدولة ، وتتضح أهمية ذلك بوجه خاص فى حالة العلاقات بين الدول المسيطرة والمسيطر عليها ، هى علاقات « غير متماثلة » « وغير انعكاسية » طبقاً للمصطلحات التى استخدمها بيرو وأتباعه .

(١) وذلك بالنسبة لمن يصدرون إليهم الفائض من السلع الاستهلاكية (المنسوجات مثلا) والسلع الرأسمالية (معدات السكك الحديدية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر على سبيل المثال) . وهذه حالة تقليدية لأسواق خارجية وفائض تصديرى مؤقت يؤديان إلى تنشيط الأعمال فى الاقتصاد الرأسمالى .

(٢) تعطى شارلوت ليبوشير أمثلة مميزة لسياسة بريطانيا الاستعمارية فى غرب أفريقيا ، فعلى سبيل المثال لم تسمح السلطات البريطانية بتصنيع الكاكاو بالرغم من التوصيات التكنولوجية الواضحة أن نظرية الميزة النسبية تصبح غير ذات موضوع متى تعرضت مصالح القوة الاستعمارية للخطر.

Charlotte Leubuscher, (The Processing of Colonial Raw Materials. A Study in Location, London, 1951).

العشرين ، لم تكن له سمات « الدولية الاقتصادية » كما حاول أن يصورها بعض الاقتصاديين[١] . بل كان هذا مثلا واضحاً « للتكامل حول المركز المسيطر » الذى يخدم مصالح هذا المركز[٢] . ويستخدم شعار « الدولية الاقتصادية » للتبرير ولتدعيم الاقتراح الذى يدعو إلى عودة الاقتصاد العالمى إلى حرية التجارة ، بما يضمن — من الوجهة العملية — سيطرة دائمة ومستمرة للقوى الصناعية على الاقتصاديات النامية ، إن الحجج المستعملة اليوم لم تعد تتمتع بنفس الصراحة التى وردت فى كلمات صحفى إنجليزى مغمور فى ١٨٣٢ حيث يقول : « من الواضح أن بلادنا المحبوبة . بريطانيا العظمى ، قد اختصت بالمهمة العظمى وهى أن تصنع للدول شقيقاتها . . . وهذا التبادل بين المواد الخام والمنتجات المصنوعة فى ظل قوانين الطبيعة يجعل كل دولة خادمة للأخرى ويمثل الإخاء بين البشر »[٣]. إن جوهر هذه الحجة لم يتغير كثيراً على أى حال .

بيد أن التطبيق لم يتفق كثيراً مع النظرية ، فبينما كانت بريطانيا مثلا ، تدعو لمبدأ حرية التجارة ، كانت السلع البريطانية تتمتع بمعاملة تفضيلية فى مستعمراتها والمناطق التابعة لها ، وهو عكس المبدأ تماماً . وتلجأ الدول الرأسمالية الكبرى إلى سياسة الحماية عندما تفرض مصالحها الفعلية ذلك ، داعية طوال الوقت إلى ضرورة تحرير التجارة العالمية .

ويتضح مدى النفاق فى الدعوة إلى حرية التجارة متى أدركنا أن إقامة علاقات بين دول ذات إمكانيات اقتصادية مختلفة ، على أساس من المساواة الحقيقية ، يتطلب — كما أشرنا إلى ذلك — معاملة غير متبادلة فيما يختص بالتخلى عن سياسة الحماية . وبينما يمكن للدولة المتقدمة أن تكيف نفسها بسرعة فى

---

(١) استخدم هذا التعبير ف . بيرو ، أما راؤول بريبش فيستخدم تعبير « المركز » و « التخوم ».

(٢) Thorbecke, E., "The Tendency Towards Regionalization of International Trade 1928-56", The Hauge, 1960.

(٣) نقلا عن ف . كليرمونت « الليبرالية الاقتصادية والتخلف » .

F. Clairmonte, Economic Liberalism and Underdevelopment: Studies in the Disintegration of an Idea, London, 1960, p. 16.

مواجهة الظروف المتغيرة للسوق العالمية عن طريق التخصص فى فرع جديد من الإنتاج الصناعى[1] ، نجد من جهة أخرى أن الدولة النامية لا يمكن أن تعدل أوضاعها بما يتمشى مع الظروف سريعة التغير للاقتصاد العالمى . وفى ظل حرية التجارة ستكون الدول المتخلفة هى الخاسرة دائماً لصالح الدولة الصناعية ، وتمثل التعريفات الجمركية ، أحد الأسلحة القليلة الفعالة ، التى تمكن الدول النامية من تغيير النمط السلعى للإنتاج فى جو بعيد نسبيًّا عن المنافسة الأجنبية .

وبالتالى فإن مصلحة الدول النامية لا تكون فى العودة بشكل عام إلى حرية التجارة بل فى تخفيض جزئى على الأقل فى التعريفات الجمركية من جانب القوى الصناعية . وقد اكتسب هذا الرأى ، من الناحية النظرية على الأقل، تأييد عدد من الاقتصاديين وممثلى المنظمات الاقتصادية الدولية . فقد قال ا . و . هوايت ، سكرتير « الجات » مثلا فى محاضرة ألقيت فى روما فى يونية ١٩٦٠ :

« ومن ثم فنحن نواجه بتناقض يتمثل فى أن البلدان المتخلفة تشجع وتساعد ماليًّا على تنمية صناعات تقابل منتجاتها عند دخولها الأسواق العالمية ، بإجراءات حمائية قاسية فى غالب الأحيان تفضيلية . وبالتالى فإن إزالة هذا الوضع غير الطبيعى ، يجب أن يكون هدفاً واضحاً لسياسة تجارية بناءة خلال فترة التوسع . كما أن المشكلة ما زالت ذات أبعاد رئيسية ، وذلك بالرغم من أن التعديلات الضرورية سوف تكون بلاشك مؤلمة ومثيرة للمشاكل ، وعلى كل فإنه من الصعب تجنب النتيجة النهائية وهى أن إحدى الوسائل التى تساهم فى حل المشكلة ؛ أن تتخلى الصناعات القديمة عن بعض قطاعات الصناعة الخفيفة وتتركها للصناعات الجديدة فى البلدان النامية ، ويعوضها عن ذلك التركيز على أشكال أكثر تخصصاً وحركية من الإنتاج الصناعى يعتمد عليها نموها الاقتصادى فى كل الحالات[2] » .

---

(١) أكد كذلك ج . ر . هيكس فى كتابه السابق ص ١٧٣ .

(٢) ا . و . هوايت « السياسات التجارية خلال الستينات » أ.لجات — جنيف ١٩٦٠ .

E.W. White, Commercial Policies for the Nineteen Sixties, GATTG 'eneva, 1960, p. 14.

وحتى مثل هذه الاقتراحات المحدودة والبسيطة — تقابل بمعارضة شديدة من الدول الصناعية . فقد ذكرت مجلة « الإكونوميست » اللندنية فى واقعية ، وهى تشير إلى دعوة ج . ميد J. Meade بتخفيض الرسوم على المنتجات الصناعية المستوردة من — « الأمثلة الجديدة لليابان » — داخل مجموعة الكومنولث « قل أن ينظر المرء بعقل متحرر تجاه الصادرات الجديدة من الدول النامية التى تنافس صادراتنا المتدهورة » (١) .

وقد لاحظ الاقتصادى اليوغوسلافى ج . ستانوفنيك J. Stanownik ، أن الرأى العام فى العالم الغربى ، لا يبدى أى اهتمام بالحقيقة التى مؤداها أن التقدم الفنى فى الدول المتقدمة الذى يؤدى إلى تقلص الطلب على الصادرات التقليدية للدول النامية ، يترتب عليه تهديد ملايين من سكان العالم الثالث بالتضور جوعاً . وحتى فى حالة ما إذا كان التصنيع والنمو فى الدول النامية يتطلب إجراء بعض التعديلات فى هيكل الإنتاج والعمالة فى الدول الصناعية ، فإنها لا تألوا جهداً فى منع التغيرات الضرورية فى تقسيم العمل الدولى من أن تأخذ مجراها (٢) .

---

(١) الاكونوميست ٧ أبريل ١٩٦١ ص ١٢٠ .

(٢) ج . ستانوفنيك ، « الكتل الاقتصادية العالمية — الدول غير المنحازة والتكامل الاقتصادى » بلغراد ١٩٦٢ ، ص ٦٤.

الفصل الرابع

الدول المتخلفة والتجارة الدولية : تقييم إحصائى

١ – نصيب البلاد المتخلفة فى التجارة العالمية (١٨٧٨ – ١٩٥٨) :

لا يمكن أن نقوم بتحليل إحصائى للعلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة ، دون أن نضع فى اعتبارنا أثر التقلبات الناجمة عن الدورة الاقتصادية فى الطلب على الصادرات التقليدية للدول النامية .

ويكون من الصعب عند تحليلنا للطلب أن نحدد بدقة القدر الذى يمكن إرجاعه إلى الاتجاهات طويلة الأجل والقدر الناجم عن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل .

ولهذا السبب سوف نعطى حيزاً أقل لفترة ما بين الحربين ، التى تأثرت تأثراً عنيفاً بالكساد العظيم ١٩٢٩ – ١٩٣٢[١] ، ومن ثم سوف نركز على التطورات الاقتصادية خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة تقريباً . وحتى يمكن أن نضع أساساً للمقارنة ، سوف نرجع إلى فترة تاريخية تشمل السنوات ١٨٦٧ – ١٨٨٠ مستفيدين من البيانات المتوافرة[٢] .

ويوضح الشكل رقم (١) تغير نصيب الدول المتخلفة فى تجارة العالم الرأسمالى خلال ١٨٧٦ – ١٩٥٨ .

---

(١) أدى الكساد العظيم إلى نتائج سيئة للغاية بالنسبة لمنتجى المواد الأولية ، فقد هبطت أسعار السلع الأولية بحوالى ٥٠٪ خلال السنوات ١٩٢٩ – ١٩٣٢ ، كما انخفض حجم التجارة فى تلك السلع بنسبة ١٥٪ ، بينما هبطت أسعار المنتجات المصنوعة بنسبة الثلث خلال نفس الفترة وانخفض حجم التجارة فى المنتجات المصنوعة بنفس النسبة تقريباً « اتجاهات التجارة العالمية الجات – جنيف ١٩٥٨ » .

(٢) معدة على أساس البيانات المقدمة بواسطة ب . ل . ياتيس فى كتابه السابق الإشارة إليه . واستكملت البيانات بأرقام « الجات » عن ١٩٥٨ (كما أعدها س . إزديبيسكى) . وقد استبعدنا بيانات الدول الاشتراكية حتى نضمن صحة المقارنة.

ومنه يتبين أن نصيب الدول المتخلفة — أو المنتجة للمواد الأولية — فى التجارة العالمية ، قد بلغ أقصاه فى فترة ما بين الحربين ، ثم انخفض بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى العقد الأخير . وتظهر شدة آثار هذه الاتجاهات ، إذا تذكرنا أن نصيب البلدان المتخلفة فى إجمالى سكان العالم قد أخذ فى النمو السريع خلال العشرينات ، فطبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة بلغ تعداد سكان إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ، باستبعاد الاتحاد السوفييتى ، نحو ٦٧,١ ٪ من سكان العالم فى ١٩٠٠ ، ٦٦,٤ ٪ فى ١٩٢٥ ، ٦٩,٧ ٪ فى ١٩٥٠ .

والمقدر بأن ٧٢,٥٪ من سكان العالم فى عام ١٩٧٥ سيكونون من أبناء إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسا .

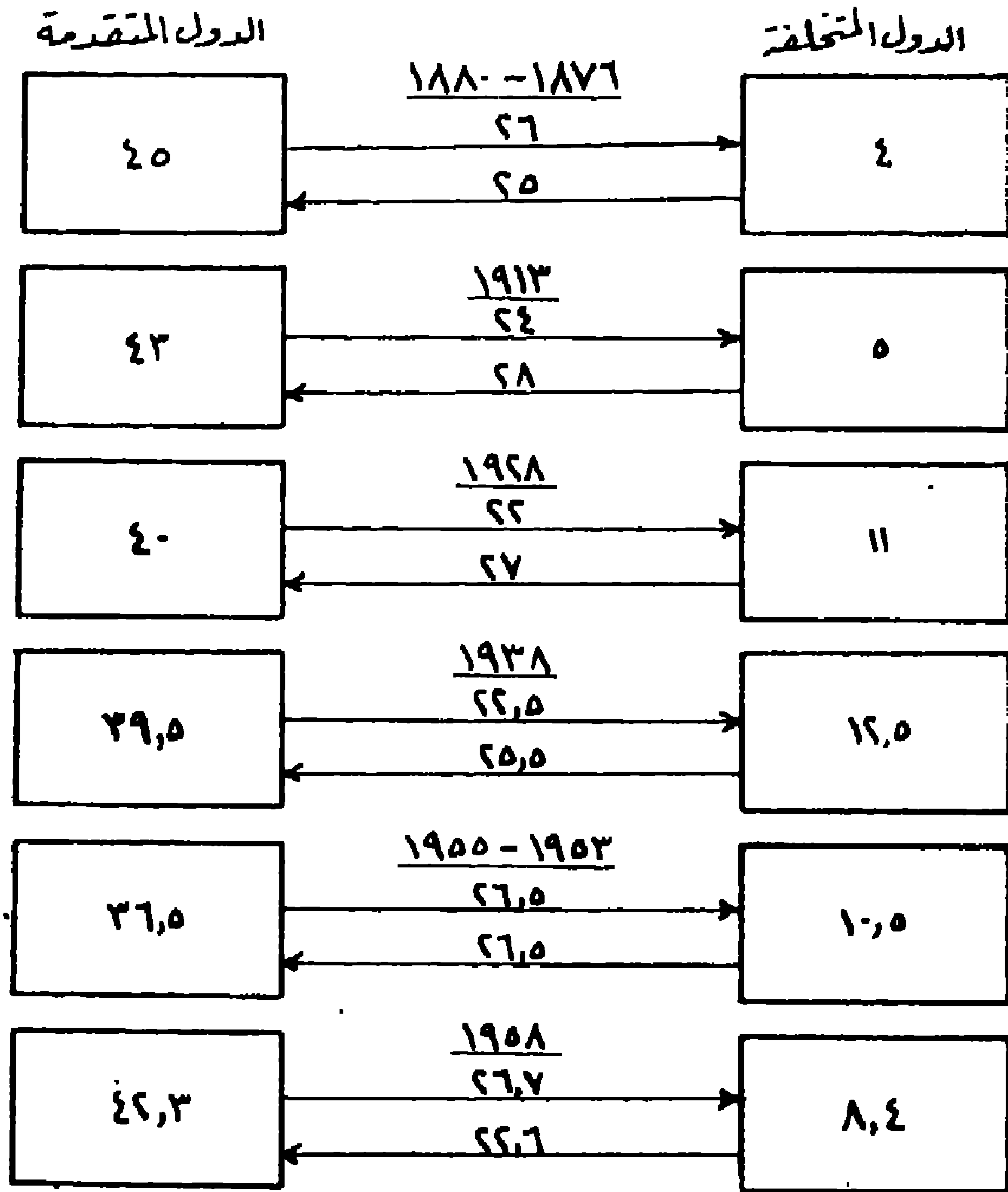
وقد ارتفع نصيب الدول المنتجة للمواد الأولية من إجمالى الصادرات العالمية بعد الحرب العالمية الأولى ، نظراً للتوسع الملحوظ فى التبادل التجارى فيما بين الدول المتخلفة نفسها ، فقد ارتفعت النسبة من ٥٪ من صادرات العالم فى ١٩١٣ ، إلى ١١٪ فى عام ١٩٢٨ ، وإلى ١٢,٥ ٪ فى ١٩٣٨ .

هذا التحول — الذى نتج إلى حد ما عن الهبوط الطفيف فى التجارة الإجمالية للدول الرأسمالية خلال الكساد العظيم — قد عوض الهبوط الطفيف فى نصيب صادرات الدول المتخلفة إلى المناطق الصناعية من إجمالى التجارة العالمية . وقد شهدت الخمسينات لأول مرة ، نقصاً فى كل من نصيب التجارة فيما بين الدول المتخلفة ، وحصة صادرات الدول المتخلفة إلى الدول الصناعية من إجمالى الصادرات العالمية — وقد بلغت الأخيرة ٢٢,٦٪ فقط من الصادرات العالمية فى عام ١٩٥٨ أى أقل مما كانت عليه فى ١٨٧٦ — ١٨٧٠ .

وكان التوسع الملحوظ فى التجارة المتبادلة بين الدول الصناعية ، سبباً فى

---

(١) « نمو سكان العالم فى المستقبل » الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٥٨ ص ٢٣ .
وقد إعتمدنا على المتوسط الافتراض لنمو سكان العالم ، أى من ٢,٥ بليون فى عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على ٥,٨ بلايين فى ١٩٧٥.



شكل رقم (١)
اتجاهات التبادل التجارى للدول الرأسمالية

توضح الأرقام الحصة كنسبة مئوية من إجمالى صادرات الدول الرأسمالية :
– داخل المربعات التجارة فيما بين دول كل مجموعة على حدة .
– على الأسهم الصادرات من مجموعة إلى أخرى.

هذا النقص النسبي ، ومن ثم فإن التوسع الكبير فى النشاط الاقتصادى للمناطق الصناعية لم يترتب عليه زيادة متناسبة فى الصادرات التقليدية للدول النامية .

وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحاً إذا اقتصرنا على تحليل بيانات السلع الأولية . فنى خلال الفترة من ١٣ – ١٩١٩ إلى ٥٣ – ١٩٥٥ ، ارتفع نصيب البلدان المتخلفة من إجمالى صادرات العالم الرأسمالى ، من المواد الغذائية والمواد الخام ، من ٤٩ ٪ إلى ٥٥ ٪ . وكان مرجع ذلك بصفة أساسية إلى التوسع الملحوظ فى التجارة المتبادلة بين الدول المتخلفة التى ارتفعت من ٧ ٪ إلى ١٤ ٪ فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه صادراتها إلى الدول المتقدمة انخفاضاً بسيطاً من ٤٢ ٪ إلى ٤١ ٪ . وفى عام ١٩٥٨ أصبحت صادرات الدول المتخلفة من السلع الأولية إلى المناطق الصناعية تمثل ٣١,٧ ٪ من تجارة العالم الرأسمالى ، بينما تراجعت التجارة فيما بين الدول المتخلفة لتبلغ نسبتها ١٠,٨ ٪ .

ويمكن أن نرجع سبب التوسع فى تجارة السلع الأولية فيما بين الدول النامية إلى أن طلب العديد من هذه الدول على الوقود والمواد الغذائية قد أصبح يتصف بعدم المرونة . كما يوضح الشكل رقم (١) أيضاً ، أن حصة الدول المصدرة للمواد الأولية فى الصادرات العالمية كانت تفوق حصتها فى الواردات العالمية قبل الحرب العالمية الثانية (باستبعاد السنوات ١٨٧٦ – ١٨٨٠) .

وبذلك كان الميزان التجارى فى صالح الدول المذكورة بحيث تمكنت من تغطية العجز فى العمليات الأخرى من ميزان المدفوعات . وكانت حصة الواردات تعادل الصادرات خلال السنوات ١٩٥٣ – ١٩٥٥ ، إلا أنها فاقتها إلى حد كبير فى عام ١٩٥٨ ، وأصبحت القاعدة العامة خلال السنوات الأخيرة ، قصور الصادرات عن الوفاء باحتياجات الاستيراد[١] ، ويجب أن نتوقع استمرار هذا الاتجاه خلال العشرين عاماً القادمة .

ويمكن أن نوضح الطابع الهيكلى للتغيرات التى ناقشناها أعلاه بمقارنة

---

(١) نقصد بالطبع الواردات الفعلية وليس احتياجات الاستيراد الاحتمالية التى يتطلبها المعدل الافتراضى للنمو الاقتصادى ، وهى عادة أكبر بكثير من الأولى .

البيانات الخاصة بنمو التجارة والإنتاج الصناعى العالمى .

فطبقاً لبيانات « الجات » بلغ معدل التوسع فى الإنتاج الصناعى العالمى ٣٨٠ ٪ خلال الفترة بين ١٨٧٦ – ١٨٨٠ إلى ١٩١١ – ١٩١٣ بينما ارتفعت الصادرات العالمية بنسبة ٣٢٠ ٪ ، وفى خلال السنوات ١٩١٣ – ١٩٢٩ بلغت نسبة الزيادة ، ٥٥ ٪ ، ٨٥ ٪ على التوالى .

هذا وبينما زاد الإنتاج الصناعى بحوالى مرتين ونصف خلال السنوات ١٩٢٨ – ١٩٥٧ ، فإن التوسع فى حجم الصادرات كان بنسبة ٥٨ ٪ فقط . ولم تكن زيادة الصادرات فى الدول المتقدمة والدول النامية متماثلة ، حيث نجد أن صادرات الدول المتقدمة قد ارتفعت بنسبة ٦٢ ٪ من حيث الحجم وبنسبة ٩٣ ٪ لسعر الوحدة ، بينما بلغت فى دول العالم الثالث ٥١ ٪ لحجم الصادرات ، ٩٧ ٪ لسعر الوحدة منها . بيد أن نصف الزيادة فى صادرات دول العالم الثالث كانت ترجع إلى زيادة مبيعات البترول[1] . فقد ارتفع نصيب البترول فى صادرات دول العالم الثالث من ٥ ٪ فى ١٩٢٨ إلى ٢٠٪ فى ١٩٥٥ ، بينما بلغت الزيادة فى صادراتها الأخرى غير البترول – خلال نفس الفترة – ١٨,٥٪ من حيث الحجم ، ٩٤ ٪ لسعر الوحدة من الصادرات[2].

وقد سجل حجم صادرات الدول المنتجة أساساً للمواد الغذائية والمشروبات الاستوائية ، زيادة نسبتها ٥٣,٥ ٪ عن الفترة ذاتها ، بينما ارتفع سعر الوحدة من الصادرات بنسبة ١٣٤ ٪ . وفى نفس الوقت كانت الأرقام المقارنة للدول التى تصدر نوعاً واحداً من الإنتاج أو تصدر منتجات التعدين هى ٦٧ ٪ ، ١٢١,٥٪ على التوالى . وانخفض حجم صادرات الدول المنتجة للمواد الغذائية غير الاستوائية بنسبة ٢ ٪ ، بينما ارتفع سعر وحدة الصادرات من هذه السلع بنسبة ٨٦ ٪ . أما بالنسبة لصادرات البترول فقد زادت بما لا يقل عن ٤٥٧,٥ ٪ بينما ارتفعت قيمة الوحدة بنسبة ١١٠,٥ فى المائة .

---

(١) البيانات مأخوذة من تقرير هابلر – اتجاهات التجارة العالمية » – جنيف ١٩٥٨ .

(٢) ب . ل ياتيس ، المرجع السابق ، ص ٣١ .

ويوضح الجدول رقم (١) التغيرات فى المركز النسبى لمجموعة مختارة من دول العالم الثالث فى الصادرات العالمية فيما بين ١٩١٣ ، ١٩٦٠[1] .

جدول رقم (١)

حصة دول العالم الثالث فى الصادرات العالمية

الدولة	نسبة مئوية من صادرات العالم		
	١٩١٣	١٩٣٨	١٩٦٠
فنزويلا	٠,١٦	٠,٩	٢,١
الهند *	٤,٨	٢,٩	١,١
البرازيل	١,٨	١,٤	١,٠
الأرجنتين	٢,٩٦	٢,١	٠,٩
أندونيسيا	١,٥٨	١,٨	٠,٧
المكسيك	٠,٤٦	٠,٨	٠,٦
كوبا	٠,٩٤	٠,٧	٠,٦
الفلبين	٠,٣	٠,٦	٠,٤
مصر	٠,٩	٠,٧	٠,٤
شيلى	٠,٨	٠,٧	٠,٤
الكونغو	٠,٠٦	٠,٢	٠,٤
كولومبيا	٠,١٧	٠,٤	٠,٤
نيجيريا	٠,١٩	٠,٢	٠,٤
سيلان	٠,٤	٠,٥	٠,٣
المغرب	٠,٤	٠,٢	٠,٣

(*) الأرقام عن عام ١٩١٣ تشمل الهند ، باكستان وبورما ، وفى عام ١٩٣٨ تشمل الهند وباكستان وقد بلغ نصيب الباكستان فى إجمالى صادرات العالم ٠,٣٪ فى عام ١٩٦٠ .

ويمكن تقسيم الدول المتخلفة ، على أساس البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) إلى خمس مجموعات توضح كل منها نمطاً مميزاً للصادرات مقارنة بمتوسط الاتجاهات العالمية :

---

(١) بيانات عام ١٩١٣ مأخوذة من كتاب ب . ل . ل ياتيس ، أما بيانات ١٩٣٨ وعام ١٩٦٠ فهى مستقاة من الكتاب الإحصائى السنوى لبولندا ١٩٦١ ، الذى أصدره المكتب الإحصائى المركزى بوارسو .

١ — نمو كبير ومستمر فى الصادرات (فنزويلا ، الكنغو) .

٢ — نمو كبير فى الصادرات حتى عام ١٩٢٨ ، ثبات أو تراجع للصادرات خلال العشرين عاماً الأخيرة (المكسيك — الفلبيين — كولومبيا) .

٣ — نمو طفيف فى الصادرات فى فترة ما بين الحربين ، وانخفاض حاد خلال العشرين عاماً الأخيرة (أندونيسيا — سيلان) .

٤ — توسع ملحوظ فى الصادرات خلال العشرين عاماً الأخيرة (نيجيريا المغرب) .

٥ — هبوط مستمر لحصة الدولة فى الصادرات العالمية (الهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، مصر ، شيلى) .

هذا التقسيم كما هو واضح ، يحتوى على أكثر ما يمكن من الأوضاع غير الملائمة ، فنجد أن المجموعة الأخيرة تضم عدداً من الدول الكبيرة المزدحمة بالسكان والتى تعانى من مشكلة هيكلية .

وإنه لمن غير المفهوم أن الدول التى تعانى من صعوبات دائمة بالنسبة لصادراتها ، حاولت أن تستورد بما يزيد عما تسمح به صادراتها الإجمالية ، ومن جهة أخرى فإن الدول التى تتزايد صادراتها ، اجتذبت استثمارات أجنبية ضخمة مما أدى إلى حدوث فائض فى وارداتها .

ويمكن توضيح ذلك بمقارنة متوسط المعدلات السنوية لنمو الواردات والصادرات خلال الفترة ١٩٣٨ — ١٩٦٠ وهو ما يوضحه الجدول رقم — ٢ —[1]

(١) محتسبة على أساس الأرقام الواردة بكتاب الإحصاء السنوى لبولندا عام ١٩٦١ ، وقد تم ترجيح الأسعار بالوسط الحسابى لأسعار صادرات الولايات المتحدة وبريطانيا .

جدول رقم (٢)

المتوسط السنوى لنسبة الزيادة أو النقص فى الصادرات والواردات للفرد من السكان بأسعار ثابتة خلال الفترة ١٩٣٨ — ١٩٦٠

	الصادرات	الواردات
فنزويلا	٥,٥	٦,٢
البرازيل	٠,٥	١,٢
الأرجنتين	— ٠,٨	٦,٢
أندونيسيا	—٠,٨	—٠,٩
المكسيك	٠,٧	٤,٨
كوبا	١, ٦	٣,٩
الفلبين	٠,٩	٠,٦
مصر	٠,١	٠,٠
شيلى	٠,٠	١,٥
الكنغو	٥,٦	؟
كولومبيا	٢,١	٢,٢
نيجيريا	٤,٥	٦,٤
سيلان	٠,١	١,١

ويوضح تقرير « الجات» السابق الإشارة إليه ، أنه بينما كانت الصادرات تزيد على الواردات فى دول العالم الثالث بنسبة ١٦٪ فى عام ١٩٢٨ ، فإن الصادرات الإجمالية فى عام ١٩٥٧ لم تمثل إلا ٨٩ ٪ فقط من إجمالى الواردات .

ولنحاول الآن أن ندرس اتجاهات الإنتاج المادى والتجارة الخارجية فى الدول الرأسمالية خلال العشرين عاماً الأخيرة[١]. وهو ما يوضحه الجدول رقم (٣) .

(١) طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة ، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٦١ .

جدول رقم (٣)

الزيادة فى السكان ، الإنتاج والتجارة فى الدول الرأسمالية

خلال الفترة ١٩٣٨ — ١٩٥٨

	١٩٣٨	١٩٥١	١٩٥٨	المتوسط السنوى للزيادة بين ١٩٣٨ — ١٩٥٨
		١٩٥٣ = ١٠٠		
السكان	٨٢	٩٧	١٠٨	١,٤
الإنتاج الصناعى	٥٠	٩١	١١٨	٤,٤
إنتاج السلع الأولية	٧٧	٩٣	١١٢	١,٩
حجم الصادرات الإجمالية	٧٣	٩٥	١٢٩	٢,٩
حجم صادرات المواد الخام والسلع الغذائية	٩٩	٩٧	١٢٧	١,٢
حجم صادرات الوقود	٥٦	٩١	١٢٩	٤,٣
حجم صادرات المنتجات المصنوعة	٥٤	٩٤	١٣٠	٤,٥

ويمكن من البيانات السابقة أن نستخرج عدداً من نسب المقارنة :

١ — كانت زيادة الإنتاج الزراعى والمواد الخام أسرع بعض الشىء من زيادة السكان وبلغت النسبة ١,٣٦ : ١ ، بينما زادت الصادرات من هذه السلع بمعدل أقل من زيادة السكان وكانت النسبة ١ : ١,١٧ ، وبلغت نسبة الإنتاج الزراعى إلى الصادرات الزراعية ١ : ٠,٦٣

٢ — زاد الإنتاج الصناعى بمعدل مرتفع بدرجة ملحوظة عن زيادة السكان والنسبة ٣,١٤ : ١ بينما كان التوسع فى تجارة المصنوعات يفوق زيادة الإنتاج الصناعى بشكل طفيف جداً ، حيث بلغت النسبة ١,٠٢ : ١ .

٣ — كانت الزيادة فى الإنتاج الصناعى مصحوبة بزيادة كبيرة فى الطلب على واردات الوقود — حيث نجد أن زيادة الإنتاج الصناعى بنسبة ١ ٪ أدت إلى

زيادة صادرات الوقود بنسبة ٠,٩٨ ٪ . ومن جهة أخرى فإن التوسع فى الإنتاج الصناعى لم يؤد إلا إلى زيادة طفيفة جداً فى الواردات من المواد الخام والغذائية حيث تبلغ النسبة ١ : ٠,٢٧

أما النسبة العامة بين التوسع فى الإنتاج الصناعى والسلع الغذائية فى العالم الرأسمالى فقد بلغت ٢,٣٢ : ١ .

وبذلك نجد أن اتجاهات التجارة العالمية قد أصابت بالضرر دول العالم الثالث ، خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار الفوارق فى معدلات الزيادة السكانية ، حيث تزيد كثيراً فى دول العالم الثالث عن المتوسط العالمى الذى يبلغ ١,٤ ٪ سنوياً بينما تقل فى الدول المتقدمة عن المتوسط المذكور .

٢ ـ شبكة التجارة الدولية فى السنوات ١٩٣٨ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٨ و ١٩٦٠

لا يتغير الوضع السابق كثيراً ، إذا ما أدخلنا مجموعة الدول الاشتراكية فى دراستنا للتجارة العالمية ، ويتضح ذلك من الجدولين رقم (٤) ورقم (٥) والشكل رقم (٢) .

ويوضح الجدول رقم (٤) [1] ، أن صادرات دول العالم الثالث إلى المناطق

(١) « التجارة الدولية عام ١٩٦٠ » ـ الجات ـ البيانات لا يمكن مقارنتها بشكل كامل مع الوارد بالشكل رقم (٢) نظراً لأن بعض الدول (فنلندا ، أسبانيا ، يوغوسلافيا) التى كانت تدرج ضمن المناطق غير الصناعية سابقاً ، لم يتم إدراجها ضمن الدول الصناعية ، كما أنه من غير الممكن أن نعدل طبقاً لذلك بيانات عام ١٩٣٨ . وطبقاً للتقسيم الجديد فإن الأهمية النسبية لاتجاهات الصادرات العالمية بين المناطق الجغرافية المختلفة قد تغير طبقاً لما يلى :

اتجاه الصادرات	الحصة فى الصادرات العالمية	
	التقسيم القديم ٪	التقسيم الجديد ٪
دول متقدمة ـ متقدمة	٣٤,٤	٣٦,٥
دول العالم الثالث ـ العالم الثالث	٨,٣	٨,١
متقدمة ـ العالم الثالث	٢١,٨	٢٠,٧
عالم ثالث ـ متقدمة	٢٣,٥	٢٢,٩
متقدمة ـ اشتراكية	١,٠	١,١
اشتراكية ـ متقدمة	١,١	١,٦
عالم ثالث ـ اشتراكية	٠,٨	٠,٥
اشتراكية ـ عالم ثالث	٠,٧	٠,٠٥

الصناعية كانت تمثل ١٧,٤ ٪ من صادرات العالم فى عام ١٩٦٠ ، بينما بلغت الصادرات فى الاتجاه العكسى نسبة ١٩,١ ٪ . فى الوقت الذى كانت صادرات العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية المتقدمة تمثل ما يزيد على ٧٠٪ من إجمالى صادراتها ، وكانت التجارة فيما بين دول هذه المجموعة تمثل ٢٥ ٪ ، والصادرات إلى الدول الاشتراكية أقل من ٥ ٪ من صادراتها الإجمالية .

جدول رقم (٤)

هيكل التجارة العالمية فى ١٩٦٠

الدول المستوردة :

الدول المصدرة	الرأسمالية		الاشتراكية	إجمالى العالم
	متقدمة	متخلفة		
المتقدمة	٥٢,٦١	٢٤,٠	٢,٨٢	٧٩,٤٣
	٤١,٩)	١٩,١)	٢,٣)	٦٣,٣)
المتخلفة « العالم الثالث »	٢١,٨٥	٧,٧٧	١,٣٣	٣٠,٩٥
	١٧,٤)	٦,٢)	١,١)	٢٤,٧)
الاشتراكية	٢,٧٨	١,٢٤	١١,٠٦	١٥,٠٩
	(٢,٢)	(١,٠)	(٨,٨)	(١٢,٠)
إجمالى العالم	٧٧,٢٥	٣٣,٠١	١٥,٢١	١٢٥,٤٧
	(٦١,٥)	(٢٦,٣)	(١٢,٢)	(١٠٠)

ملحوظة : الصادرات ببلايين الدولارات على أساس القيمة « فوب » . الأرقام الواردة داخل الأقواس تمثل نسبة مئوية من إجمالى الصادرات العالمية .

وبذلك فإن العلاقات التجارية بين العالم الثالث والدول الاشتراكية كانت محدودة . وقد بلغت الصادرات بين المجموعتين المذكورتين من الدول حوالى ١ ٪ من صادرات العالم فى عام ١٩٦٠ .

بيد أنه عند مقارنة أرقام ١٩٦٠ بأرقام عام ١٩٥٣[١] ، يتضح أن أكبر

(١) نستخدم البيانات المعدلة « للجات » (انظر الملحوظة رقم ١٠) .

زيادة نسبية كانت فى التجارة مع الدول الاشتراكية ؛ فقد ارتفعت قيمة صادرات دول العالم الثالث إلى الدول الاشتراكية من ٠,٤ بليون دولار إلى ١,٣٣ بليون دولار أى بنسبة ٢٣٢,٥ ٪ . بينما كان التوسع فى إجمالى صادرات دول العالم الثالث أقل من ٢٧ ٪ .

وزادت قيمة صادرات الدول الاشتراكية إلى دول العالم الثالث خلال نفس الفترة ، من ٠,٤٤ بليون دولار إلى ١,٢٤ بليون دولار أى بنسبة ١٨٢٪ . مقارنة بزيادة نسبتها ٤٥ ٪ فى إجمالى واردات دول العالم الثالث ، بينما كان التوسع فى صادرات الدول الاشتراكية بنسبة ٩١ ٪ . وتدل هذه الأرقام على أن توسع التجارة بين الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث كان يفوق بكثير نمو تجارة كل مجموعة على حدة . ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن بداية علاقاتهما التجارية كانت على مستوى منخفض جداً إلى حد ما ، إلا أن هناك دلائل كثيرة تشير إلى أن هذا اتجاه طويل الأجل .

أما بالنسبة للمبادلات بين الدول الصناعية الرأسمالية ودول العالم الثالث فى السنوات ١٩٥٣ — ١٩٦٠ ، فقد زادت صادرات الأولى إلى الثانية بنسبة ٥٠٪ وبلغت نسبة الزيادة فى الصادرات الإجمالية للدول الصناعية ٧٥٪ — بينما كانت الزيادة فى حجم صادرات دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية أقل من ٢٣ ٪ ، وفى نفس الوقت ارتفعت الواردات الإجمالية للدول الصناعية بنسبة ٦٣ ٪ . هذا وقد توسعت التجارة فيما بين الدول الرأسمالية الصناعية بشكل كبير خلال السنوات موضع الدراسة ، حيث نجد أنه بينما كانت الصادرات بين الدول الصناعية تمثل ٦٣٪ من إجمالى صادرات الدول المتقدمة فى ١٩٥٣ ، نجد أنها أصبحت تكون ٦٦ ٪ فى عام ١٩٦٠ .

وتوضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) ، عملية التكامل بين الاقتصاديات الاشتراكية ، فقد ارتفع نصيبها فى التجارة الدولية من ٧,٢٪ فى عام ١٩٣٨ إلى ١١,٤٪ فى ١٩٥٨ ثم إلى ١٢٪ فى عام ١٩٦٠ — ونما التبادل التجارى فيما بينها من مجرد ٠,٧٪ من الصادرات العالمية فى عام ١٩٣٨

إلى ٥,٨٪ فى عام ١٩٥٨ . وهذا يعطى مثلا واضحاً لكيفية التأثير على النمط الجغرافى للتجارة بشكل حاسم عن طريق العوامل التنظيمية والسياسية ، وإمكانية تحريك قوى مثل تخطيط التجارة الخارجية عن طريق المشاورات المتبادلة ، بل وتنسيق الخطط الاستثمارية فى الأمد الطويل .

ويمكن أن يعطى ذلك درساً ذا شقين لاقتصاديات دول العالم الثالث : فمن جهة لا يجب المبالغة فى مدى جمود النمط الجغرافى الحالى للتجارة ، ومن جهة أخرى لا يجب تفسير هذا الجمود على أساس أنه من المعطيات الطبيعية . ونظراً لأن جزءاً كبيراً من الموارد الطبيعية فى دول العالم الثالث لم يستغل بعد ،

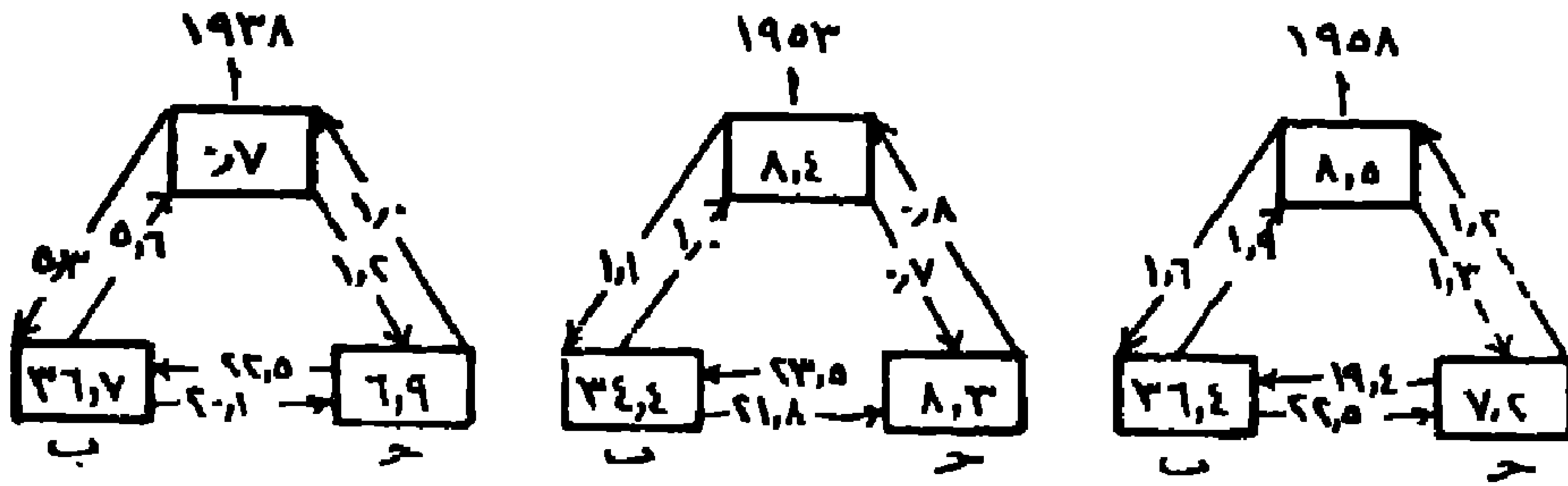
جدول رقم (٥)

هيكل التجارة الدولية فى ١٩٣٨ ، ١٩٥٣ . ١٩٥٨

(الصادرات بلايين الدولارات ــ أساس القيمة « فوب »)

الدول المستوردة : الرأسمالية

الدول المصدرة		متقدمة	متخلفة	الاشتراكية	إجمالى العالم
المتقدمة	١٩٣٨	٨,٦١	٤,٧٠	١,٣١	١٤,٦٢
	١٩٥٣	٢٦,٢١	١٦,٦٥	٠,٧٤	٤٣,٦٠
	١٩٥٨	٣٧,٥٣	٢٣,٢١	١,٩٣	٦٢,٦٧
المتخلفة	١٩٣٨	٥,٢٨	١,٦٢	٠,٢٣	٧,١٢
	١٩٥٣	١٧,٩١	٦,٣٦	٠,٥٩	٢٤,٨٦
	١٩٥٨	٢٠,٠	٧,٣٧	١,٢٥	٢٨,٦٢
الاشتراكية	١٩٣٨	١,٢٥	٠,٢٩	٠,١٦	١,٧٠
	١٩٥٣	٠,٨٦	٠,٥٣	٦,٣٤	٧,٧٤
	١٩٥٨	١,٦٤	١,٣٨	٨,٨٠	١١,٨٢
إجمالى العالم	١٩٣٨	١٥,١٣	٦,٦١	١,٧٠	٢٣,٤٤
	١٩٥٣	٤٤,٩٩	٢٣,٥٤	٧,٦٧	٧٦,٢٠
	١٩٥٨	٥٩,١٦	٣١,٩٦	١١,٩٨	١٠٣,١١



شكل رقم (٢)

هيكل التجارة الدولية فى ١٩٣٨ و ١٩٥٣ و ١٩٥٨

ا — الدول الاشتراكية . ب — الدول الرأسمالية . حـ — دول العالم الثالث .

الأرقام تعبر عن حصة مئوية من الصادرات العالمية : داخل المربعات — التبادل التجارى فيما بين مجموعة معينة من الدول — والأسهم تشير إلى الصادرات بين المجموعات المختلفة من الدول .

فيمكن القيام بمجهود جرىء للقضاء على النمط الجغرافى الحالى، وذلك عن طريق زيادة حجم التبادل التجارى والتوسع فى العلاقات الاقتصادية فيما بين دول العالم الثالث والدول الاشتراكية . ولكن مثل هذه المجهودات ، تتطلب قدراً كبيراً من التخطيط على كل من المستويات القومية والدولية .

كما أن الدول الاشتراكية قد اتبعت لعدة سنوات ، سياسات اقتصادية هدفها إقامة نظم اقتصادية مقفلة فى كل دولة على حدة . وذلك دون أن تضع فى اعتبارها فرص وإمكانيات نمو تقسيم سليم للعمل بين الدول . وكان الضرر الذى تحدثه هذه السياسات يماثل تماماً الضرر الناتج عن الإفراط فى التخصص فى جانب واحد من الاقتصاد القومى . إلا أن هذه الآراء قد استبعدت تماماً ، حيث تم الاتفاق على مبادئ جديدة لتقسيم العمل الدولى الاشتراكى فى الاجتماع الذى عقد فى يونيه ١٩٦٢ لمندوبى الدول الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (CMEA)

كذلك يتضح من الجدول رقم (٥) والشكل (٢) ، أنه بينما كان للتوسع الديناميكى فى المبادلات التجارية ما بين الدول الاشتراكية بعض التأثير على تجارتها مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، إلا أن ذلك لم يؤثر على مبادلاتها مع دول العالم الثالث ، فنجد أن الحصة النسبية للتجارة بين الدول الاشتراكية ودول العالم

الثالث كانت فى عام ١٩٥٨ على نفس مستواها فى عام ١٩٣٨ ، بمعنى أنها تمثل ١٪ من صادرات العالم فى كلا الاتجاهين . بينما انخفض الرقم المماثل للتجارة مع الدول الرأسمالية من ٥ ٪ فى عام ١٩٣٨ إلى ٢ ٪ فى عام ١٩٥٨ .

ويمكن القول – دون الدخول فى تحليل تفصيلى للعوامل السياسية – بأن المبادلات التجارية بين المجتمع الاشتراكى ودول العالم الثالث تتصف بالاستقرار النسبي نتيجة لأن الدول الاشتراكية لا تملك إمكانيات الاكتفاء الذاتى بالنسبة للحاصلات الاستوائية والفواكه والمشروبات والجلود ، وعديد من البنود الأخرى التى تنتجها دول العالم الثالث . ولعدة سنوات ، كانت المرونة الدخلية للطلب على السلع الاستهلاكية – التى تعتبر صادرات تقليدية لدول العالم الثالث – منخفضة فى الدول الصناعية . وعلى عكس هذا الاتجاه . نجد أن الطاقة الكامنة لدى الدول الاشتراكية لاستيعاب هذه السلع تعتبر فى الواقع كبيرة للغاية . بحيث يمكن القول بوجود « طلب مؤجل »(deffered demand) . ومن ثم فإن هنالك مستقبلا طيباً للتجارة بين المجتمع الاشتراكى والعالم الثالث .

وبالإضافة إلى ذلك . فإن البيانات الإحصائية تدل على أن دول العالم الثالث ، هى وحدها من بين الثلاث مجموعات التى لم تتمكن من توسيع التبادل التجارى فيما بينها بشكل ملحوظ . حيث بلغت حصتها من هذا التبادل بالنسبة إلى الصادرات العالمية ٧,٢ ٪ فى عام ١٩٥٨ ، وهو تقريباً نفس المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٣٨ حيث بلغت ٦,٩٪[1]. وبذلك كان التبادل التجارى ما بين دول العالم الثالث يمثل ٢٢,٧٪ ، ٢٥,٧٪ على التوالى من إجمالى صادراتها. ويرجع السبب فى عدم حدوث أى تقدم حتى الآن إلى أن دول العالم الثالث لا تزال واقعة فى قبضة تقسيم العمل الدولى القديم ذى الاتجاه الواحد، الذى فرضته عليها الدول الصناعية الرأسمالية. ويمكن تغيير هذا الوضع. إذا ما قامت الدول النامية بإجراء تحديل فى النمط السلعى لصادراتها وتحولت إلى مصادر أخرى للاستيراد.

---

(١) بلغت الحصة ٦,٨٪ فى عام ١٩٥٨ وانخفضت إلى ٦,٢٪ فى ١٩٦٠ طبقاً للبيانات المعدلة « للجات » .

جدول رقم (٦)

النمط السلعى للصادرات العالمية فى ١٩٥٨

الدول المستوردة : الرأسمالية

الدول المصدرة	متقدمة	متخلفة	الاشتراكية	إجمالى العالم
إجمالى العالم	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة أ	٢٤,٦	١٥,٢	١٢,٥	١٩,٧
مجموعة ب	٥٢,٣	٤٢,٨	٥٣,٢	٤٩,٤
مجموعة جـ	١٣,٥	٢٦,٩	٢٦,٥	١٩,٢
مجموعة د	١٠,٦	١٥,١	٧,٨	١١,٧
الدول الرأسمالية المتقدمة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة ا	١٦,٢	١١,٤	١١,٧	١٤,٣
مجموعة ب	٤٧,٨	٣٥,٨	٦٠,٨	٤٣,٨
مجموعة جـ	٢٠,٩	٣٥,٣	١٩,٣	٢٦,٢
مجموعة د	١٥,١	١٧,٥	٨,٢	١٥,٧
الدول الرأسمالية المتخلفة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة ا	٣٧,٦	٢٥,١	١٧,٣	٣٣,٤
مجموعة ب	٥٩,٦	٦٤,٣	٧٥,٥	٦١,٥
مجموعة جـ	٠,٤	٢,٢	٧,٢	١,٢
مجموعة د	٢,٤	٨,٤	—	٣,٩
الدول الاشتراكية	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
مجموعة ا	٢٣,٩	٢٥,٧	١٢,٠	١٥,٢
مجموعة ب	٦٤,٥	٤٥,١	٤٨,٤	٥٠,٣
مجموعة جـ	٤,٩	١٨,٤	٣٠,٧	٢٥,٧
مجموعة د	٦,٧	١٠,٨	٨,٩	٨,٨

المجموعة ا : الطعام والمشروبات والدخان .
المجموعة ب : المواد الخام والوقود .
المجموعة جـ : سلع رأسمالية .
المجموعة د : سلع استهلاكية صناعية .

جدول رقم (٧)

هيكل التجارة العالمية فى عام ١٩٥٨ مقسماً إلى المجموعات السلعية
(بلايين الدولارات على أساس القيمة « فوب »)

الدول المستوردة : الرأسمالية

الدول المصدرة	متقدمة	متخلفة	الاشتراكية	إجمالى العالم
إجمالى العالم	٥٩١٦٣	٣١٩٦٣	١١٩٨١	١٠٣١٠٧
المجموعة ا	١٣٩٦٣	٤٨٥٢	١٤٩٥	٢٠٣١٠
المجموعة ب	٣٠٩٤٢	١٣٦٧٠	٦٣٧٧	٥٠٩٨٩
المجموعة جـ	٨٠٠٤	٨٦١١	٣١٦٩	١٩٧٨٤
المجموعة د	٦٢٥٤	٤٨٣٠	٩٤٠	١٢٠٢٤
الدول الرأسمالية المتقدمة	٣٧٥٢٨	٢٣٢٠٩	١٩٣٣	٦٢٦٧٠
المجموعة ا	٦٠٦٣	٢٦٥٢	٢٢٧	٨٩٤٢
المجموعة ب	١٧٩٥٧	٨٣٠٦	١١٧٥	٢٧٤٣٨
المجموعة جـ	٧٨٥٩	٨١٩١	٣٧٣	١٦٤١٣
المجموعة د				
الدول الرأسمالية المتخلفة	٢٠٠٠٠	٧٣٧٠	١٢٤٥	٢٨٦١٥
المجموعة ا	٧٥١٠	١٨٤٥	٢١٥	٩٥٧٠
المجموعة ب	١١٩٣٠	٤٧٣٩	٩٤٠	١٧٦٠٩
المجموعة جـ	٧٥	١٦٥	٩٠	٣٣٠
المجموعة د	٤٨٥	٦٢١	—	١١٠٦
الدول الاشتراكية	١٦٣٥	١٣٨٤	٨٨٠٣	١١٨٢٢
المجموعة ا	٣٩٠	٣٥٥	١٠٥٣	١٧٩٨
المجموعة ب	١٠٥٥	٦٢٥	٤٢٦٢	٥٩٤٢
المجموعة جـ	٨٠	٢٥٥	٢٧٠٦	٣٠٤١
المجموعة د	١١٠	١٤٩	٧٨٢	١٠٤١

ويوضح الجدولان رقم ٦ ، ٧ هيكل التجارة العالمية فى ١٩٥٨ طبقاً للمجموعات السلعية[1] . فنجد أن قائمة واردات دول العالم الثالث تشمل حصة كبيرة نسبياً من السلع الغذائية — ١٥,٢٪ من إجمالى وارداتها فى ١٩٥٨ —وتمثل المواد (السلع الوسيطة) والوقود ٤٢,٨٪ . وتعتبر الدول الصناعية المورد الرئيسى لتلك السلع . فنجد أنها فى عام ١٩٥٨ قد غطت ٥٤ ٪ من طلب دول العالم الثالث للواردات من المواد الغذائية وحوالى ٦١ ٪ من طلبها على الخامات . وخلال نفس العام كانت هذه السلع الأولية مثل السلع الغذائية والخامات . لا زالت تمثل جزءاً كبيراً من إجمالى صادرات الدول الاشتراكية إلى دول العالم الثالث — ٢٥,٧٪ ، ٤٥,١٪ على التوالى .

كما أن السلع الاستهلاكية الصناعية تمثل حصة كبيرة نسبياً فى واردات دول العالم الثالث ، حيث كونت ١٥,١٪ من إجمالى وارداتها ، ١٧,٥٪ من وارداتها من الدول الرأسمالية . بينما تمثل هذه المجموعة السلعية نسبة ١٠,٦٪ فقط من الواردات الإجمالية للدول المتقدمة ، ونسبة ١٥,١ ٪ من المعاملات التجارية فيما بينها . ومن الجدير بالملاحظة أن التبادل التجارى بين دول العالم الثالث لم يساهم إلا بنسبة ١٣٪فقط من طلبها على السلع الاستهلاكية الصناعية المستوردة.

وفى مثل هذه الظروف فإن نصيب الواردات من السلع الرأسمالية يكون ضئيلا للغاية ، فهى تكون ٢٦,٩٪ من إجمالى الواردات— ونسبة ٣٥,٣٪ من وارداتها من الدول الرأسمالية المتقدمة ونسبة ١٨,٤٪ من وارداتها من الدول الاشتراكية .

وكانت السلع الأولية فى عام ١٩٥٨ تمثل الجزء الأكبر من صادرات دول العالم الثالث : فالسلع الغذائية كونت ٣٣,٤٪ من الصادرات الإجمالية ، والمواد الخام والوقود نسبة ٦١,٥٪.أما صادراتها من السلع الاستهلاكية الصناعية فتعتبر منعدمة فى الواقع — نسبة ٣,٩٪ فقط من إجمالى الصادرات — إلا أن الأهمية النسبية للمجموعة السلعية المذكورة تزداد فى حالة التبادل التجارى

(١) أعدها س . إزدبسكى . (قارن الحاشية ١٨ فى الفصل الثانى) .

فيما بين دول العالم الثالث فقط . فهي تكون ٨٫٤ ٪ من المعاملات المذكورة [١] .

٣ ـ دور التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي

كلما ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي في دولة متخلفة معينة ، كلما ازداد أثر الاتجاهات غير الملائمة في التجارة العالمية ـ على عملية التنمية بها .

وقد جمع ب . ل . يانيس البيانات التالية التي توضح حصة التجارة الخارجية ـ معبراً عنها بمتوسط الصادرات والواردات ـ منسوبة إلى الدخل القومي في بعض الدول المختارة من العالم الثالث في عام ١٩٥٣ :

١ ـ ما يزيد على ٣٣٪ : الجزائر ، الكنغو البلجيكي ـ ساحل الذهب . المغرب . البحرين ـ قطر ـ الكويت ، سيلان ، الملايو ، الفلبين ، العربية السعودية ، بوليفيا ، كوستاريكا ، كوبا وفنزويلا [٢] .

٢ ـ من ٢٠ إلى ٣٣ ٪ : السلفادور ، هندوراس ، جمهورية الدومنيكان ، إفريقيا الغربية الفرنسية .

٣ ـ من ١٠ إلى ٢٠ ٪ : الأرجنتين ، البرازيل ـ شيلي ، كولومبيا ، جواتيمالا ، المكسيك ، مصر ، بورما .

٤ ـ أقل من ١٠ ٪ : الهند [٣] ، باكستان .

ولا تدل حصة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي في حد ذاتها على درجة التطور الاقتصادي أو التخلف لدولة معينة ، ومن ثم نجد أن بلجيكا ، وهولندا ونيوزيلندا تنتمي إلى مجموعة الدول التي تمثل فيها التجارة الخارجية نسبة

---

(١) كانت الحصة أقل من ذلك بالنسبة للدول المتخلفة بمفهومها الدقيق .

(٢) ب . ل . يانيس ، المرجع السابق ، ص١٦٣ .

(٣) كانت حصة التجارة الخارجية إلى الدخل القومي في الهند ٨٫٥٪ في عام ١٩٥٠ ، ٩٫٥٪ في عام ١٩٥٩ ، وانخفض نصيب الصادرات من ٧٫٥٪ إلى ٤٫٨٪ ، بينما ارتفع نصيب الواردات من ٨٫٥٪ إلى ٦٫٩٪ (عقد الأمم المتحدة للتنمية ، التخطيط والتنفيذ في منطقة اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى) .

مرتفعة إلى الدخل القومى — ما يزيد على ٣٣٪ — بينما نجد أن أستراليا ، كندا ، السويد وبريطانيا العظمى تقع فى المجموعة الثانية حيث تبلغ حصة التجارة الخارجية من ٢٠ — ٣٣٪ . أما الحصة المنخفضة جداً للتجارة الخارجية إلى الدخل القومى فى الهند فيمكن إرجاعها فى الواقع إلى الطابق القارى للاقتصاد القومى لهذه الدولة الضخمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية . ويتناقص دور التجارة الخارجية فى دولة كبيرة حيث تحل محلها المبادلات الداخلية ، ومن جهة أخرى توجد قوى فى الدولة الصغيرة ، تعمل على جعل الاقتصاد القومى « اقتصاداً مفتوحاً بدرجة أكبر » ، نظراً لأن الطاقة المحدودة للسوق الداخلية لا تكون كافية بالدرجة التى تسمح بتوسع الإنتاج الصناعى . وبالرغم من كل هذه الاعتبارات ، يمكن اعتبار دول العالم الثالث التى تمثل فيها التجارة الخارجية أكبر حصة إلى الدخل القومى ، مثلا واضحاً « لاقتصاديات التصدير » . حيث يعتمد المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، فى هذه الدول ، اعتماداً كبيراً على الأحوال السائدة فى أسواق صادراتها من جهة ، وعلى وارداتها من جهة أخرى[1] .

أما المجموعة الثانية فهى فى مركز وسط ، بينما نجد أن دور التجارة الخارجية قد انخفض فى دول المجموعة الثالثة والرابعة ، نظراً للتغيرات فى النمط السلعى للإنتاج والتى عجلت بها فى أغلب الأحيان ، الصعوبات التى تواجهها التجارة الخارجية ، وبالتالى ازدادت أهمية السوق المحلية .

بيد أن هذا لا يعنى أن عملية النمو الاقتصادى فى هذه الدول لا تعتمد على التجارة الخارجية ، ويظهر ذلك بشكل غاية فى الوضوح ، فى مجال الاستثمارات التى تحكمها إلى حد كبير القدرة الاستيرادية للدولة ، كما يتضح من البيانات

---

(١) فى عام ٥٧ — ١٩٥٨ كانت الواردات فى روديسيا تمثل ٣٨٪ من استهلاك السلع الاستهلاكية والمنتجات الأولية ، وفى العراق ٢٩٪ ، فى الكنغو ٣١٪ ، فى سيلان ٣٥٪ ، فى كوبا ٣٥٪ ، فى غانا ٢٨٪ . وكان الوضع استثنائياً فى فنزويلا حيث تغطى الواردات ١٤٪ فقط من الاستهلاك . « الأمم المتحدة : عرض الاقتصاد العالمى ١٩٥٩ ، ص ٦٩ » .

الدولة	١٩٥٠ ــ ١٩٥١	١٩٥٧ ــ ١٩٥٨
شيلى	٦٠	٧٨
جواتيمالا	٤٩	٦١
مصر	٣٠	٤٣
فنزويلا	٤٧	٦٢
الأرجنتين	١٩	١٨
الهند	٢٧	٢٥
المكسيك	٦٥	٦٤
بيرو	٤٦	٤٥
الفليبين	٣٣	٣٣
تايلاند	٣٢	٣١
بوليفيا	٥٩	٥٤
بورما	٢٠	٢٦
سيلان	٣٤	٣٤
كولومبيا	٣٨	٣٢
اكوادور	٥٨	٥١
الكنغو	٥٩	٤٥
البرازيل	٢٩	٢٠
كوبا	٥١	٤٣
غانا	٦٢	٤٠
العراق	٦٤	٤٣
تركيا	٣٧	٢١

السابقة[١]، الخاصة بحصة الواردات فى تكوين الاستثمارات الإجمالية فى السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥١ ، ١٩٥٧ – ١٩٥٨ :

ومن الطبيعى أن نأخذ حذرنا التام عند استخلاص نتائج من هذه البيانات. فقد تخفى المؤشرات الواحدة إلى حد كبير – كما هو الحال دائماً عند دراسة المجاميع الكبيرة – ظواهر مختلفة تماماً . ولكن على الرغم من ذلك يمكن أن نستنتج أن نسبة المحتوى الاستيرادى فى الاستثمارات ، مرتفعة فى العادة . وذلك باستثناء الدول التى قامت باستثمارات واسعة النطاق فى صناعة بدائل الواردات مثل الأرجنتين والبرازيل والهند . أما بالنسبة للكنغو ، فيمكن إرجاع الهبوط فى النسبة المذكورة إلى تغير فى هيكل الاستثمارات بها .

وبذلك نجد أن الصعوبات الهيكلية التى تواجهها التجارة الخارجية لكثير من دول العالم الثالث قد أدت إلى بداية عملية إنتاج بدائل الواردات سواء على نطاق صغير أو كبير . وهذا بدوره يتطلب استثمارات ، أى واردات من السلع الرأسمالية . وبهذه الطريقة يصبح الاقتصاد النامى عرضة للتقلبات فى الأسواق الخارجية بدرجة كبيرة ، ويتحول من « اقتصاد تصدير » إلى « اقتصاد حساس للواردات » ، طبقاً للتعريف المقترح ، وهذا الأخير استمرار لاقتصاد التصدير وهو فى نفس الوقت نقيضه .

ويسود نموذج « الاقتصاد الحساس للواردات » بين دول العالم الثالث . وذلك باستثناء عدد صغير من الدول– هى أساساً المنتجة للبترول – يمكنها أن تدير « اقتصادياتها التصديرية » بدرجات متفاوتة من النجاح . ولهذا السبب فإن عملية النمو الاقتصادى فى دول العالم الثالث لا تعتمد بأكملها على زيادة العلاقات التجارية مع الدول المتقدمة ، فنجد مثلا أن أمريكا اللاتينية حققت معدلا سنوياً لنمو الإنتاج الصناعى بلغ ٥,٢٪ خلال الفترة من ١٩٣٨–١٩٥٨ ،

---

(١) عرض الاقتصاد العالمى ١٩٥٩ ، ص ٦٧ . يوضح الجدول الواردات من السلع الرأسمالية كنسبة مئوية من إجمالى الاستثمارات .

وبلغ المعدل فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ٣٫٨٪ . وفى نفس الوقت بلغ معدل نمو صادرات دول العالم الثالث — بما فيها البترول — إلى المناطق الصناعية ٣٫٣٪ ومعدل نمو وارداتها من الدول الصناعية ٣٫٦٪ سنوياً .

وبذلك فإن معدل توسع الإنتاج الصناعى الإجمالى فى دول العالم الثالث . كان أسرع من معدل نمو وارداتها وإنتاج صناعاتها التصديرية . وقد لوحظ هذا الاتجاه بشكل واضح خلال العقد الماضى (جدول رقم ٨ [١]) عندما ازدادت حدة أزمة التقسيم الدولى للعمل واتجه النشاط الاقتصادى لدول العالم الثالث بدرجة متزايدة إلى أسواقها الداخلية [٢] .

ويجب أن نأخذ فى الاعتبار عند تحليلنا للجدول رقم ٨ . أن بعض المؤشرات قد تأثرت بالمستوى المرتفع للصادرات فى سنوات الأساس ١٩٥٠— ١٩٥١ وهى فترة الرواج الناتجة عن الحرب الكورية . إلا أن الصورة العامة على كل حال واضحة : إذ لم ترد التطورات غير الملائمة فى مجال التجارة الخارجية إلى توقف كلى لعملية النمو الاقتصادى فى كثير من دول العالم الثالث ، على الرغم من أنها لا بد أن تكون لها آثارها السلبية على معدل النمو .

---

(١) تم إعداده على أساس « الكتاب السنوى لإحصائيات الحسابات القومية » — الأمم المتحدة ، ١٩٦٠ ، الكتاب الإحصائى السنوى للأمم المتحدة ، ١٩٦٠ . وطبقاً لعرض الاقتصاد العالمى ١٩٦١ ارتفع حجم صادرات دول العالم الثالث بنسبة ٣٫٦٪ سنوياً خلال الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ أى بحوالى نصف معدل زيادة صادرات الدول المتقدمة ، . وعلى كل حال فإن القوة الشرائية الحقيقية لهذه الصادرات (بعد احتساب أثر نسب المبادلة) ارتفعت فقط بنسبة ٢٫٢٪ سنوياً. وقد أدى ذلك بالإضافة إلى الزيادة السكانية إلى ركود القوة الشرائية للصادرات بالنسبة للفرد .

(٢) لاحظ الاقتصاديون البرازيليون أن الإنتاج للسوق المحلية فى البرازيل والدول الأخرى فى أمريكا اللاتينية ، قد حقق توسعاً فعلياً خلال فترة الكساد العظيم ، حينما كان جمود الدخل القومى يخفى بين طياته عمليتين متوازنتين : انخفاض حاد فى إنتاج الصناعات التصديرية وتوسع سريع فى الإنتاج للاستهلاك المحلى . قارن كتاب س . ج. فورتارو "A Economia Brasileira" ، ريو دى جانيرو ، ١٩٥٤ . ودراسة ا . كافكا فى مؤتمر الجمعية الاقتصادية الدولية بريودى جانيرو ، فى كتاب « التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية » لندن ، ١٩٦١ .

جدول رقم (٨)

معدلات نمو الدخل القومى . الواردات والصادرات للفرد من السكان
فى دول مختارة من العالم الثالث فى السنوات ١٩٥٠ ــ ١٩٥٩

متوسط معدل النمو السنوى (أو الهبوط)

الدولة	فى الناتج الاجتماعى الإجمالى (١٩٥٠ــ١٩٥٩)	فى الواردات (١٩٥١ــ١٩٥٩)	فى الصادرات (١٩٥٠ــ١٩٥٩)
الأرجنتين	ــ ١,٠	٠,٥ (١)	٢,٨
البرازيل	٣,٥	ــ٣,٣	١,٧
سيلان	٠,٩	٥,٣	ــ ١,١
شيلى	٠,٨	ــ٠,٦	ــ ٠,١
أكوادور	١,٧	٥,٤ (ب)	٣,٣ (ب)
الفليبين	٣,١	ــ٢,٥	١,٦
الهند (حـ)	٢,٢	ــ٤,٤ (د)	١,٢ (د)
الهند	١,٥	(٣,٨)	(٠,٦)
كولومبيا	٢,٢	ــ٣,٥	ــ٠,٣
الكنغو	٢,١	ــ١,٣	٢,١
المغرب	١,١	ــ٤,٤	١,٥
بيرو	١,٠	١,٥	ــ٠,٢
تونس	٢,٠	٠,١	٤,٧

(ا) البيانات عن السنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٩
(ب) البيانات عن السنوات ٥١ ــ ١٩٥٨ .
(حـ) البيانات الواردة بالأقواس معدلة على أساس تعداد السكان فى ١٩٦٠ .
(د) البيانات عن السنوات ٥٢ ــ ١٩٥٩ .

٤ ــ أسباب أزمة تقسيم العمل الدولى التقليدى

إن جوهر القضية يتمثل فيما إذا كان فى مقدور دول العالم الثالث أن تخفف

إلى حد ما على الأقل ، من أزمة تقسيم العمل الدولى. أو ما إذا كانت المشكلة تعتبر من وجهة نظرها ناتجة عن تأثير قوى موضوعية خارجية .

وفى رأى عدد من الاقتصاديين[١] ، أن الأسباب الرئيسية فى قصور صادرات دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها الاستيرادية ، ترجع إلى أن كميات السلع المنتجة بهدف التصدير غير كافية وأن الأسعار المحددة لها تكون فى الغالب أسعاراً غير تنافسية . ويرجع هذا الوضع إلى زيادة الطلب المحلى على السلع المعدة للتصدير نتيجة لعملية التصنيع . ويمكن تقبل مثل هذا التفسير إلى حدما إذا طبق على سلع مثل ، القمح ، الحبوب الزيتية ، السلع الغذائية الأخرى ، القطن . . . إلخ ، التى يرتفع استهلاكها بكميات ضخمة مع زيادة السكان والسير فى عملية التصنيع[٢]. بيد أنه يكون من الصعب تصور أن التنمية الاقتصادية سوف تؤدى إلى طلب متزايد على البن فى البرازيل ، الكاكاو فى غانا ، الموز فى جواتيمالا ، أو البترول فى العربية السعودية . أما بالنسبة للأسعار فإن الدول المنتجة للمواد الأولية عادة ما تحدد أسعارها ، بما يتلاءم مع مستوى الأسعار الناتج عن الطلب الخارجى على سلعها الأولية؛ وذلك باستثناء الحالات المتفرقة التى تؤدى فيها القدرة الاستيعابية للسوق المحلية إلى رفع الأسعار فوق المستوى العالمى[٣] ، أو عندما يمكن عن طريق التنظيمات التفضيلية تحديد أسعار خاصة لصادراتها[٤] ، ويرجع السبب فى أن أسعار

---

(١) ا. ك. كيرنكروس على سبيل المثال « التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية » مجلة Kyklos سويسرا ، عدد ٤ ، ١٩٦٠ ص ٥٤٥ — ٥٥٨.

(٢) انخفض فائض الحبوب المتاح للتصدير فى الأرجنتين على سبيل المثال ، نتيجة للزيادة فى الاستهلاك المحلى . ولكن يمكن للمرء أن يتوقع تطوراً مختلفاً كلية إذا كانت إمكانيات تصدير كميات ضخمة أكثر ملاءمة فى الواقع .

(٣) تعطينا أسعار الحبوب الزيتية فى الهند مثلا واضحاً لهذه الحالة.

(٤) تحدد العلاقات التجارية بين الدولة المسيطرة والدولة التابعة ، فى العادة ، على أساس نظام خاص للأسعار ، يختلف عن مستوى الأسعار السائد فى السوق العالمية . وتعتبر التجارة بين كوبا والولايات المتحدة حتى عام ١٩٥٩ أو نظام الأسعار فى المجموعة الفرنسية أمثلة تقليدية لهذه الأوضاع. =

السلع والمواد الخام - تتحدد من جانب الطلب وليس من جانب العرض ، إلى أن إنتاج هذه السلع عادة ما يتصف بعدم المرونة ومن ثم فإن مستوى الأسعار لا يمكن الاحتفاظ به عن طريق تخفيض الإنتاج فى حالة تقلص الطلب ، كما يحدث فى حالة المنتجات الصناعية التى يتكون فيها السعر من تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى الربح الاحتكارى[1] .

وعلى ذلك يكون من الصعب الاتفاق مع رأى هؤلاء الكتاب الذين يلومون دول العالم الثالث على الأزمة الراهنة فى تقسيم العمل الدولى بدعوى أن هذه الدول لا تظهر القدرة على ملاءمة وتطوير نفسها بما يتفق مع الظروف المتغيرة فى السوق العالمية الرأسمالية.

إن الجذور الأساسية للأزمة الراهنة إنما ترجع إلى جانب الطلب على السلع التصديرية التقليدية لدول العالم الثالث[2] .

= وعلى عكس الرأى الواسع الانتشار ، فإن الأرباح التى تحققها الدول المتقدمة لا تكون بالضرورة ناتجة عن ملاءمة نسب المبادلة ، نظراً لأن الاحتكارات فى الدولة المسيطرة تستفيد من كلا جانبى العملية فهى تحقق أرباحاً على الصادرات والواردات للدولة التابعة . ويمكن قياس درجة الاستغلال من جهة ، بالفرق بين السعر الذى تدفعه الاحتكارات إلى المنتج المحلى للسلع الأولية ، والسعر الذى تبيع به فى السوق العالمية ومن جهة أخرى بالفرق بين السعر الذى تحدده للمشترى المحلى من السلع المستوردة ، والتكلفة الفعلية لتلك السلع فى الدول الصناعية مضافاً إليها تكلفة النقل والتوزيع .

(١) قارن م. كاليسكى « نظرية الديناميكيات الاقتصادية » ، Teorio Dynamiki Spolecznej الناشر PWN ، وارسو ، ١٩٥٨ ص ٧ .

(٢) بالإضافة إلى مؤلفات نوركسه السابق ذكرها ، يجب أن نشير إلى دراسته « تجارة الدول المتخلفة والظروف الدولية للنمو » .

"Le Commerce des pays sous-developpes et les conditions internationales des croissances", Cahiers de l'ISEA, No. 92, October 1959, pp. 19-45

وقد حاول أ . ميزلس فى دراسة « أثر التصنيع على صادرات الدول المنتجة للمواد الأولية ،

A. Maizels, "The Effect of Industrialization on Exports of Primary Producing Countries," Kyklos, No. 1, 1961, pp. 18-46.

— حاول — أن يحل الخلاف بين نوركسه وكير نكروس على أساس من المراجعة أو التقييم الاقتصادى . وكانت النتائج التى توصل إليها متفقة تماماً مع نتائج نوركسه ، وقد أثبت ميزلس أن عملية التصنيع لم تبطئ فى التوسع فى صادرات الدول المتخلفة ، ولكن التوسع البطىء فى الصادرات ، الناتج عن قصور الطلب الخارجى ، يحد من معدل نمو دول العالم الثالث نظراً لأن هذا المعدل يتوقف على القدرة على الاستيراد.

ويرجع التقلص النسبي فى الطلب على تلك السلع – باستثناء البترول وبعض الخامات المعدنية والمعادن الاستراتيجية – إلى العوامل الأربعة الموضحة بعد .

نذكر فى البداية التغيرات فى التوزيع الجغرافى لمراكز إنتاج السلع الأولية وكذلك الصناعات التحويلية . فالولايات المتحدة أكبر قوة صناعية فى العالم الرأسمالى تستخدم مواد خام أغلبها منتج محلياً . أما بالنسبة للزراعة فنجد أن الولايات المتحدة وكذلك دول أوربا الغربية تتبع سياسة الحماية . كما أن السياسات الزراعية للسوق المشتركة تتصف بهذا الطابع .

ويترتب على هذا الاختلال فى التوزيع ، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجى السريع للزراعة فى الدول المتقدمة ، الهبوط المستمر لحصة دول العالم الثالث فى واردات المناطق الصناعية من السلع الغذائية والمواد الخام .

فقد استوردت الدول الصناعية من دول العالم سلعاً غذائية ومواد أولية بما قيمته ١٩ بليون دولار فى عام ١٩٥٨ ، كما بلغت تجارة السلع الأولية فيما بين الدول الصناعية نفس القيمة تقريباً .

وفى عام ١٩٦١ ارتفعت صادرات المواد والسلع الأولية من دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية بما يزيد على بليونى دولار عن الصادرات فى ١٩٥٨ ، ولكن نظراً لأن المبادلات التجارية بين الدول الصناعية قد ارتفعت بما قيمته ٥,٦ بليون دولار . فقد انخفضت حصة ما تستورده الدول المتقدمة من دول العالم الثالث من إجمالى وارداتها من السلع الغذائية والمواد الخام من ٥١٪ إلى ٤٧٪ [١] .

ثانياً يؤدى التقدم الفنى والتغيرات فى النمط السلعى للإنتاج العالمى إلى تناقص حصة واردات المواد الخام فى الإنتاج الصناعى ، فالصناعات الجديدة – مثل الإلكترونات ، الآلات الدقيقة وغيرها – إنما تحتاج لكميات صغيرة من المواد الخام أو تستخدم سلعاً أولية لا توردها دول العالم الثالث ، وذلك باستثناء

---

(١) التجارة الدولية عام ١٩٦١ – « الجات » .

البتروكيماويات فى الصناعات الكيماوية . وكان ب . ل . ياتيس مصيباً عندما لاحظ أن كمية المعدن التى تحتويها طائرات تبلغ قيمتها مليون دولار تقل كثيراً عما تحتويه قاطرات بنفس القيمة[1] . وبالإضافة إلى ذلك فإن التحسينات التكنولوجية تجعل من الممكن استخدام المواد الخام بطريقة أكثر وفراً ، فطبقاً لتقديرات منظمة « الجات » ، انخفضت حصة المستخدم من المواد الخام إلى القيمة الكلية للإنتاج الصناعى الإجمالى العالمى من ٢٥،٨٪ فى ١٩٣٨ إلى ٢٠،٨ ٪ فى عام ١٩٥٨[2] .

وطبقاً لتقدير ت . و . شولتز T.W. Schultz ، ارتفع متوسط استهلاك المواد الخام بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٠٤ — ١٩١٣ إلى ١٩٤٤ — ١٩٥٠ بنسبة ١٧ ٪ فقط ، ونظراً لأن الدخل الحقيقى للفرد قد ارتفع بما يزيد على الضعف ، فقد انخفض نصيب المواد الخام فى الناتج القومى الإجمالى من ٢٢،٦ ٪ إلى ١٢،٥٪[3]. وتقدم هذه الأرقام دليلا واضحاً وقوياً لهؤلاء الذين يفسرون اتجاه الأسواق الجديدة للمواد الخام نحو الانكماش ، على أنه يرجع بصفة أساسية إلى الزيادة البطيئة فى الطلب على المواد الخام .

ثالثاً وكنتيجة للتقدم الفنى يتم تدريجياً إحلال المواد الصناعية أو التخليقية محل المواد الطبيعية ، فطبقاً لتقديرات منظمة « الجات » السابق ذكرها . زادت قيمة المواد الصناعية المستخدمة فى عملية الإنتاج إلى سبعة أمثال خلال الفترة من ١٩٣٨ — ١٩٥٨ ، بينما ارتفعت قيمة المدخلات من المواد الخام الطبيعية بمقدار الثلث فقط . وهذا هو السبب فى أن حصة المستخدم من المواد الخام الطبيعية إلى إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى تقل فى الواقع إلى حد كبير عن

---

(١) ب . ل . ياتيس ، المرجع السابق ، ص٣٩ .

(٢) مستقاة من س . بولاسزيك (التجارة الخارجية للدول المتخلفة) — مجلة التجارة الخارجية العدد ٥ ، ١٩٦١ ص ٢٠١

S. Polaczek, "Handel zagraniczny Krajow nierozwinietych," Handel zagraniczny.

(٣) ت . و . شولتز « الإمكانيات الاقتصادية للمنتجات الأولية » — كتاب التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية السابق ذكره ، ص ٣١١ . ولهذه الأرقام دلالة كبيرة حتى لو أخذنا فى الاعتبار الحصة المتزايدة للخدمات فى الدخل القومى .

الحصة الإجمالية المستخدمة : حيث نجد أن حصة المواد الخام الطبيعية إلى إجمالى قيمة الإنتاج الصناعى قد هبطت من ٢٥ ٪ فى عام ١٩٣٨ إلى ١٧,٩ ٪ فى عام ١٩٥٩ . وتظهر منافسة المواد الصناعية بشكل أكثر وضوحاً فى صناعات النسيج[١] والمطاط . ومن المتوقع أيضاً أن تحل اللدائن فى المستقبل محل بعض المعادن .

رابعاً ، انخفاض المرونة الدخلية للطلب على عدد من السلع الاستهلاكية التى تستوردها الدول الرأسمالية الصناعية من دول العالم الثالث ، نظراً لتشبع الأسواق نسبيًّا (على الأقل فيما يتعلق باستهلاك بعض الفئات من السكان) ؛ وبالتالى فإن أى زيادة مستقبلة فى استهلاك البن أو الفاكهة الاستوائية ستتوقف أساساً على الزيادة فى السكان[٢] .

ومن ثم نجد ، فيما يختص بسلع التصدير التقليدية ، والاتجاه الجغرافى التقليدى للمبادلات ، عدة عوامل هيكلية تحد من فرص التصدير أمام دول العالم الثالث ، كما توجد فى نفس الوقت ، ظروف معينة تعمل على زيادة الاحتياجات الاستيرادية لتلك الدول ، وهى :

(ا) إن الضغط السكانى ، وخاصة الاختلاف بين معدل نمو السكان فى الدول المتقدمة وفى الدول المتخلفة ، التى يرتفع فيها المعدل المذكور عنه فى الدول المتقدمة ، يؤدى إلى وجود ثغرة بين النمو فى عدد المستهلكين الاحتماليين للسلع التصديرية التقليدية للبلدان المتخلفة ، وبين النمو فى عدد المنتجين الاحتماليين للسلع المذكورة .

---

(١) نجد مثلا أن نصيب القطن فى الاستهلاك العالمى من الألياف قد انخفض من ٦٩,٣٪ إلى ٦٣,٢٪ خلال العقد ١٩٤٩ — ١٩٥٩ .

(٢) ضعف المرونة لا يعنى انعدامها على الإطلاق ، وبالتالى فقد يزداد استهلاك هذه السلع فى كثير من الدول الصناعية فى الحال إذا ما خفضت الرسوم والضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج . وقد طلبت دول العالم الثالث فى حالات كثيرة من الدول الصناعية ، وخاصة ألمانيا الاتحادية ، أن تتبع هذا الإجراء ، ولكن من جهة أخرى ونظراً لأن الشركات الاحتكارية الكبرى تسيطر على أسواق المواد الأولية فإن ما يعود على المنتج الحقيقى لا يزيد على جزء صغير من الثمن النهائى.

(ب) جمود الطلب على السلع المستوردة التى يجب توفيرها للسوق المحلية وخاصة الوقود السائل [١] والسلع الغذائية . كنتيجة للأزمة الهيكلية فى الزراعة بالدول المتخلفة [٢] .

(حـ) الاحتياجات الاستثمارية ، التى تزداد زيادة كبيرة نظراً للاستثمارات الرأسمالية الضرورية فى رأس المال الاجتماعى . هذا بالإضافة إلى الارتفاع المستمر فى متوسط تكلفة رأس المال الثابت بالنسبة للقوة العاملة فى الصناعة مما يؤدى إلى زيادة كبيرة فى المكونات الأجنبية للاستثمارات .

ويخلق ارتفاع الميل للاستيراد الذى تصاحبه عوائق التوسع فى الصادرات ، حالة خاصة تكون فيها صادرات أغلب دول العالم الثالث قاصرة عن مواجهة وارداتها . ويوضح تحليلنا أن هذه ليست مرحلة عابرة . فقد يمتد التقدم الفنى إلى مجالات مختلفة ، ولكن من الصعب أن نعتقد . كما يفعل ب . ل . ياتيس ، بأن الاتجاهات التكنولوجية الحالية يمكن أن ينعكس اتجاهها فى وقت قريب « ابتكارات » تؤدى إلى زيادة كبيرة فى الطلب على المواد الخام — بخلاف البترول — المستوردة من دول العالم الثالث .

وسوف نخصص الفصل التالى لمناقشة أكثر تفصيلا ، عن الاستطلاعات خلال العشرين عاماً القادمة ، ولكن فى هذه المرحلة لا بد أن نتوصل إلى نتائج معينة ذات طبيعة عامة .

إن دول العالم الثالث ليس فى جعبتها الكثير مما يمكن أن تقوم به لتحسين

---

(١) ينطبق ذلك بالطبع على الدول غير المنتجة للبترول ، ويزداد عبء واردات الوقود على ميزان مدفوعاتها نظراً لأنها بدأت تتوسع فى استخدام أحدث وسائل النقل من السيارات والطائرات على نطاق واسع محاكاة للدول الصناعية .

(٢) بلغ نصيب الفرد من إنتاج المواد الغذائية فى ١٩٥٨ — ١٩٥٩ نفس ما كان عليه فى فترة ما بين الحربين فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا طبقاً لإحصائيات « منظمة الزراعة والأغذية FAO » . وقد ارتفع بنسبة حوالى ١٠٪ فى الشرق الأدنى ، وانخفض بما يزيد على ٧٪ فى الشرق الأقصى (باستبعاد جمهورية الصين الشعبية) .

الوضع بالنسبة للتجارة الخارجية ، وبالطبع تعتبر محاولة الحصول على أسواق جديدة عن طريق توسيع حجم التجارة مع الدول النامية الأخرى والدول الاشتراكية ، محاولة لها أهمية كبيرة. كما يجب عليها أن تعمل جاهدة لتغيير النمط السلعى لصادراتها . إلا أن ذلك يحتاج بالضرورة لتعديلات معينة فى نمط الإنتاج .

ولكن الأهم من ذلك كله ، أن تعمل دول العالم الثالث بقدر الإمكان على التقليل من اعتمادها الكبير على الواردات ، وفى هذه الحالة تواجهها مهام تتعلق بمجال الإنتاج أكثر مما تتعلق بمجال التجارة . وليست المشكلة فى البدء بعملية إنتاج بدائل للواردات فى بعض فروع الصناعة ، بل فى تحوير ومواءمة الاقتصاد القومى بأ كمله لمواجهة الظروف غير المواتية فى الأسواق العالمية ؛ عن طريق إجراء تحولات جذرية فى الزراعة واستغلال الموارد الطبيعية ، وأخيراً بناء صناعة تحويلية على نطاق واسع .

ومن ثم فإن القضية الأساسية هى فى اختيار إستراتيجية التنمية التى يمكن أن تجعل دول العالم الثالث أقل تعرضاً لمؤثرات التجارة الخارجية [1] ، وتمتد القضية إلى نطاق أوسع من مجرد انتقاء الأولويات الاستثمارية الصحيحة ، فهى ترتبط أيضاً بالحلول التنظيمية والاجتماعية .

---

(١) تكون هذه المهمة أكثر صعوبة كلما كانت الارتباطات قوية بالأسواق الأجنبية ، وتوضح البيانات التالية الوضع فى جميع الدول المنتجة للمواد الأولية فى عام ١٩٥٨ ، بينما أن الأرقام داخل الأقواس خاصة بالدول المتقدمة :

تمثل الواردات ٢و٥٪ (٦و٩٪) من استهلاك الطعام ، ٨و١٣٪ (٩و٢٢٪) من استهلاك المواد الخام والسلع نصف المصنوعة ، ٨و٢٩٪ (٥و١٪) من استهلاك المنتجات المصنوعة . نسبة الصادرات إلى الإنتاج : ٣و١١ من إنتاج المواد الغذائية (٦و٣٪ فى الدول المتقدمة) ، ٣و٣٨٪ (٦٪) من إنتاج المواد الخام ، ٧٪ (٦٩٪) من إنتاج السلع المصنوعة . « اتجاهات التجارة العالمية » ، « الجات جنيف ١٩٥٩ . ص ١٥.
"Trends in International Trade", GATT, Geneva, 1959.

ولا يكون المخرج الأساسى من الطريق المسدود للعلاقات التجارية مع بقية دول العالم ، والذى تتأثر به غالبية دول العالم الثالث ، إلا فى تنظيم أفضل للمجهود الداخلى : أى تطوير الزراعة والتصنيع . وستتوقف سرعة مثل هذه الإجراءات وآثارها النهائية على جرأة الحلول التنظيمية والاجتماعية المتبعة .

الفصل الخامس

استطلاعات التجارة الدولية حتى عام ١٩٨٠

١ ـ منهج التحليل :

نحاول فى هذا الفصل أن نضع إسقاطات كمية ، للتوسع فى تجارة الدول النامية خلال العشرين عاماً القادمة ، على أساس افتراضات مبدئية مختلفة، وليس لتلك الإسقاطات صفة التوقع ، حيث تعتبر محاولات تمثل إما استكمالا لظروف الفترة المبدئية (أى الإجابة على سؤال « ماذا يحدث إذا لم تتغير الظروف المبدئية ») ، وإما أنها وضعت على أساس احتساب النتائج التى يمكن توقعها من مجموعة معينة من الافتراضات الأولية . وهى بذلك تختلف عن التوقعات من حيث إنها تفترض ثبات الظروف خلال المرحلة الأولى من الفترة موضع الدراسة ، بالإضافة إلى أن الافتراضات الموضوعة تتصف بالبساطة النسبية ، ويتوقف تحقق أى من الإسقاطات على صحة الفروض المبدئية والمؤشرات ، وفى مثل هذه الظروف عادة ، لا تكون هناك فائدة من القيام بتحليل نموذج إسقاط واحد فقط ، بيد أننا إذا استخدمنا عدداً من المتغيرات ، فيمكن عادة أن نحدد نطاق التغير ومدى حجم الظاهرة موضع التحليل ، كما يمكن كذلك أن نتبين بشكل أوضح الافتراضات المبدئية عن طريق إظهار نتائجها .

إلا أن دقة الحسابات تقلل من قيمتها إلى حد ما ، المستوى المرتفع للتجمع الإجمالى للبيانات التى تمثلها المجموعات الثلاث للدول ، ولا شك أنه يتعين أن نقسم إجماليات « الدول المتقدمة » وكذلك « الدول المتخلفة » إلى دول منتجة

للبترول ودول غير منتجة للبترول[١] . أو إلى دول تعتمد على قدر كبير أو صغير من تدفق المعونة الأجنبية . ولكن فى هذه الحالة . سوف يزداد عدد المتغيرات الاقتصادية والسياسية . ويؤدى إلى حسابات فى غاية التعقيد والصعوبة من الوجهة الفنية البحتة[٢] ؛ بينما تكون المصفوفة الرياضية للنتائج التى توصلنا إليها معقدة إلى درجة الشك فى مدى فائدتها .

٢ — فروض مختلفة للزيادة فى التجارة :

سنختار الآن بيانات خاصة بالسنوات ١٩٥٣ — ١٩٦٠ نعتبرها ممثلة للعقد الماضى[٣] . فنجد أن متوسط معدل النمو لصادرات البلدان المتخلفة بلغ ٣٫٥ ٪ سنويًّا . بينما زادت وارداتها بمعدل ٥٫٥ ٪ سنويًّا خلال السنوات ١٩٥٣ — ١٩٦٠[٤] . وقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية لتلك الدول ٣٣ بليون دولار (على أساس القيمة «فوب ») فى عام ١٩٦٠ . وهى سنة الأساس لإسقاطاتنا ،

---

(١) لدى الدول المنتجة للبترول فائض كبير فى الميزان التجارى ، على عكس الوضع بالنسبة لأغلبية الدول النامية (ينفق جزء كبير منه على خدمة الاستثمارات الأجنبية) . وتوضح البيانات التالية العجز فى ميزان مدفوعات الدول النامية (بلايين الدولارات — القيمة فوب)، مأخوذة من نشرة « الجات» — التجارة الدولية ١٩٦١—

	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
الدول النامية	—٢٠٠	—١١٥٠	—١٧٥٠
الدول النامية (باستبعاد المنتجة للبترول)	—٣٩٠٠	—٥٥٥٠	—٥٨٠٠

(٢) على الأقل فى حالة استخدام الأساليب الفنية التقليدية للحساب .

(٣) سوف نترك جانباً السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٢ من تقديراتنا نظراً لأنها لا تتمشى مع الاتجاه العام للخمسينيات . كما أن الإحصائيات التفصيلية « للجات » تبدأ كذلك بعام ١٩٥٣ .

(٤) جميع الإسقاطات الواردة هنا مبنية على أساس بيانات « الجات » وبالأسعار الجارية ، نظراً لأن الرقم القياسى العام لأسعار التجارة العالمية لم يتغير إلا بنسبة ١٪ فقط خلال السنوات من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٠ ؛ كما لا تتوافر بيانات عن الأسعار السائدة للتجارة بين بعض المناطق . وخلال هذه الفترة تدهورت نسب المبادلة بين المواد الخام والمنتجات الصناعية بنسبة ١٥٪ ؛ بينما يقدر خبراء الأمم المتحدة أن تدهور نسبة المبادلة للدول الأقل تقدماً بلغ فى المتوسط ١٫٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ .

Far Eastern Economic Review, Hong Kong, August 2, 1962, p. 198.

أى بزيادة قدرها بليونان عن صادراتها . وقد تركز العجز الإجمالى فى المبادلات مع الدول المتقدمة . بينما بلغ فائض الواردات عن الصادرات نحو ١٠٪ من قيمة الصادرات (الصادرات ٢١٫٩ بليون دولار . والواردات ٢٤ بليون دولار) . ويمكن اعتبار هذا الفائض كمقياس حقيقى لانتقال السلع من جانب واحد . من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة . ومن ثم سوف نعتبره ممثلا لمقدار « المساعدة الصافية » . أما بالنسبة لمتوسط معدل نمو الصادرات — الذى بلغ ٣٫٥٪ سنوياً — فنجد أنه يختلف باختلاف الدول : فقد ارتفعت الصادرات إلى الدول المتقدمة بنسبة ٣ ٪ . وكان التوسع فى التجارة ما بين الدول النامية بمعدل ٣٫١ ٪ . بينما زادت الصادرات إلى الدول الاشتراكية بمعدل ١٨٧٫٣٪ سنوياً . وهو معدل مرتفع ، ويرجع إلى أن بداية التعامل التجارى فى ١٩٥٣ كانت منخفضة للغاية . بيد أنه يجب أن نلاحظ أن الصادرات إلى الدول الاشتراكية كانت . ولا تزال تتزايد بمعدل مرتفع جداً بلغ ١٠٫٣ ٪ سنوياً خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٠ .

وكان الوضع بالنسبة للواردات كالآتى : ارتفعت الواردات من الدول المتقدمة بنسبة ٦٪ فى السنة . أى بما يمثل ضعف معدل زيادة الصادرات إلى المناطق الصناعية . وبلغ توسع التجارة ما بين الدول النامية ٣٪ . وهو يقل كثيراً عن معدل نمو الواردات الإجمالية ، بينما زادت الواردات من الدول الاشتراكية بمعدل ١٦ ٪ فى السنة (بلغ المعدل ٩٫٤٪ خلال السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٠) .

وتتصف جميع العوامل المؤدية إلى تراجع الصادرات : بصفة الثبات ، ولكن هل يعنى هذا أنه يجب استكمال المعدلات السابقة خلال العشر أو العشرين عاماً القادمة ؟

من الواضح أن ذلك سوف يقودنا إلى نتائج غير واقعية إطلاقاً . فإن افتراض زيادة صادرات وواردات الدول النامية بمعدل ٣٫٥٪ ، ٥٫٥٪ سنوياً حتى عام ١٩٨٠ (الإسقاط اجدول ٩) ، يتطلب أن يتم تمويل ثلث واردات البلدان

المتخلفة عن طريق المساعدة الصافية من بقية العالم . ويجب أن تزداد المساعدة في مثل هذه الحالة ، بمقدار سبع عشرة مرة ، أى بما يفوق القيمة الكلية لواردات البلدان المتخلفة فى عام ١٩٦٠[١] .

ومن جهة أخرى يكون من الصعب افتراض أن صادرات البلدان المتخلفة إلى الدول المتقدمة سوف تزداد بمعدل سريع . وكما نعلم ، كان هناك مستوى مرتفع بشكل غير عادى من النشاط الاقتصادى فى أوربا الغربية واليابان خلال العقد الأخير[٢] ، بالإضافة إلى أن التوسع فى الواردات الإجمالية كان أسرع من التوسع فى الدخول القومية لهذه الدول — وقد بلغت النسبة فى أوربا الغربية ٢٫٢ : ١ ، وفى الولايات المتحدة ٢٫١ : ١[٣] ، وعلى كل حال فإن

(١) ومن ثم نترك جانباً الناحية المالية وخاصة المديونية المتزايدة فى الأجل القصير والطويل للبلدان النامية . وقد أوضح مندوب البنك الدولى فى جلسة منظمة « الجات » بتاريخ ٢ أبريل ١٩٦٣ ، أن الدين الخارجى لأربعة وثلاثين دولة متخلفة — يمثل سكانها ٧٠٪ من إجمالى سكان العالم الثالث — قد تضاعف خلال السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦١ ، بينما لم تزد حصيلتها من الصادرات إلا بنسبة ١٥٪ فقط . والواقع أن البلدان النامية قد أصبحت الآن بدون أى احتياطى من العملات الأجنبية . حيث إن كافة الاحتياطيات التى تراكمت خلال الحرب العالمية الثانية والرواج الذى سببته الحرب الكورية قد استخدمت قبل ١٩٦٢ .

(٢) بلغ معدل الزيادة فى الدخل القومى لمجموعة دول « منظمة التعاون والتنمية الأوربية OECD باستبعاد أسبانيا ، ٤٫٦٪ سنوياً خلال السنوات ١٩٥٠ — ١٩٦٠ . وارتفع الدخل القومى لأعضاء « المجتمع الاقتصادى الأوربى EEC » بنسبة ٦٫٢٪ فى السنة خلال السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٥ وبنسبة ٥٫١٪ سنوياً فى السنوات ١٩٥٥ — ١٩٦٠ . ولا تتوقع أكثر التنبؤات تفاؤلا للاقتصاديين الغربيين تطوراً أسرع من ذلك فى المستقبل . ويفترض خبراء السوق المشتركة أن يبلغ الحد الأقصى لمعدل النمو ٤٫٧٪ سنوياً خلال ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ، بينما يقدر معدل نمو الدخل القومى لأعضاء « منظمة التعاون والتنمية الأوربية بما يتراوح بين ٤٫١ إلى ٤٫٧٪ سنوياً . هذا وتمثل تقديرات « الجات » للفترة حتى ١٩٧٣ — ١٩٧٥ ، معدلا أقل من ذلك حيث تبلغ ٣٫٣٪ للولايات المتحدة ، ٣٪ لأوربا الغربية .

(٣) هذه الأرقام مستقاة من دراسة غير منشورة لكل من هـ . دنيزوك ، و . روجوزينسكى تحت عنوان « تقديرات معدلات النمو للدخل القومى والواردات للبلدان النامية حتى عام ١٩٨٠ » .

H. Deniszczuk and W. Rogozinski: "Estimates of Underdeveloped Countries National Income and Imports Rates of Growth Up to 1980".

واردات الدول الصناعية من البلدان المتخلفة ، ازدادت بمعدل أبطأ من معدل الزيادة فى دخلها القومى .

ومن ثم عند تكوين إسقاطاتنا يجب أن نفترض أن العائق الناتج من معدل زيادة قدرها ٣ ٪ فى صادرات البلدان النامية إلى الدول الصناعية سوف لا تتم إزالته[١] . بل على العكس من ذلك . من الممكن حدوث تعديلات معينة بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان المتخلفة ، ولتجارتها مع الدول الاشتراكية .

جدول رقم (٩)

الإسقاط ا

	١٩٦٠ بليون دولار	المعدل السنوى للنمو ٪	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
			بليون دولار بأسعار ١٩٦٠		
الصادرات	٣١	٣,٥	٤٣,٧	٥١,٨	٦١,٤
الواردات	٣٣	٥,٥	٥٣,٥	٧٣,٣	٩٥,٧
الصادرات كنسبة مئوية من الواردات	٩٤	—	٨٢	٧١	٦٤

وسوف نغفل من إسقاطاتنا التوسع فى عملية إنتاج بدائل الواردات السائدة فى البلدان النامية ، لأن المجال الوحيد الذى تؤثر فيه ، هو العلاقة بين معدل نمو الواردات ومعدل نمو الدخل القومى ، وسوف نناقش هذه المسألة بصورة مطولة فى الفصل التالى . ومن ثم نكتفى هنا ، بالقول بأنه طالما أن معدل نمو الواردات قد فاق كثيراً معدل النمو الإجمالى[٢] فى العقد الماضى ، فيمكن أن نتوقع على أحسن تقدير ، أن يتساويا أو يقتربا من نفس المستوى .

---

(١) ومن جهة أخرى ، يمكن أن نفترض أن يقل معدل توسع صادرات البلدان النامية إلى المناطق الصناعية عن ٣٪ سنوياً . وسوف يتم تعويض هذه الثغرة بمساعدات إضافية لأسباب سياسية .

(٢) طبقاً لتقديرات هـ . دينزوك ، و . روجوزنيسكى (المرجع السابق) عن السنوات ١٩٥١ — ١٩٦٠ ، فإن كل توسع فى الدخل القومى بنسبة ١٪ يؤدى إلى زيادة الواردات بنسبة ٠,٩٥٪ فى دول أمريكا اللاتينية ، وبنسبة ١,٤٪ فى آسيا — باستبعاد اليابان ، وبنسبة ١,٩٪ فى أفريقيا .

وبالتالى فسوف يحدد معدل نمو الواردات المعدل الإجمالى للنمو فى البلدان النامية . وكذلك من المستبعد أن تنمو وارداتها بمعدل أسرع من معدل النمو الاقتصادى المطلوب فى تلك الدول[١] — يمكن استثناء بعض الدول المنتجة للبترول — وبالتالى سوف تستمر التجارة الخارجية مركزاً من مراكز الاختناقات ، كما سيظل العمل على تحقيق أكبر قدر من القدرة الاستيرادية من أهم المشاكل ، على حين أن معدل النمو عند مستوى معين من الواردات . سيعتمد فى النهاية على ما تم تحقيقه من صناعات بدائل الواردات .

(١) يحدد المؤلفون فى كثير من الإسقاطات (الأمم المتحدة « العرض الاقتصادى لأوربا فى ١٩٦٠ » ، على سبيل المثال) معدلا لنمو البلدان النامية يبلغ ٥٪ سنوياً ، مفترضين فى تفاؤل ، أن معامل الاستيراد سوف لا يرتفع عن ٠,٨٥٪ للدول غير المنتجة للبترول . وقد حدد ب . روزنشتاين — رودان ، فى إسقاطاته التفصيلية ، معدلا لنمو هذه الدول يقل عن ٥٪ سنوياً .

P. Rosenstein — Rodan : "International Aid For Underdeveloped Countries", The Review of Economics and Statistics, No. 2, May 1961.

جدول رقم (١٠)

الإسقاط ب

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠			
١ — الواردات	٣٣	٤٨.٨٩	٥٨,٧	٧١,٩
٢ — الصادرات إلى الدول المتقدمة	٢١.٩	٢٩.٣	٣٣,٩	٣٩,٢
٣ — صافى المعونات من الدول المتقدمة	٢.١	٢,٩	٣.٤	٣,٩
٤ — إجمالى الطاقة الاستيرادية من الدول المتقدمة (٢ + ٣)	٢٤	٣٢,٢	٣٧.٢	٤٣,١
٥ — المستوى المطلوب من التبادل التجارى فيما بين الدول النامية وتجارتها مع الدول الاشتراكية (٤ — ١)	٩	١٦,٧	٢١,٤	٢٨,٨
٦ — نصيب الواردات من الدول المتقدمة (٤ : ١ × ١٠٠)	٧٢,٧٪	٦٥,٤٪	٦٣,٥٪	٦٠,٠٪

جدول رقم (١١)

المتغير ب — ١

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى (كنسبة مئوية)
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين الأقواس الحصة فى إجمالى الواردات (كنسبة مئوية)				
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١١,٥ (٢٣,٦)	١٣,٩ (٢٣,٦)	١٧,٠ (٢٣,٦)	٤
الواردات من الدول الاشتراكية	١,٢ (٣,٧)	٥,٢ (١١)	٦,٧ (١٢,٩)	١١,٨ (١٦,٤)	١٢,١
الصادرات إلى الدول الاشتراكية *	١,٣	٤,٧	٦,٢	١٠,٧	١١,١

(*) احتسب صافى المعونات من الدول الاشتراكية على نفس الأساس بالنسبة للدول المتقدمة ، أى ١٠ ٪ من قيمة صادرات الدول النامية إلى الأسواق المعنية (أرقام عام ١٩٦٠ طبقاً للبيانات الإحصائية الفعلية) .

يتوقع الإسقاط ب فى الجدول (١٠) ، أن تحقق الواردات معدلا سنويـًّا للنمو قدره ٤٪ ، بالإضافة إلى افتراض نمو الصادرات إلى الدول الصناعية بمعدل ٣ ٪ سنو يـًّا ، وأن المساعدة الصافية من الدول الصناعية سوف تبلغ ١٠٪ من قيمة تلك الصادرات . وطبقاً لهذا الإسقاط ، سوف تزداد التجارة فيما بين الدول النامية وتجارتها مع الدول الاشتراكية من ٢٧٪ إلى ٤٠٪ من القيمة الإجمالية للواردات .

ولنضع فروضاً مختلفة للبند ٥ من جدول (١٠) . حيثُ نأخذ فى حسباننا معدلين مختلفين لنمو التجارة فيما بين البلدان المتخلفة : المتغير الأول (المتغير ب — ١ جدول ١١) ، وفيه تكون زيادتها متمشية مع الزيادة العامة فى الواردات أى بنسبة ٤ ٪ سنويـًّا ، بينما تزداد فى المتغير الثانى (المتغير ب — ٢ ، جدول ١٢) بمعدل ٥ ٪ سنويـًّا ، أى بأسرع من الواردات الإجمالية .

جدول رقم (١٢)

المتغير ب — ٢

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى ٪
	بليون دولار بأسعار ١٩٦٠. ما بين القوسين يمثل الحصة إلى إجمالى الواردات كنسبة مئوية				
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١٢,٦ (٢٥,٧)	١,١٦ (٢٧,٤)	٢٠,٥ (٢٨,٥)	٥
الواردات من الدول الاشتراكية	١,٢ (٣,٧)	٤,١ (٨,٩)	٥,٣ (٩,١)	٨,٣ (١١,٥)	١٠,٢
الصادرات إلى الدول الاشتراكية	١,٣	٣,٧	٤,٨	٧,٦	

ويبدو أن المتغير ب — ٢ هو الأكثر احتمالا ، نظراً لأن التبادل التجارى فيما بين الدول النامية سوف يزداد خلال العشرين عاماً القادمة ، والفرق بين

الواردات الإجمالية والواردات من الدول المتقدمة والنامية معاً ، يعطينا الحجم المحتمل للواردات من الدول الاشتراكية . ومعدل زيادة الصادرات من الدول الاشتراكية إلى الدول النامية ، محسوباً بهذه الطريقة يكاد يساوى تقريباً نفس المعدل المحقق فى السنوات ١٩٥٧ — ١٩٦٠ .

وسوف يتطلب مثل هذا التوسع فى التجارة بين الدول الاشتراكية والبلدان النامية ، دراسة دقيقة لتركيبها السلعى الذى سوف يتوقف على احتياجات كلا الطرفين . وعلى التقدير السليم لطلب السوق الاشتراكية على الصادرات التقليدية للبلدان المتخلفة . ومن الضرورى بالنسبة لصادرات الدول الاشتراكية ، تقدير الطلب المحتمل من جانب البلدان النامية على الآلات والمعدات ، نظراً لأن هذه السلع تمثل بالنسبة للدول الاشتراكية أنسب الأشكال ملاءمة لدفع قيمة الواردات .

وقد بلغت قيمة واردات السلع الرأسمالية حوالى ٢٤٪ من إجمالى واردات البلدان النامية فى ١٩٥٩ ، وكان حوالى ربع واردات السلع المذكورة من الدول الاشتراكية ونسبة ٣٥٪ من الدول المتقدمة .

بينما كان حجم التبادل التجارى لهذه المجموعة السلعية يكاد يكون منعدماً فيما بين الدول النامية .

ولو فرضنا أن واردات السلع الرأسمالية سوف تزداد بحيث تمثل ثلث الواردات — وهو نفس الافتراض الذى وضعه خبراء اللجنة الاقتصادية الأوربية للأمم المتحدة — ويفرض أن التجارة فيما بين البلدان النامية سوف تغطى ١٠٪ من الطلب على الآلات فى عام ١٩٨٠ ، وأن نصيب السلع الرأسمالية فى صادرات كل من الدول الاشتراكية والدول المتقدمة إلى البلدان النامية سيظل دون تغير ، فى مثل هذه الحالة ، سوف تبلغ الواردات الإجمالية للدول النامية من السلع الرأسمالية ما قيمته ٢٤ بليون دولار ، منها ٢,٤ بليون دولار من التجارة فيما بين الدول النامية ، ١٧,٧ بليون دولار من الدول المتقدمة و ٣,٩ بليون دولار من الدول الاشتراكية ، ومن ثم يبلغ نصيب السلع الرأسمالية فى التجارة ما بين

الدول النامية ١١,٧٪ ، بينما ترتفع إلى ٤٧,٤٪ من صادرات الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية . وإذا ما افترضنا أن السلع الرأسمالية سوف تمتص المساعدات الصافية بأكملها . فإن القروض والمنح المقدمة من الدول الصناعية والدول الاشتراكية يمكن أن تقوم بتمويل حوالى ٢٢٪ من واردات هذه المجموعة من السلع [١] .

ويبدو أنه من المستبعد ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، أن تتمكن أغلب البلدان النامية من تخفيض معامل الاستيراد إلى أقل من واحد صحيح [٢] ، ومن ثم يكون الإسقاط ب بأكمله فى غير صالح الدول النامية ، حيث إنه يحدد معدلا إجمالياً للنمو قدره ٤٪ سنوياً ومعدل نمو للفرد أقل من ٢ ٪ — إذا ما أخذنا فى الحسبان زيادة السكان .

ولندرس الآن الظروف الضرورية لتحقيق معدل نمو قدره ٥٪ سنوياً فى الواردات الإجمالية للبلدان النامية . وبينما لا يتجاوز معدل نمو صادراتها إلى البلدان المتقدمة ٣٪ سنوياً (الإسقاط جـ جدول ١٣) ، فإن النقص الملحوظ فى نصيب الدول الرأسمالية من واردات البلدان المتخلفة ، يوضح الحاجة إلى توسع كبير فى التجارة مع الدول الاشتراكية ، وكذلك فى التجارة ما بين الدول النامية .

وسوف نفترض فى المتغير حـ — ١ (جدول ١٤) ، زيادة فى الواردات من الدول الاشتراكية تبلغ نسبتها ١٢,١٪ سنوياً (طبقاً للمتغير ب — ١) ، كما سنقدر المعدل المطلوب للتوسع فى التبادل التجارى ما بين البلدان النامية ، وسنقوم باحتساب المتغير حـ — ٢ بنفس الطريقة ، مستخدمين فى ذلك معدل نمو التجارة مع الدول الاشتراكية الذى توصلنا إليه فى المتغير ب — ٢ .

---

(١) نقصد هنا بالطبع صافى القروض . ولا بد أن تكون القروض الإجمالية أكبر من ذلك بكثير إلا أنه يقلل منها جزئياً تسديدات القروض السابقة .

(٢) لا يقلل ذلك من اقتناع المؤلف بأن تحقيق أقصى حد لمعدل النمو ، عند مستوى معين من الطاقة الاستيرادية ، هو أحد الأهداف الرئيسية للتخطيط فى اقتصاد حساس للواردات » .

جدول رقم (١٣)

الإسقاط ح

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠			
١ — إجمالى الواردات	٣٣	٥٣,٥	٦٨,٣	٨٦,٨
٢ — الصادرات إلى الدول المتقدمة	٢١,٩	٢٩,٣	٣٣,٩	٣٩,٢
٣ — المعونة الصافية من الدول المتقدمة	٢,١	٢,٩	٣,٤	٣,٩
٤ — الطاقة الإجمالية للاستيراد من الدول المتقدمة (٢ + ٣)	٢٤	٣٢,٢	٣٧,٣	٤٣,١
٥ — المستوى المطلوب من التجارة فيما بين الدول النامية والتجارة مع الدول الاشتراكية	٩	٢١,٣	٣١	٤٣,٧
٦ — نصيب الواردات من الدول المتقدمة	٧٢,٧٪	٦٠,٢٪	٥٤,٦٪	٤٩,٦٪

جدول رقم (١٤)

المتغير ح — ١

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى ٪
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين القوسين الحصة إلى إجمالى الواردات (كنسبة مئوية)				
الواردات من الدول الاشتراكية	١,٢ (٣,٧)	٣,٧ (٦,٩)	٦,٧ (٩,٨)	١١,٧ (١٣,٥)	١٢,١
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١٧,٦ (٣٢,٩)	٢٤,٣ (٣٥,٦)	٣٢ (٣٦,٩)	٧,٢

يفترض المتغير ح — ١ معدلا مرتفعاً للغاية ، وقد يكون من المستبعد تحقيقه ، للتوسع فى التجارة مع الدول الاشتراكية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التجارة

فيما بين الدول النامية يجب أن تزداد بأسرع من مرتين ونصف تقريباً عن المعدل المحقق فى العقد الماضى . وهذا الشرط الأخير ، يصبح أكثر حتمية فى المتغير التالى (المتغير جـ — ٢ جدول ١٥) ، الذى يضع صوره أكثر واقعية للتجارة مع الدول الاشتراكية . مفترضاً أن الواردات منها سوف تنمو بمعدل ١٠ ٪ سنوياً .

جدول رقم (١٥)

المتغير جـ — ٢

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين القوسين يمثل الحصة إلى إجمالى الواردات (كنسبة مئوية)				
الواردات من الدول الاشتراكية	١,٢ (٣,٧)	٣,١ (٥,٦)	٥,٠ (٧,٣)	٨,١ (٩,٣)	١٠
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١٨,٢ (٣٤,٢)	٢٦,٠ (٣٨,١)	٣٥,٦ (٤١,١)	٧,٩

ويبدو أنه من المشكوك فيه أن تحقق التجارة فيما بين البلدان النامية معدلا للتوسع يصل إلى ٧,٩ ٪ فى السنة ، ومن ثم يكون احتمال تحقق المتغيرين جـ — ١ ، جـ — ٢ مستبعداً ، ونظراً للاعتبارات السابقة ، وحتى يمكن أن تزداد الواردات بمعدل يزيد على ٤ ٪ سنوياً ، يجب أن تنمو طاقة البلدان النامية على الاستيراد من الدول المتقدمة بمعدل أسرع من الذى تفترضه الإسقاطات التى وضعت حتى الآن . (بمعنى أن تزيد البلدان النامية صادراتها إلى الدول المتقدمة بما يزيد على ٣٪ فى السنة أو تتلقى معونة صافية تصل إلى ما يزيد على ١٠٪ من قيمة صادراتها أو كليهما معاً) .

وفى الإسقاط التالى ، سنضع معدلا سنوياً لزيادة إجمالى واردات البلدان النامية يبلغ ٥٪ ، ونفترض فى نفس الوقت ، أن معدل نمو الواردات من الدول

الاشتراكية سيبلغ ١٠٪ سنوياً (الإسقاط د ، جدول ١٦) ، بينما ندرس متغيرين بالنسبة للتجارة فيما بين البلدان النامية ، أحدهما يحدد معدلاللنمو يبلغ ٦ ٪ سنوياً (المتغير د — ١ ، جدول ١٧) ، والآخر يحدد معدلاللنمو نسبته ٧ ٪ سنوياً (المتغير د — ٢ ، جدول ١٨) .

جدول رقم (١٦)

الإسقاط د

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين القوسين ، الحصة فى إجمالى الواردات (كنسبة مئوية)			
إجمالى الواردات	٣٣	٥٣,٥	٦٨,٣	٨٦,٨
الواردات من الدول الاشتراكية	١,٢	٣,١	٥,٠	٨,١
	(٣,٧)	(٥,٦)	(٧,٢)	(٩,٣)
المستوى المطلوب للواردات من الدول المتقدمة	٣١,٨	٥٠,٤	٦٣,٣	٧٨,٧

ويجب توافر الشروط التالية حتى يمكن تحقق الإسقاط د :

١ — توسع كبير فى التجارة ما بين الدول النامية .

٢ — الاحتفاظ بالمعدل المرتفع السابق تحقيقه بالنسبة لتوسع التجارة مع الدول الاشتراكية .

٣ — تزايد الواردات من الدول المتقدمة بنسبة من ٣,٦ — ٤,١ ٪ سنوياً .

جدول رقم (١٧)

المتغير د ـــ ١

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى٪
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين القوسين ، الحصة فى إجمالى الواردات (كنسبة مئوية)				
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١٤,٠ (٢٦,٢)	١٨,٦ (٢٧)	٢٤,٨ (٢٨,٢)	٦
المستوى المطلوب للواردات من الدول المتقدمة	٢٤ (٧٢,٧)	٣٦,٤ (٦٨,٢)	٤٤,٧ (٦٥,٧)	٥٣,٩ (٦٢,٥)	٤,١

جدول رقم (١٨)

المتغير د ـــ ٢

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	معدل النمو السنوى٪
	بلايين الدولارات بأسعار ١٩٦٠ ، ما بين القوسين ، الحصة فى إجمالى الواردات (النسبة المئوية)				
التجارة فيما بين الدول النامية	٧,٨ (٢٣,٦)	١٥,٣ (٢٨,٦)	٢١,٥ (٣١,٤)	٣٠,٠ (٣٤,٤)	٧
المستوى المطلوب للواردات من الدول التقدمية	٢٤ (٧٢,٧)	٣٥,١ (٦٥,٨)	٤١,٧ (٦١,٥)	٤٨,٧ (٥٦,٣)	٣,٦

ومن المستبعد أن يرتفع الطلب « التلقائى » فى الدول المتقدمة على صادرات البلدان النامية بما يزيد على ٣٪ فى السنة ؛ وهذا يعنى إما ضرورة زيادة المعونة الصافية عن المستوى الذى فرضناه حتى الآن ، وإما وجوب خلق جانب

من الطلب الإضافى عن طريق التخلى عن سياسات الحماية التى تطبقها حالياً الدول الصناعية ، وإذا كان لصادرات البلدان النامية إلى الأسواق الصناعية ، أن تزداد بنسبة ٣٪ سنوياً فقط خلال العشرين عاماً القادمة ، فيجب ، أن تمثل المعونة الصافية ٢٤ ٪ أو ٣٦٪ من قيمة هذه الصادرات . حتى يمكن ضمان زيادة فى الطاقة الاستيرادية بنسبة ٣٫٦٪ ، ٤٫١٪ فى السنة على التوالى .

ومن ثم سوف يتوقف تحقيق المتغير د ــ ٢ (نستبعد المتغير د ــ ١ لأن احتمالاته بعيدة جداً) . على حدوث ظروف مواتية فى نفس الوقت وفى جميع المجالات الثلاثة ، أى فى التبادل التجارى فيما بين الدول النامية وفى المبادلات مع الدول الاشتراكية وفى العلاقات الاقتصادية مع الدول المتقدمة ــ وذلك إما فى شكل زيادة فى الطلب أو زيادة فى المعونة (أو فى كلا الشكلين) .

ويجب اعتبار المتغير د ــ ١ على أنه يمثل الحد الأعلى لإمكانيات البلدان النامية فى مجال التجارة الخارجية ، بينما يبدو الإسقاط ب ــ ٢ هو الأكثر احتمالا .

جدول رقم (١٩)

المقارنة بين المتغير ب ــ ٢ والمتغير د ــ ٢

متوسط الزيادة السنوية فى الأعوام ١٩٦١ــ١٩٨٠	(كنسب مئوية)	المتغير ب ــ ٢	المتغير د ــ ٢
(ا) للواردات الإجمالية للدول النامية		٤	٥
(ب) للواردات من الدول المتقدمة		٣	٣٫٦
(ج) للواردات من الدول الاشتراكية		١٠٫٢	١٠
(د) للتجارة فيما بين الدول النامية		٥	٧
الحصة فى واردات البلدان النامية (نسب مئوية)	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٨٠
(ا) للواردات من الدول المتقدمة	٧٢٫٧	٦٠	٥٦٫٣
(ب) للواردات من الدول الاشتراكية	٣٫٧	١١٫٥	٩٫٣
(ج) للتجارة المتبادلة بين الدول النامية	٢٣٫٦	٢٨٫٥	٣٤٫٤
نصيب المعونة الصافية فى صادرات الدول المتقدمة	١٠	١٠	٢٤
نصيب المعونة الصافية فى صادرات الدول الاشتراكية	١٠	١٠	١٠

ويوضح الجدول رقم ١٩ ، الظروف المطاوب توافرها لتحقيق المتغيرين ب — ٢ ، د — ٢ ، وأثرها على المناطق المختلفة فى تجارة البلدان النامية .

ويمكن على أساس التقديرات التى توصلنا إليها من الجدول ١٩ ، أن نضع الإسقاط البديل التالى ، بافتراض أن معدل النمو السنوى للدول النامية يتراوح ما بين ٤ إلى ٥ ٪ :

	١٩٦٠ (نسبة مئوية)	١٩٨٠ (نسبة مئوية)
حصة الواردات من الدول المتقدمة	٧٣	٥٦ — ٦٠
حصة الواردات من الدول الاشتراكية	٤	٩ — ١٢
حصة التجارة المتبادلة بين الدول النامية	٢٣	٢٨ — ٣٥
حصة المعونة الصافية (كنسبة مئوية من صادرات الدول النامية)	٦,٥	٦,٨ — ١٣,٢

وثمة افتراضين بنيت عليهما التقديرات السابقة ، يتطلبان مزيداً من الشرح التفصيلى وهما : الحجم المحتمل للمعونة الصافية ، والتغيرات الناجمة عن تقلبات نسب المبادلة — التى افترضنا أن أثرها غير هام .

٣ — حجم المعونة الصافية :

تحتوى المؤلفات الواسعة التى تعالج مشكلة معونات رءوس الأموال(١) إلى البلدان النامية فى أغلب الحالات ، على تقديرات لاحتياجاتها فى هذا المجال . ويقوم المؤلفون المختلفون باحتساب حجم التحويلات الرأسمالية المطلوبة من

---

(١) يختلف التعريف الدقيق لفظ « المعونة الاقتصادية » ، الذى يشيع استخدامه اليوم ، عن هذا المعنى . فتدخل المنح فقط تحت لفظ المعونة بمفهومها الضيق ، كما يمكن اعتبار القروض طويلة الأجل ذات الشروط المواتية ضمن المعونة بمفهومها المتسع . ولكن أين تنتهى المعونة ويبدأ الائتمان التجارى ؟ وما هى الشروط التى يمكن اعتبارها مواتية ؟ إن لفظ « المعونة الاقتصادية » عرضه لتفسيرات عديدة وهو أقرب إلى المصطلحات السياسية منه إلى المصطلحات الاقتصادية البحتة . وعند ما نكون بصدد مناقشة اقتصادية ، يجب أن نتكلم عن التحويلات الصافية لرءوس الأموال أو المعونة الصافية بالمفهوم المقترح من جانبنا .

الخارج[١] ، وذلك بافتراض معدل مسبق للنمو الاقتصادى ؛ ووضع إسقاطات مقابلة عن تراكم رأس المال المحلى والعجز فى الميزان التجارى . وتكون مثل هذه التقديرات مفيدة إلى المدى الذى تحدد فيه حجم الثغرة المحتمل حدوثها فى ميزان المدفوعات خلال تنفيذ خطط التنمية .

وبالإضافة إلى ذلك فهى توضح ، أن مثل هذه المبالغ تكوّن نسبة صغيرة جداً من دخول الدول المتقدمة .

وهذا يقود إلى نتيجة مؤداها على الأقل من الناحية النظرية ، أن الدول المتقدمة يمكنها أن تزيد بسهولة من معونتها إلى البلدان النامية — خاصة عن طريق نزع السلاح الذى سيوفر مبالغ ضخمة يبتلعها الآن سباق التسلح . وتبلغ نفقات التسليح ١٢٠ بليون دولار سنوياً ، طبقاً لتقديرات خبراء الأمم المتحدة (كان من بينهم الاقتصادى البولندى أوسكار لانج) .

ويمكن للدول النامية أن تحصل على معونة فعالة إذا ما تم تخصيص نسبة ٥ ٪ من المبلغ المذكور ، حيث يصبح فى مقدورها عندئذ أن تزيد من طاقتها الاستيرادية بحوالى ٢٠٪ . ويستهدف برنامج « عقد التنمية » للأمم المتحدة ، أن يبلغ صافى التحويلات الرأسمالية ١ ٪ من الدخول القومية للبلدان المتقدمة . وفى هذه الحالة ستتضاعف الطاقة الاستثمارية للبلدان النامية[٢] .

ويقدر بعض الاقتصاديين أن الوضع فى البلدان النامية يمكنها من استيعاب

---

(١) يمكن أن تعطينا تقديرات « الجات » مثلا لتلك المحاولات (التجارة الخارجية ١٩٥٩) . وهى مبنية على أساس معدل النمو المطلوب وتراكم رأس المال المحلى المفترض . ويقدر الطلب على رأس المال الأجنبى على أساس الفرق بين حجم الاستثمارات المطلوبة — أى الضرورية لتحقيق مستوى معين من الدخل القومى فى ظل معاملات معلومة أو مفترضة لرأس المال — وبين تقديرات تكوين رأس المال المحلى . وهذا المنهج ، فضلا عما به من تبسيط ، خاطئ فى معالجته للمعونة الأجنبية بمعزل عن التجارة الخارجية .

(٢) قارن تقرير أوثانت ص ١١ ، ٢٨ ، أكتوبر ١٩٦٠ ، السابق الإشارة إليه .

مبلغ ٧ بلايين دولار من رأس المال الأجنبي [١] ، وعلى كل فإن هذا الرقم يمثل التحويلات الصافية بعد خصم تكاليف خدمة الديون الأجنبية والاستثمارات الأجنبية الخاصة ، كما أنه لا يتضمن التحويلات المخصصة لأغراض غير اقتصادية ومنها التسليح على سبيل المثال . ومن جهة أخرى ، فإن بيانات الأمم المتحدة — بالإضافة إلى تقرير أوثانت عن برنامج « عقد التنمية » السابق ذكره — وأغلب الدراسات الغربية ؛ لا تساعد عادة على توضيح الصورة ، لأنها تستخدم التحويلات الصافية بالتبادل مع رصيد حساب رأس المال ، دون أن تضع فى اعتبارها الأرباح والفوائد المحولة ثانية إلى الدول المقرضة [٢] ، وكانت التحويلات الرأسمالية الحقيقية من الدول الصناعية إلى البلدان النامية — خلال السنوات القليلة الأخيرة — تقل كثيراً عن المستوى المرجو وهو ٧ بلايين دولار .

وقد بلغت المعونة الصافية بالمفهوم الذى ذكرناه (أى فائض الواردات على الصادرات) ٢ بليون دولار فى عام ١٩٦٠ . وبالطبع كانت التحويلات الرأسمالية أكبر من ذلك ، حيث إنها تتضمن بالإضافة إلى فائض الاستيراد للبلدان النامية ، جميع البنود الأخرى لميزان المدفوعات ، بما فيها العجز فى

---

(١) قارن ، على سبيل المثال ، تقرير مندوب الهند ، ب . ك نهرو ، فى الجلسة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة « التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة » .

"The Economic Development of the Underdeveloped Countries", Published by the Ministry of Foreign Affairs, New Delhi, 1961.

(٢) تعتبر هذه المسألة من أضعف النقاط فى الإحصائيات الدولية ، كما أنها ميدان للعديد من المؤلفات التى لا تساعد على إعطاء صورة واضحة عن الواقع (كتاب ر . ابراموفيتش ، مثلا — « طاقة خدمة الديون والنمو فى المديونية الدولية خلال ما بعد الحرب ».

D. Abramovic, Debt Servicing Capacity and Post War Growth in International Indebtedness, Baltimore, 1958).

ولا يحل المشكلة مجرد إعادة تجميع المراكز المأخوذة من موازين المدفوعات ، لأنه لا يمكن بهذه الطريقة أن نتبين الأرباح المحولة بطريقة غير مشروعة ، والمستترة داخل نطاق الترتيبات السعرية بين الشركات الأجنبية وفروعها ، وكذلك الأرباح المحولة لبراءات الاختراع والامتيازات ، وذلك فضلا عن الخسائر الناجمة عن نسب المبادلة غير المواتية .

ميزان الخدمات ، الذى يمكن اعتباره من حيث المبدأ ، ضمن التجارة السلعية . وعلى كل حال يمكن أن نصل إلى نتائج قريبة نسبياً عن طريق احتساب الصادرات على أساس « فوب » والواردات على أساس قيمتها « سيف » ، إلا أن تقديرات « الجات » لا توفر البيانات اللازمة .

وطبقاً لبيانات الأمم المتحدة ، بلغ تدفق رءوس الأموال طويلة الأجل والمنح إلى البلدان النامية ، ٣,٩ بليون دولار خلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٩ ، وكانت المنح تمثل ثلث المبلغ المذكور بينما بلغت نسبة رأس المال الخاص ٤٢٪ . ويجب أن نلاحظ أن هذه التحويلات تشمل بشكل غير دقيق ، الأرباح المعاد استثمارها بواسطة الشركات الأجنبية ، والتى تبلغ — على أقل تقدير — ثلث استثمارات رأس المال الخاص ، بل وأكثر فى بعض الحالات حيث تبلغ على سبيل المثال حوالى ٥٠ ٪ بالنسبة للاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة فى البرازيل[١] .

وقد بلغ متوسط التدفق الصافى لرأس المال فى ١٩٥٨ ، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة ، نحو ٢٠,٤ ٪ من الصادرات السلعية للبلدان النامية ، وكان الرقم ١٦,٧٪ بالنسبة لإفريقيا و ١٥,٧٪ لأمريكا اللاتينية و ٢٢,٤٪ للشرق الأوسط و ٣٣,٦٪ لجنوب شرق آسيا . ومن جهة أخرى امتصت المبالغ المخصصة لخدمة الديون ورءوس الأموال الأجنبية ، ما يبلغ فى المتوسط ١١,٦٪ من قيمة صادرات الدول النامية خلال السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٩ (إفريقيا ١١ ٪،

---

(١) ولا تمثل إعادة الاستثمارات فى مفهومها الدقيق ، تدفقاً لرأس مال جديد . ولا يمكن تبرير احتسابها ضمن التحويلات الصافية إلا على أساس افتراض أن البديل الوحيد هو تحويلها إلى الخارج. وفى هذه الحالة ، فإن إعادة الاستثمار تمنع خروج رأس مال يساوى من وجهة نظر ميزان المدفوعات دخول رأس مال جديد . ولكن هذا الافتراض بعيد الاحتمال لأنه من السهل أن نتصور وضعاً لا تحول فيه أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج ولا تحتسب ضمن الأصول الأجنبية ، بل تذوب فى رءوس الأموال المحلية .

أمريكا اللاتينية ١٤,٧٪ - الشرق الأوسط ١٦,٨٪ - وجنوب شرق آسيا ٤,٤٪)

ويمكن أن نصل إلى البيانات الموضحة بعد (فى صورة نسبة مئوية من صادرات الدول النامية) . وذلك بعد استبعاد جنوب شرق آسيا — حيث حصلت على معونات ضخمة لأسباب سياسية — وبعد طرح نصيب رأس المال الخاص ، الذى هو عبارة عن تقدير منخفض الأرباح المعاد استثمارها :

	المنح والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل فى ١٩٥٨	المتوسط السنوى لصافى خدمة الدين الأجنبى فى السنوات ١٩٥٦ — ١٩٥٩ (الفوائد والأرباح)	الزيادة أو النقص فى الطاقة الاستيرادية للدول النامية
أفريقيا	١٦	— ١١	٥
أمريكا اللاتينية	١١,٧	— ١٤,٧	— ٣
الشرق الأوسط	١١,٣	— ١٦,٨	٤,٥

وإذا ما تضمنت حساباتنا تقديراً للخسائر الناتجة عن نسب المبادلة غير المواتية ، لاتضح لنا أن التحويلات الصافية لرءوس الأموال طويلة الأجل من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية ، يلغى أثرها تقريباً خروج العملات الأجنبية لخدمة رءوس الأموال الأجنبية ، والعجز فى ميزان الخدمات ، والخسائر الناتجة عن نسب المبادلة غير المواتية[1] . كما أن التحليل السابق لم يتضمن رءوس الأموال الضخمة المودعة بطريقة غير مشروعة بواسطة أبناء الدول النامية ،

(١) أوضح ج . كوبتشيك ، الرئيس السابق للبرازيل أن خسائر أمريكا اللاتينية فى سنة ١٩٦٢ ، نتيجة لانخفاض أسعار الصادرات مقارنة بمستوى الأسعار فى ١٩٥٦ قد بلغت نصف بليون دولار ، مما يلغى تقريباً أثر المساعدة المقدمة عن طريق برنامج « التحالف من أجل التقدم » وأضاف : « ومن ثم تكون أمريكا اللاتينية فى وضع غريب لرجل ينقل إليه الدم من ذراع بينما يتبرع بدمه من الذراع الآخر » .New York Times, December 10, 1992

فى بنوك وشركات أوربا الغربية وأمريكا[١] .

وعلى أساس البيانات غير الكاملة السابقة . ومع الأخذ فى الاعتبار التطور المحتمل لمدفوعات خدمة الديون ، والبنود غير المنظورة الأخرى . بالإضافة إلى العجز فى ميزان الخدمات . يمكن أن نفترض أن تكون التحويلات الرأسمالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية فى عام ١٩٨٠ . أكبر من المعونة الصافية بثلاث أو أربع مرات . أى أنها تبلغ من ١٢ إلى ١٦ بليون دولار فى المتغير ب—٢ وما بين ٣٠ — ٤٠ بليون دولار فى المتغير جـ — ٢ . والحالة الأخيرة بعيدة الاحتمال لأنها سوف تعنى زيادة قدرها عشرة أمثال تقريباً فى تدفق رءوس الأموال من الدول الصناعية إلى البلدان النامية .

ويمكن أن نتوقع تحسناً فى نسبة المعونة الصافية إلى إجمالى التحويلات عن طريق زيادة المنح والقروض طويلة الأجل فى إجمالى التحويلات الرأسمالية . إلا أن الاستثمارات المباشرة لرأس المال الأجنبى الخاص — وهى لا تكفى لتغطية تسرب الأرباح والفوائد التى تمتصها الشركات الأجنبية من الدول النامية — تؤدى إلى إلغاء أثر هذا الاتجاه . وتزداد التحويلات الإجمالية من الدول المتقدمة بمقدار ثلاث أو أربع مرات فى المتغير ب — ٢ (أى بنسبة ٥,٥ إلى ٧ ٪ سنوياً) . أى تنمو بمعدل أسرع من نمو صادراتها . ولا يبدو أن هناك مجالا لتبرير افتراضات أكثر تفاؤلا ، ولو أن المنافسة بين النظامين الاجتماعيين تساعد على تشجيع سياسات زيادة المعونة من كلا الجانبين إلى العالم الثالث . كما أن نزع السلاح على نطاق عالمى ، هو وحده الذى يمكن من زيادة حجم تلك المعونة بحيث يجعلها تصل إلى المستويات الواردة فى المتغير د — ٢ .

٤ — تأثير نسب المبادلة :

لا يجب أن نتوقع ، خلال الفترة موضوع الدراسة ، حدوث تغييرات

---

(١) قدرت إحدى اللجان الفرعية للكونجرس الأمريكى ، قيمة رءوس الأموال التى تودع فى الخارج بواسطة الرأسماليين من أمريكا اللاتينية بحوالى ١٠ — ١٥ بليون دولار

U.S. News & World Report, August 20, 1962.

أساسية فى نسب المبادلة يمكن ربطها بتحركات رءوس الأموال[1] ، وقد تؤدى التقلبات فى نسب المبادلة إلى إضعاف إسقاطاتنا ، إلا أن ذلك لا يعنى ثبات الأسعار ، وعلى كل حال ، سوف يختلف أثرها من دولة إلى أخرى ؛ كما أن التغيرات فى أسعار الاستيراد والتصدير سوف توازن بعضها البعض فى حالات كثيرة .

وقد تدهورت نسب المبادلة للبلدان النامية بمعدل ١,٤٪ فى المتوسط سنوياً خلال العقد الماضى ، بحيث ارتفعت القوة الشرائية لصادراتها بنسبة ٢,٢٪ سنوياً فقط ، بينما كانت الزيادة فى قيمة الصادرات بمعدل ٣,٦٪ ، فى السنة[2] . وكانت قيمة التجارة عرضة لتقلبات تبلغ فى المتوسط ١٢ ٪ [3] ما بين سنة إلى أخرى ، وكان التدهور عموماً فى نسب المبادلة خلال العقد الماضى ، ناتجاً عن الهبوط الحاد فى الأسعار بعد عام ١٩٥٦ ، عقب فترة الرواج الذى سببته الحرب الكورية .

ويمكن أن نتوقع تحسناً فى نسب المبادلة للدول النامية خلال العشرين عاماً القادمة نتيجة لتأثير العوامل السياسية ؛ بيد أن هذا التحسن سيلغى أثره ، نفس العوامل الاقتصادية السلبية التى يرجع إليها الاختلال الأساسى الحالى فى تقسيم العمل الدولى الرأسمالى، ويرجع الاتجاه غير المواتى طويل الأجل فى نسب المبادلة للبلدان الأقل تقدماً ، إلى المجهودات التى تبذلها لملاءمة وضعها مع الظروف الصعبة الناتجة عن الطلب غير المرن على سلعها التصديرية التقليدية ، والتى يزيد من حدتها السياسات التى تتبعها الشركات الاحتكارية المسيطرة على الأسواق .

---

(١) يجب أن نلاحظ على كل حال ، أن كل تدهور فى نسب المبادلة يجب أن يعوضه زيادة فى تدفق رأس المال كل سنة ، بينما أن تحسنها يمكن النظر إليه على أنه تدفق لرأس المال يحدث فى كل سنة ، طالما ظلت نسب المبادلة دون تغيير .

(٢) البيانات عن السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ — ١٩٦٠ طبقاً « لعرض الاقتصاد العالمى » ١٩٦١ للأمم المتحدة . World Economic Survey, 1961.

(٣) تقرير أوثانت (المرجع السابق) ص ٨١ .

وبدون أن نحاول التنبؤ أى من العاملين سوف يسود بشكل نهائى ، سنعتبر أن أى تحول فى نسب المبادلة لصالح البلدان النامية هو معونة إضافية أجنبية ، كما أن أى تحول فى غير صالحها يعتبر طلباً إضافياً لتلك المعونة[1] . وبذلك سنفترض ثبات الأسعار فى إسقاطاتنا ، لأن افتراض تغير الأسعار يتطلب أن نضع فى الحسبان عدداً كبيراً من الاتجاهات والاتجاهات المضادة ، التى يصعب التعبير عنها فى شكل كمى . كما أن إدخالها فى إسقاطاتنا عن التجارة العالمية ، سوف يجعلها أكثر تحكمية ، وعلى كل ، يجب أن نضع بعض الملاحظات العامة فى هذا الشأن :

١ — تتجاهل المناقشات الخاصة بنسب المبادلة للبلدان النامية ، أن تلك الدول لا تصدر المواد الخام والوقود والمواد الغذائية فقط ، بل تستورد أيضاً كميات لا يستهان بها منها ، ولهذا السبب فإن مشكلة نسب المبادلة الإجمالية الخاصة بها لا يمكن أن تكون هى نفس مشكلة نسب المبادلة بين المنتجات الأولية والسلع الصناعية . ويوضح الجدول ٢٠ النمط السلعى التقريبى لتجارة البلدان النامية فى عام ١٩٥٨[2] .

(١) يقول أوثانت فى التقرير السابق ذكره ، إن التحسن فى نسب المبادلة يمكن أن يكون بديلا للمعونة الرأسمالية . ويحدد كهدف إعادة المستوى السائد فى منتصف الخمسينات .

(٢) اتبعنا نفس المنهج الذى استخدمه ا . هيرشمان » فى تحليله النمط السلعى للتجارة العالمية . غير أن تطبيقه على مناطق معينة يستدعى أن نضع فرضاً مبسطاً وهو أن تجارتها متوازنة ، بيد أن هذا لا يغير من الصورة كثيراً . ولمناقشة هذا المنهج انظر :

hTe Quarterly Journal of Economics, February 1961. pp. 157-66.

جدول رقم (٢٠)

النمط السلعى لتجارة مناطق معينة من الدول النامية فى ١٩٥٨

نسبة مئوية من إجمالى التجارة لكل منطقة

	أمريكا اللاتينية	الشرق الأوسط	إفريقيا	الدول الآسيوية الرأسمالية باستبعاد اليابان
تبادل المواد الخام والسلع الغذائية مقابل المواد والسلع الغذائية	٣٣	٣٣	٣٣	٤١
تبادل المنتجات الصناعية مقابل المنتجات الصناعية (بما فيها المعادن)	٠٧	٤	٢٠	٢٠
تبادل المواد الخام والسلع الغذائية مقابل المنتجات الصناعية	٦٠	٦٣	٤٧	٣٩

٢ — إن مشاكل نسب المبادلة لها أهمية خاصة فى تحليل التقلبات قصيرة الأجل للدورة الاقتصادية . فأسعار المنتجات الأولية تكون أكثر تعرضاً للتقلبات من أسعار المنتجات الصناعية[1] . هذا بالإضافة إلى التغيرات الكبيرة فى حجم الطلب أثناء الدورة الاقتصادية[2] . وقد أكد هـ . و . سنجر ، وكان محقاً فى

(١) أحصى جوزيه دى كاسترو ، بعض الحاصلات الزراعية الاستوائية التى تتميز أسعارها بقدر كبير من التقلب . فعلى سبيل المثال ، بينما كان التغير فى الرقم القياسى الإجمالى لأسعار الجملة فى منطقة الفرنك بنسبة ١٠٪ ، كان متوسط التقلبات فى أسعار المطاط ٣٥,٥٪، البن ٢٤,٦٪ ، الكوبرا ١٧,٧٪ ، زيت النخيل ١٧,٤٪ والكاكاو ١٤,٧٪ وكانت أسعار بعض المواد الغذائية أكثر ثباتاً مثل الأرز ٩,٧٪ واللحوم ٨,٥ ٪واللبن ٧٪ ولا حاجة بنا إلى ذكر المنتجات الصناعية .

Josué de Castro, "Le Livre noire de la Faim, Paris, 1961, PP. 80-81".

(٢) يوضح هـ . س . واليش ، مستنداً إلى بيانات الأمم المتحدة، أن التغيرات فى حجم الصادرات يكون تأثيرها فى كثير من الأحيان ، أكبر من أثر التقلبات السعرية .

H.C. Wallich, "Stabilization of Proceeds from Raw Material Exports", in Economic Development for Latin America, op. cit., pp. 343-61.

ذلك ، أن الأثر المستمر لهبوط سعر الوحدة من الصادرات . والتقلص فى حجم المبيعات . الذى يؤثر على الدول المنتجة للمواد الأولية خلال فترة الكساد ، يمثل خطراً على عملية النمو بأكملها فى الدول النامية . حيث إنه يؤدى إلى نقص فى الفائض القليل المتبقى لتكرار الإنتاج الموسع [١] . ونظراً لأن الطلب على الطعام والوقود والخامات يتصف بعدم المرونة . فإن أى هبوط فى المتحصلات الأجنبية يؤثر مباشرة على الواردات من السلع الرأسمالية [٢] .

وتؤدى التقلبات العنيفة فى أرصدة النقد الأجنبى المتاحة . ما بين سنة وأخرى . إلى صعوبة التخطيط طويل المدى للتنمية . خاصة إذا لم تتوافر للدولة الاحتياطيات الكافية .

٣ — يظهر أثر التغيرات غير المواتية لنسب المبادلة بشكل حاد . خاصة إذا لم تكن هناك إمكانية تعويض الهبوط فى الأسعار عن طريق زيادة حجم الصادرات . فالطلب على الصادرات التقليدية للبلدان المتخلفة ليس كبيراً بالدرجة الكافية . كما أوضحنا فى الفصل السابق . ولا يمكن لتلك الدول أن تؤثر فى هذا الوضع إلا تأثيراً ضعيفاً . وهذا الطلب هو دالة العوامل الآتية : زيادة السكان . المرونة الدخلية ، المرونة السعرية ، والمرونة المشتقة للطلب [٣] . ويمكن للمنتج

---

(١) هـ . و . سينجر ، « توزيع المكاسب بين الدول المقرضة والمقترضة ».

H.W. Singer : "The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries", American Economic Review, May 1950, No. 2, p. 473.

(٢) قارن على سبيل المثال « تحليل وإسقاطات التنمية الاقتصادية » ، و « مقدمة لتكنيك البرمجة » ، الأمم المتحدة نيويورك ، ١٩٥٥ ص ١٤ . ويوضح مؤلفو هذه الدراسة أن التقلبات الخارجية للدورة الاقتصادية يظهر أثرها على الاقتصاديات النامية فى شكل تغيرات حادة فى مستوى واردات السلع الإنتاجية وتسبب نقصاً فى حجم الاستثمارات التى تعتمد على الواردات المذكورة . ومن جهة أخرى ، يجب أن نؤكد مرة ثانية ، أن الوضع الاقتصادى الخارجى غير الملائم يحفز على زيادة المجهودات نحو التصنيع فى الاقتصاديات الأقل تقدماً ، بينما أن الظروف المواتية فى سوق المنتجات الأولية تؤدى إلى زيادة تركز الاستثمارات فى إنتاجها .

(٣) يمكن استخدام المرونة المشتقة للطلب فى تحليل أسواق سلع معينة . وعلى كل حال يمكن القول بأن أتباع الدول المتقدمة لسياسة الحماية الزراعية يخلق إمكانيات مصطنعة لاستبدال الواردات بالإنتاج المحلى . وكان هـ . ف . ويلكنسون محقاً فى قوله إن الدولة الصناعية لديها إمكانيات أفضل من =

أن يلجأ إلى تخفيض الأسعار ، إلا أن انخفاض دخول المستهلكين فى نفس الوقت خلال الكساد ، يلغى من الآثار المنتظرة لتخفيض الأسعار ، وبذلك يمكن القول بأن الاتجاه غير المواتى فى نسب المبادلة والذى استمر فعلا لعدة سنوات ؛ إنما يرجع إلى الاختلال الهيكلى فى تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، الذى يعمل بدوره على زيادة حدة هذا الاختلال .

٤ — إن المشكلة كما قال هـ . و . سنجر . بحق ليست فى نسب المبادلة بين المنتجات الخام والسلع الصناعية ، بل فى نسب المبادلة بين الدول الصناعية والبلدان النامية[١] .

ويمكن أن توضح البيانات التالية عن أسعار المواد الغذائية والمنتجات التعدينية ، هذا الوضع[٢] :

الرقم القياسى لأسعار الصادرات	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٦٠
١ — المواد الغذائية		(١٩٥٠ = ١٠٠)	
(ا) من الدول الصناعية	١٠٦	١٠٣	١٠٥
(ب) من البلدان النامية	١٠٤	١٠٨	٨٨
٢ — المنتجات التعدينية			
(ا) من الدول الصناعية	١٢٧	١٤٩	١٣٥
(ب) من البلدان النامية	١٠٧	١١١	١٠٦

= الدولة النامية فى خلق سوق يتمتع بالحماية لمنتجاتها الأولية .

H.F. Wilkinson, "Etudes des initiatives internationales en vue de la stabilization des marchés des produits de base", Geneva, 1959, P. 162.

(١) قارن : The Review of Economics and Statistics, part II, No. 2, February 1958, PP. 85-88.

(٢) مأخوذة عن ج . ستانوفيك ، « الكتل الاقتصادية فى العالم — الدول غير المنحازة والتكامل الاقتصادى » بلغراد ، ١٩٦٢ .

J. Stanownik, "World Economic Blocs. The Nonaligned Countries and Economic Integration", Belgrade, 1962. P. 73.

وهذه البيانات قد تأثرت بالطبع ، بالنمط السلعى المختلف للمنتجات الخام والمواد الزراعية التى تصدرها كلا المجموعتين من الدول .

وفى العلاقات ما بين الدول المتقدمة والبلدان النامية ، فإن الطرف الاستعمارى الأقوى ، سوف يتمكن إن عاجلا أو آجلا من قلب الأوضاع لصالحه . ويزيد من الضعف الاقتصادى للبلدان النامية ، انخفاض مرونة عرض أغلب منتجاتها الأولية ، وعدم قدرة السوق المحلية على استيعابها ، بالإضافة إلى انعدام حرية الحركة للبدء فى خطوط جديدة من الإنتاج[١] ، والسمة الأخيرة من خصائص التخلف ، وبهذا المفهوم يمكننا أن نتكلم عن الاتجاه طويل الأجل لتدهور نسب المبادلة الخاصة بالدول النامية ، كما أوضح ذلك نوركسه[٢] بشكل قوى ، مختلف فى هذا المجال مع هابرلر[٣]. وعلى كل حال لابد أن نتفق مع كندلبرجر ، بأنه لا يمكن أن نقول نفس الشيء عن نسب المبادلة بين المنتجات الأولية والسلع الصناعية ، لأن استخدام مثل هذا المدى المتسع من الكليات يشكل خطراً من وجهة النظر المنهجية[٤] ، خاصة وأن جودة السلع المتبادلة وتعددها عرضة للتغير المستمر.

---

(١) يميز ش . ب كندلبرجر بين السهولة أو الصعوبة فى « الدخول » إلى أو « الخروج » من السوق . وهذا هو تقسيمه البسيط ، رغم أهميته : —

	البلدان المتخلفة	الدول المتقدمة
الدخول	صعب	سهل
الخروج	صعب	سهل

وبالنسبة للمجموعات الرئيسية من السلع :

	المنتجات الأولية	المنتجات المصنوعة
الدخول	سهل	صعب
الخروج	صعب	سهل

(Ch. P. Kindleberger, "The Terms of Trade — A European Case Study", New York, 1959, P. 271).

(٢) كان من رأى نوركسة « أن الأرقام تدعم الرأى القائل بأنه فى ظل الظروف التى تحكم التجارة الخارجية للدول الأقل تقدماً ، يكون حدوث التغير فى الأمد البعيد » .

R. Nurkse, "Le commerce de pays sous-développées et les conditions internationales de croissance", Cahiers de l'ISEA, No. 92, October 1959, P. 34.

(٣) حاول ج . هابرلر مراراً ، أن يعارض الرأى القائل بأن نسب المبادلة هى فى غير صالح البلدان النامية . قارن على سبيل المثال ، دراسته « نسب المبادلة والتنمية الاقتصادية » فى كتاب التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، المرجع السابق .

(٤) ش . ب . كندلبرجر ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ وما بعدها .

٥ — من المتوقع أن هذا الاتجاه الضار سيقابل ببعض الإجراءات السياسية التى تهدف إلى نوع من الاستقرار فى أسواق السلع . ومن ثم فى دخول الدول المنتجة للسلع الأولية . وقد بدأت عدة محاولات فى هذا الاتجاه ، كما هو معروف ، تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة . ولكنها لم تسفر بعد عن أية نتائج هامة[1] .

إلا أن المنافسة بين النظامين السياسيين ستؤدى إلى تحقيق هذا الأمر . وقد بدأ عدد من السياسيين فى الدول الاستعمارية . يدركون أن المعونة عن طريق تثبيت نسب المبادلة ، وزيادة حجم التبادل . يمكن أن تكون أجدى بكثير للبلدان النامية من مجرد التحويلات الرأسمالية[2] .

٥ — نظرة إلى توقعات أخرى :

سوف نشير هنا إلى ثلاثة من بين الدراسات العديدة عن آفاق التجارة أمام الدول النامية خلال العشرة أو العشرين عاماً القادمة .

---

(١) إن مجرد نظرة سريعة إلى التقرير الأخير لخبراء الأمم المتحدة ، توضح لنا ذلك .

"Mésures internationales destinées à compenser les fluctuations du commerce des produits de base, New York, 1961".

قارن أيضاً الكتاب السابق الإشارة إليه تأليف هـ . ف . ويلكنسون .

(٢) قال هذا — وغيره — ر . ليماجنين R. Lemaignen ، أحد مديرى السوق المشتركة ، وذلك فى تقرير مقدم إلى الغرفة التجارية الدولية فى اجتماعها بكوبنهاجن . انظر :

"Marches tropicaux et mediteranécns, Paris, May 27, 1961, P. 1355".

ونقرأ فى عدد مايو ١٩٦٢ من مجلة « تجارة الشرق الأقصى "Far East Trade" » ، الفقرة التالية « إن الغرض من (عقد التنمية) فى نظر الدول الأقل تقدماً هو ضمان التجارة . وإذا لم يحدث هذا ، فإن المعونة تكون مجرد صورة هزلية » .

بيد أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفاً معارضاً لتثبيت أسعار المنتجات الأولية التى تصدرها البلدان النامية . وذلك فى مؤتمر منظمة الدول الأمريكية فى بونتاديل أستا Punto del Este عام ١٩٦٢ . وحتى مجلة "U.S. News and World Report" قد اعترفت فى عددها الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٦٢ ؛ بأن هذا هو المصدر الأساسى لشكوى هذه الدول . كتبت المجلة تقول « يرى بعض أبناء أمريكا اللاتينية أن تثبيت أسعار السلع سيفيدهم بأكثر مما تفيدهم معونات التحالف من أجل التقدم » .

(ا) تغطى تقديرات « الجات » . التى وردت فى تقرير عام ١٩٥٦ ، التى أعيد تجديدها فى تقرير عام ١٩٥٩ . فترة السنوات ١٩٦٠ — ١٩٧٠ ، وهى تقوم على أساس استكمال معامل الاستيراد الفعلى (زيادة الواردات بنسبة ١,٣٪ لكل زيادة فى الدخل القومى قدرها ١٪) . وتحتسب الحجم المطلوب من الواردات على أساس معدلين مختلفين للنمو فى الاقتصاديات النامية .هما ٣,٨٪ ، ٥,٢٪ فى السنة . وطبقاً لهذه الافتراضات سوف تبلغ الواردات فى عام ١٩٧٠ ما قيمته ٤٧ و ٥٥ بليون دولار على التوالى . وسوف يعتمد مثل هذا القدر من الواردات . فى رأى خبراء «الجات» على زيادة كبيرة جداً فى المعونة الأجنبية[١] .

(ب) اتبع الاقتصاد الفرنسى . چان روييه[٢] . نفس الطريقة عند وضع إسقاطاته عن السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٥ إلى ١٩٧٣ — ١٩٧٥ . وتنمو واردات البلدان النامية فى دراسته . بمعدل ٤ ٪ سنوياً — من ١٩,٥ إلى ٤٣ بليون دولار (استخدم روييه الاستكمال البسيط للاتجاه خلال السنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٧) .

وفى نفس الوقت . وطبقاً لتقديراته . يزداد طلب الدول المتقدمة على الصادرات التقليدية للبلدان النامية بمعدل ٢,٤٪ فقط فى السنة (قدر معدل نمو

(١) هناك تقرير أحدث « للجات » عن عام ١٩٦١ — وصل إلى المؤلف بعد أن وضع إسقاطاته — ويتضمن دراسة جديدة عن آفاق التجارة فى السنوات ١٩٥٦ — ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ . وهى مبنية على افتراض زيادة الدخل القومى للفرد فى دول العالم الثالث بمعدل ٣٪ سنوياً . وقد اتبع خبراء « الجات » فى هذه المرة منهجاً للحساب يماثل المنهج المستخدم بواسطة خبراء اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة . ويخلص خبراء « الجات » فى نتائجهم إلى أن الحد الأدنى لطلب البلدان النامية على السلع الصناعية المستوردة سوف يتجاوز الصادرات الصافية من سلعها التقليدية بما لا يقل عن ٧ إلى ٨ بليون دولار فى عام ١٩٧٥ .

(٢) چان روييه « الهيكل الاقتصادى للدول الصناعية ومدى ملاءمته لاحتياجات التنمية الاقتصادية فى الدول الناشئة » .

Jean Royer, "La structure économique des pays industriels est-elle compatible avec les besoins de devéloppement économique des pays neufs", Economie Appliqueé, No 4, 1959, PP. 483-519.

الدخل القومى على أساس ٣ ٪ لأوربا الغربية ، ٣,٣ ٪ سنويًا للولايات المتحدة الأمريكية) ، بحيث تزداد صادرات البلدان النامية إلى الأسواق الصناعية من ١٩,٩ بليون دولار إلى ٣١,٨ بليون دولار فقط. وبهذه الطريقة سوف يبلغ العجز فى الميزان التجارى للدول النامية مع الدول الصناعية ١١,٢ بليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، مقابل فائض بلغ ٠,٤ بليون دولار خلال السنوات ١٩٥٣ — ١٩٥٥ .

وبذلك يجب أن تبلغ المعونة الصافية اللازمة لتغطية هذه الثغرة ، ما يزيد على ٢٥٪ من قيمة صادرات الدول النامية . ومن ثم يعتقد جان روبيه ، بنفس طريقة خبراء « الجات » ، أن المخرج الوحيد هو الزيادة الكبيرة من المعونة الأجنبية[١] .

(حـ) يعتبر الإسقاط الذى أعده خبراء اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة عن البلدان النامية[٢] « باستبعاد الدول المنتجة للبترول) ، من أقيم الإسقاطات من وجهة النظر المنهجية .

ويقوم تحديدهم للواردات المطلوبة ، على أساس وضع هدف لنمو الدخل القومى للفرد بنسبة ٣ ٪ سنويًا ، مع افتراض متفائل هو أن معامل الاستيراد يمكن أن تظل فى حدود ٠,٨٥ ، ثم يقدرون بعد ذلك الطلب المتوقع على الصادرات التقليدية للبلدان النامية. بيد أن تقديراتهم تفترض أن المعونة الأجنبية سوف تغطى بالضرورة الثغرة بأكملها بين الواردات والصادرات ، بل تفترض بشكل أكثر واقعية أن المعونة الأجنبية سوف تستمر فى تمويل $\frac{1}{8}$ واردات البلدان النامية ، كما هو الوضع حاليًا. أما بقية العجز فلابد أن تغطيه صادرات جديدة. وبهذه الطريقة يتحول الاهتمام إلى النمط السلعى للصادرات والتنويع الضرورى فى

---

(١) قام ماريو مازارينو Mario Mazzarino أيضاً بعمل استكمال بسيط للاتجاه فى الخمسينيات . (Politica ed Economica, Rome, October, 1960, PP. 388-91)

(٢) العرض الاقتصادى لأوربا فى عام ١٩٦٠ ، الفصل الخامس ، جنيف ١٩٦١ .
Economic Survey of Europe in 1960, Chapter V, Geneva, 1961.

اتجاهات التجارة المرتبطة به . وهم يهدفون إلى الصورة التالية لتجارة الدول النامية باستثناء الدول الرئيسية المنتجة للبترول (بلايين الدولارات) .

	١٩٦٠	١٩٨٠
الواردات :		
السلع الاستثمارية	٦	٢٠
السلع الأخرى	١٧	٤٠
إجمالى الواردات	٢٣	٦٠
الصادرات :		
السلع التقليدية		
(ا) إلى الدول المتقدمة	١٢	٢٠
(ب) إلى الدول النامية والدول الاشتراكية	٥	١٥
	١٧	٣٥
السلع الصناعية :		
(ا) إلى الدول المتقدمة	—	١٠
(ب) إلى الدول النامية والدول الاشتراكية	٢	٥
	٢	١٥
إجمالى الصادرات	١٩	٥٠
التحويلات الرأسمالية الصافية	٤	١٠

ومن ثم يتوقع واضعو الدراسة ، على أساس تحديد معدل لنمو الواردات يبلغ ٤,٤٪ سنوياً ، أن يكون هناك توسع كبير — كما هو الحال فى إسقاطاتنا — للتجارة فيما بين البلدان النامية وفى مبادلاتها مع الدول الاشتراكية .

وعلى أساس الأرقام الواردة فى هذه الصفحة ، يمكن أن نلاحظ انخفاض نصيب الدول الصناعية فى واردات البلدان النامية إلى حوالى ٦٠ — ٦٥ ٪ . ومن المزايا الأخرى لهذا التقدير أنه يوجه اهتماماً إلى ضرورة إجراء تغيرات جذرية فى النمط السلعى لصادرات الدول النامية .

ويجب أن تزداد الصادرات الصناعية بمقدار ٧ مرات ويرتفع نصيبها من ١٠,٥٪ إلى ٣٠٪ من إجمالى الصادرات . وهذه مهمة صعبة للغاية ، حيث إن بيع منتجات صناعية بما قيمته ١٠ بلايين دولار يبدو أمراً مشكوكاً فيه إلى حد كبير . ونتيجة لذلك فإن إسقاط خبراء الأمم المتحدة ، الذى ناقشناه فيما سبق ، يدعم الحجج التى فى صالح المتغير الذى قدمناه تحت ب — ٢ (زيادة الواردات بمعدل ٤٪ سنوياً). والمعدل السنوى الذى يفترضه المؤلفان لنمو الصادرات التقليدية (باستبعاد البترول) إلى الدول الصناعية ، والذى يبلغ ٢,٥ ٪ . يسمح لنا بتحديد معدل التوسع فى الصادرات الإجمالية فى الاتجاه المذكور بحوالى ٣ ٪ كما افترضنا فى المتغير ب — ٢ .

بيد ، أن هناك اختلافاً منهجياً واحداً بين طريقة خبراء الأمم المتحدة وطريقتنا : فبينما هم يقومون بتحديد معامل الاستيراد سلفاً . فإننا نترك المجال مفتوحاً أمام تحديده ، ويحتسب خبراء الأمم المتحدة الواردات الضرورية لتحقيق معدل معلوم للنمو الاقتصادى . إلا أننا عالجنا المشكلة بصورة أخرى . حيث قدرنا الطاقة الاستيرادية للبلدان النامية وافترضنا أن معدل نموها — عند مستوى معين من الواردات — سوف يعتمد كلية على السياسة الاقتصادية التى تتبعها ، وبصفة خاصة طريقة معالجتها للتجارة الخارجية بالإضافة إلى النمط الاستثمارى المطبق .

ونحن عندما ننظر إلى التجارة الخارجية كعائق أساسى . فإننا نعتقد أن المخرج قد يكون فى اختيار استراتيجية سليمة للتنمية . وبذلك لا نعالج هذا الموضوع بنظرة « قدرية » .

وسوف يساعد النموذج البسيط الذى وضعه راؤول بريبش[1] ، على توضيح وجهة نظرنا . فقد تصور بريبش فى نموذجه وحدتين اقتصاديتين : « المركز »

---

(١) قارن ر . بريبش « السياسة التجارية فى البلدان النامية » .

R. Prebish, "Commercial Policy in the Underdeveloped Countricé", Americans Economic Review, May 1954, No. 2, PP. 251-73.

و « التخوم » المحيطة به . وتبسيطاً للأمور . سوف نفترض معدلا واحداً لزيادة السكان فى كليهما (ولكن فى الواقع نجد أن ارتفاع معدل زيادة السكان فى الاقتصاديات المتاخمة يزيد من حدة المشكلة) . كما نفترض كذلك أن الدخل القومى فى « المركز » يزداد بمعدل ٣ ٪ سنوياً وأن المرونة الدخلية للواردات تبلغ ٠,٨ . بينما يكون معامل الاستيراد فى الأجزاء المتاخمة ١,٣ ، ومن ثم فإن زيادة الدخل القومى فى المركز بنسبة ٣ ٪ ستؤدى إلى زيادة الواردات من « التخوم » بنسبة ٢,٤٪ . ويترتب على ذلك نمو الدخل القومى فى الاقتصاديات المتاخمة بمعدل يقرب من ١,٨٤ ٪ سنوياً .

ولكى تحقق « التخوم » معدلا للنمو يبلغ ٣ ٪ فى السنة ، يجب أن تزيد وارداتها بنسبة ٣,٩ ٪ . مقابل معدل للنمو قدره ٥٪ فى المركز . وبذلك يمثل معدل النمو ومعامل الاستيراد فى المركز عوامل « خارجية » بالنسبة للتخوم ، وإذا لم يكن لدى الدول النامية الوسائل التى تمكنها من التأثير على معامل الاستيراد ، فإن معدل نموها سوف يتحدد كلية بواسطة العوامل الخارجية .

بيد أن هذا ليس هو الوضع ، لأنه إلى جانب الاتجاه نحو تنويع الصادرات — عن طريق إدخال منتجات صناعية جديدة — تكون هناك دائماً إمكانية البدء فى الإنتاج الموجه نحو بدائل الواردات بمعناها الواسع (أى ليس مجرد إنتاج بدائل السلع المستوردة فعلا ، بل إدخال خطوط جديدة لإنتاج سلع لابد أن تستورد فى المستقبل إذا لم تتم هذه العملية) .

الفصل السادس

التجارة الخارجية واختيار استراتيجية التنمية

يتضح من الفصول السابقة أن استراتيجية التنمية التى تتبع فى ظل ظروف خارجية غير مواتية ، يجب أن تهدف إلى تجنيب الاقتصاد المتخلف على قدر الإمكان ، أخطار المؤثرات الخارجية[1] ، وإلى تحقيق أقصى معدل لنموه فى المدى الطويل مع طاقة استيرادية معلومة .

بيد أن معالجة هذه المشكلة لا تكون بطريقة واحدة لكافة دول العالم الثالث ، وهنا يجب أن نفرق مرة أخرى بين « اقتصاد تصديرى » واقتصاد حساس للواردات ، بيد أنه يجب تأكيد أن معالجة النموذجين لا تكون على أساس واحد . فقد أصبح اقتصاد الجانب الأكبر من الدول النامية الآن ، حساساً للواردات ، ولا يوجد « اقتصاد تصديرى » اليوم إلا فى حالات استثنائية . هذا بالإضافة إلى أن « اقتصاديات التصدير » الحالية ، من المحتمل جداً أن تتحول فى المستقبل إلى اقتصاديات « حساسة للواردات » طبقاً للنمط التاريخى المقدم فى الفصل الرابع[2] .

---

(١) يكتسب الرأى القائل بأن قضايا التجارة الخارجية وميزان المدفوعات لا يمكن أن تنفصل عن المحتوى الشامل لاستراتيجية التنمية ، تعضيداً متزايداً بين الاقتصاديين فى دول العالم الثالث . قارن ج . باتيل « سياسة التجارة والمدفوعات لاقتصاد نام » .

J. G. Patel, Trade and Payments Policy for a Developing Economy. "Paper contributed to the Brissago Conference of the International Economic Society, September 1961".

(٢) عند تقييم الآفاق الاقتصادية لاقتصاد تصديرى ، يجب أن نعطى اهتماماً خاصاً لحجم الصادرات بالنسبة للفرد من السكان – وهو مؤشر يرتبط ارتباطاً مباشراً بحجم السكان . فمثلا – تبلغ عائدات البترول المدفوعة إلى الكويت بواسطة الشركات الأجنبية ١٠٠٠ دولار للفرد من السكان ، فإذا أنتجت الهند نفس كمية البترول وحصلت على نفس العائدات ، كان ما يحصل عليه الفرد من سكانها أقل من دولار واحد .

١ — استراتيجية التنمية فى « اقتصاد تصديرى » :

يتمتع «الاقتصاد التصديرى» بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار نمط الاستثمار الذى يقوم على الواردات من السلع الرأسمالية ، وذلك بافتراض أن الطلب على الصادرات التقليدية يظل مرناً لوقت طويل . وإذا ما استخدم النقد الأجنبى المتاح استخداماً رشيداً ، كان علينا أن نتوقع « اختناقات » أخرى غير التجارة الخارجية ، تحد من مستوى الاستثمار ، مثل استنفاد الطاقة الاستيرادية : بل إن الاستخدام الصحيح لهذه الطاقة قد يصبح فعالا فى التخفيف من حدة تلك « الاختناقات » .

بيد أن الصورة الواقعية غالباً ما تكون أقل رجاء ، نظراً لأن البناء السياسى والتنظيمى يعوق الاستخدام الصحيح للقدرة على الاستيراد ، فمن جهة نجد أن النقد الأجنبى يبعثر على واردات السلع الكمالية ، ومن جهة أخرى ، نجد أن الصفوة المحلية تقوم بإيداع مبالغ ضخمة فى البنوك الأجنبية ، كما تنفق مبالغ كبيرة فى السفر إلى الخارج .

وكثيراً ما تكون هناك مبالغة فى تقدير حجم احتياطيات النقد الأجنبى وفائض التصدير المتاح فى « الاقتصاد التصديرى »[1] ، وقد تبدو هذه الفوائض كبيرة الحجم طالما أنها لا تنفق إلا على الواردات الكمالية للصفوة المحدودة ، بيد أنها سرعان ما تتلاشى ، عندما يزداد عدد المستهلكين للسلع المستوردة نتيجة التحاق القطاع المعيشى باقتصاد السوق ، وعندما تنمو الاستثمارات التى تقوم كلية على الواردات من الآلات والمعدات والخبرة الفنية ، كما تؤدى المصانع المقامة حديثاً ، إلى خلق طلب غير مرن على السلع الوسيطة والمعدات المستوردة من الخارج ، وتلك كانت تجربة العديد من الدول فى فترة ما بعد الحرب .

---

(١) ويقصد به الفائض الصافى المتحصل ، بعد خصم الواردات اللازمة للقطاع الأجنبى التصديرى والأرباح المحولة لصالح الاحتكارات الأجنبية .

ويترتب على المغالاة فى تقدير الطاقة الاستيرادية ـ انتشار الاتجاه نحو الاستثمار فى عدد كبير جداً من المشروعات على نطاق مبالغ فيه وفى آن واحد ، كما أن تراكم مقادير كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي يخلق جواً من الخفة مما يقوى الميل إلى الإنفاق على الاستثمارات المظهرية غير الإنتاجية ، هذا بالإضافة إلى أن « نزعة التباهى » والرغبة فى محاكاة مستويات معيشة الرأسماليين فى الدول الصناعية الأكثر تقدماً . وهو ما يحدث فى كثير من البلدان المتخلفة ، يصاحبها تقليد إقطاعى مازال قوياً ، وهو التفاخر بمظاهر الثراء . كما تم فى هذه الدول ، كثير من الاستثمارات الجوفاء ، التى يكون هدفها إظهار الدولة بالمظهر الحديث (وهو ما لاحظه جون ك . جالبريث J.K. Galbraith) . وتزداد الاستثمارات إلى الدرجة التى تتخطى فيها الطاقة الاستيعابية للدولة كما يحددها مستوى التنظيم والتكنيك والمهارات بها .

ومن ثم تكون المشاكل السياسية والتنظيمية والإدارية هى المسيطرة فى اقتصاد تصديرى ، وحيث يوجد اقتصاد السوق الحرة . لا تتوافر الحوافز التى تدفع بالبدء فى صناعة إنتاج بدائل الواردات ، طالما لا توجد أية قيود على استيراد السلع الأجنبية ، ويقوم الرأسماليون المحليون ، باستثمار أموالهم إما فى قطاع التصدير — وبهذه الطريقة يزداد اعتماد البلد على محصول واحد — أو فى شركات الاستيراد .

ويمكن مواجهة هذا الوضع — الذى يؤدى بالضرورة إلى كارثة فى المدى الطويل — باتباع سياسة اقتصادية ملائمة على شرط أن تنفذ فعلا ؛ فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عملية تنمية اقتصادية سريعة ، تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادى أكثر توازناً للدولة . إلا أن هذه الفرصة العظيمة تعتمد على طبيعة وجرأة التغيرات الاجتماعية ، وهناك عدة طرق لتحقيق هذا الهدف ، ولكننا سنذكر فقط ، أوضح الوسائل وأكثرها استخداماً ، لتحقيق بناء اقتصادى متوازن.

ويأتى فى المقام الأول ، ضرورة سد الثغرة بين قطاع التصدير (أو « الجيب » السابق لرأس المال الأجنبي) وبقية قطاعات الاقتصاد القومى ؛

وزيادة الإنتاج الزراعى (والذى يتطلب عادة تطبيق الإصلاح الزراعى) ، وبداية عملية التصنيع التى تهدف إلى الحد من واردات السلع التى يمكن إنتاجها بسهولة نسبية ، أو التى تتوافر لإنتاجها ظروف مواتية بالذات فى الدولة[١].

وبناء عليه ، يجب أن نتوقع تغيراً ملموساً فى النمط السلعى للواردات . بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الوجهة العملية[٢]. وذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية على الأقل .

---

(١) ظهرت المطالبة ببدء عملية إنتاج بدائل الواردات حتى فى فنزويلا التى تعتبر مثالا نموذجياً لاقتصاد تصديرى. فقد أوضحت الدوائر الصناعية التى تتركز حول مؤسسة برو-فنزويلا Pro-Venezuela أن الاحتياطيات الفنية من البترول وخام الحديد تخلق ظروفاً مواتية لقيام صناعات البتروكيماويات والصلب ، كما أكدت الحاجة إلى تطوير الصناعة التحويلية ، والتوسع الكبير فى الإنتاج الزراعى . قارن حديث مع رئيس مؤسسة برو – فنزويلا وهو ا . هرناندنز ، فى يونيفرسال ، المنشور كاراكاس ٢٣ أكتوبر ١٩٦٠ A Hernandez-published in Universal, Caracas, October 23, 1960.

(٢) فى ظل ظروف معينة ، قد لا يكون هناك مبرر لأن توقف اقتصاديات التصدير عملية التخلص من النمط السلعى الحالى لصادراتها . ويكون ذلك فى حالة ما إذا استتبعت التغيرات فى الهيكل الاجتماعى – السياسى للدولة ، باتفاقيات تجارية دولية تهدف إلى تثبيت حصيلة الصادرات فى الأجل الطويل ، أو ضمان توسع مخطط فى الصادرات بأسعار ثابتة . ويمكن تحقيق ذلك نظرياً ، على سبيل المثال ، عن طريق ثورة وطنية ديمقراطية وإقامة علاقات تجارية وثيقة مع البلدان الاشتراكية أو عن طريق تقوية التعاون مع الدول النامية الأخرى ، التى لا تصدر فقط بل تستورد كميات كبيرة من السلع الأولية . وهذه الظروف الجديدة للتبادل سيكون لها جميع الجوانب الحسنة لتخصص دولى يمتد لفترة طويلة ، دون النواحى السيئة للتخصص الحالى من جانب واحد فى الإنتاج الأولى الذى فرض على الدول النامية بواسطة تقسيم العمل الدولى الرأسمالى (بمعنى اعتماد الدول المتخلفة على المراكز المسيطرة – لا بسبب نوعية السلع التى تنتجها ، بل لطبيعة العلاقات بين القوى الاستعمارية والبلدان الضعيفة – بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على التقلبات العنيفة فى الأسواق). ولكن ظهور مثل هذا الوضع قد تقابله الصعوبات من الوجهة العملية ، فتوازى النمط السلعى لإنتاج معظم البلدان المتخلفة ، قد يجعل من غير الممكن على الدول الاشتراكية أن تستوعب فى الأجل الطويل ، الصادرات المتزايدة لتلك الدول . أما بالنسبة للدول النامية نفسها فإن انخفاض التكامل بين اقتصادياتها ، بسبب التوازى المشار إليه فى النمط السلعى لصادراتها ، لا يجعل أمامها مجال كبير لتوسيع التجارة المتبادلة فى الصادرات التقليدية ، وعلى كل حال فإن هذا لا يعنى أن جميع الإمكانيات المتوافرة للتبادل التجارى بين الدول النامية قد استنفذت .

هذا بينا أن المهمة الرئيسية فى « اقتصاد حساس للواردات » ، تتمثل فى إزالة العراقيل التى تحد من نمو الاقتصاد القومى عن طريق استغلال الإمكانيات النادرة لتشجيع وزيادة الصادرات ، وتحقيق أقصى معدل للنمو فى ظل قدرة استيرادية معينة ، ولا يمثل ذلك مشكلة كبيرة للاقتصاد التصديرى نظراً لأن قدرته الاستيرادية لا تضع حداً أعلى للمعدل الإجمالى للنمو . وإذا نظرنا إلى المشكلة من وجهة نظر المخطط ، فإن التجارة الخارجية — بالإضافة إلى التحول فى فنون الإنتاج — تساعد على إلغاء أثر نواحى الضعف فى المعدل الإجمالى للنمو عن طريق استبعاد أو على الأقل تخفيف نواحى الضعف الناتجة من عدم التناسب فى عوامل الإنتاج[١] . ومن ثم فإن أى قصور فى التجارة الخارجية يؤدى بطريقة مباشرة إلى جعل كافة نواحى الضعف الداخلية أكثر جموداً ، كما يحد من حرية المخطط فى الحركة .

وبذلك فإن اختيار استراتيجية التنمية يتحدد إلى درجة كبيرة بالوضع فى قطاع التجارة الخارجية[٢] . وقبل أن نستمر فى مناقشة استراتيجية التنمية « لاقتصاد حساس للواردات » — وهو الموضوع الرئيسى للكتاب — يجب أن نقدم مزيداً من التحليل عن هيكل ومركز التجارة الخارجية ووظيفتها فى عملية النمو فى اقتصاد متخلف[٣] .

٢ — التجارة الخارجية والتحول فى النمط السلعى للعرض :

يمكن مناقشة العلاقات المتبادلة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادى من جانبين مختلفين على الأقل ، فمن جهة ، لدينا العلاقات العامة بين حجم الدخل

---

(١) قارن م . اوستروسكى (المراحل الأساسية للتخطيط ومشاكل عوائق النمو) رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم التجارة الخارجية ، المدرسة المركزية للتخطيط والإحصاء ، وارسو ١٩٦٢ .
M. Ostrowski, "The Basic Stages of Planning and the Problems of Obstacles to Growth".

(٢) هذا لا يعنى أن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية مهمة سهلة ، فكلما انخفض الحد الأعلى للنمو الذى تفرضه التجارة الخارجية ، كلما زادت صعوبة المهمة ، حيث يتطلب ذلك أقصى مجهود خلال تنفيذ الخطة ، كما يعمل الاقتصاد عادة دون احتياطيات .

(٣) فى ذهننا أساساً نموذج اقتصاد حساس للواردات ، وإن كان القسم ٢ يتخذ طابعاً أكثر عمومية.

القومى وفائض التصدير أو الاستيراد ، وخاصة الأثر المحتمل لفائض الاستيراد على حجم الاستثمار [١] . ويمكن وضع المعادلة الآتية :

ق — د = م — ص (١)

حيث ق تمثل الدخل الموزع (إجمالى الإنفاق) ، د = الدخل المتولد .

م = الواردات . ص = الصادرات .

ويزيد إجمالى الإنفاق عن الناتج القومى المتولد بمقدار زيادة الواردات على الصادرات . وهو بالطبع سيقل عن الدخل المتولد إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات ، وإذا افترضنا ثبات الاستهلاك المستهدف (ك) ، على الرغم من حجم التغيرات فى الإنفاق الإجمالى ، فإن ظهور فائض استيرادى ، يسمح باستثمار قدر أكبر عما تنتجه المدخرات المحلية المتوقعة (س) ، حيث :

س = د — ك (٢)

ث (الاستثمار) = ق — ك = س + م — ص (٣)

ويستخلص أحياناً من هذه المعادلة ، بطريقة تحكمية ، أن فائض الاستيراد يؤدى بالضرورة إلى زيادة الاستثمارات فى البلد المتخلف [٢] ، بيد

---

(١) عالج هذه المشكلة على نطاق واسع من بين الاقتصاديين البولنديين ج . سولدازوك .

J. Soldaczuk, "Foreign Trade & Economic Growth", Economista, No. 1, 1966.

قارن أيضاً لنفس المؤلف « النظريات الاقتصادية لجون كينز » .

"Economic Theories of J.M. Keynes", PWN, Warsaw, 1959, PP. 210-260.

(٢) إن أثر فائض الاستيراد على التعجيل بمعدل النمو عن طريق الزيادة الكية فى رأس المال المتاح لا ينطبق إلا فى حالة واحدة : عند ما تكون الأرصدة المتاحة من تكوين رأس المال المحلى غير كافية لتمويل برنامج الاستثمارات المخططة . وهذا وضع يماثل تماماً الحالة فى الاقتصاد المتخلف . ويكون الوضع مختلف كلية فى الدول المتقدمة التى توجد بها طاقات إنتاجية عاطلة : فالإنتاج المحلى يتعرض لمنافسة الواردات ويؤدى فائض الاستيراد إلى زيادة أكبر فى « رأس المال الزائد » . ويحتاج البلد المتقدم إلى فائض تصديرى لخلق الأرباح — كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات . قارن ج . سولدازوك المرجع السابق ص ٦٧ — ٦٨ . وعن دور فائض التصدير فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم ، م . كاليسكى (نظرية الديناميكيات الاقتصادية) .

M. Kalecki, "Theory of Economic Dynamics" PWN, Warszawa, 1958.

أن هذا قد لا يكون الوضع بالضرورة . فيمكن أن نفترض كذلك أن الاستثمارات المحققة سوف تساوى الاستثمارات المقدرة ، إلا أن فائض الاستيراد يؤدى إلى زيادة فى الاستهلاك ، بحيث يصبح الاستهلاك الفعلى أكبر من الاستهلاك المقدر(١) ، ويبدو أن هذا الفرض أكثر واقعية . حيث نجد أن زيادة الطاقة الاستيرادية فى كثير من الدول المتخلفة ، نتيجة لتدفق رأس المال الأجنبى ، أو الإفراج عن أرصدة العملات الأجنبية المتراكمة خلال الحرب الأخيرة ، قد تلاشت تماماً فى الواردات الإضافية غير الضرورية من السلع الكمالية .

ومن ثم ، يمكن أن نخلص إلى أن ظهور فائض استيرادى ، قد يساعد على ارتفاع معدل تكوين رأس المال فى اقتصاد متخلف . بشرط توافر سيطرة فعالة على التجارة الخارجية ، وبما يؤدى إلى استخدام الطاقة الاستيرادية الإضافية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، فى أغراض التنمية(٢) ، واستخدام الإحصاء للتحقق من تأثير مكرر فائض الاستيراد على الاستثمارات — وعلى العلاقات المتشابكة بين الدخل القومى والتجارة الخارجية — يقابل بمشاكل عملية(٣) .

إن التركيز المفرط على التحليل السابق ، القائم على المجاميع الكمية ، والذى يتصف به الأدب الكينيزى الجديد ، يؤدى إلى إخفاء وجهة أخرى من القضية لها أهمية أساسية فى التحليل الماركسى ، تلك هى وظيفة « التحويل » *

---

(١) قارن ر . ج . د . آلن « الاقتصاديات الرياضية » .

R.G.D. Allen, "Mathematical Economics", PWN, Warszawa, PP. 39-45.

(٢) يمكن نظرياً ، أن تؤدى زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية إلى توافر أموال محلية إضافية للاستثمار ، ولهذا السبب ذكرنا الأثر غير المباشر لفائض الاستيراد . إلا أنه فى الحياة العملية لا يحتمل حدوث مثل هذا التحول فى اقتصاد متخلف نظراً للإمكانيات المادية المحدودة لعملية الاستثمار نتيجة لعدم توافر السلع الرأسمالية. وقد تكون هناك حالة خاصة تتمثل فى العمل على زيادة الواردات من السلع الغذائية فى الدولة التى تؤدى فيها عدم كفاية المعروض من الضروريات إلى إعاقة التوسع فى عملية الاستثمار .

(٣) قارن الملاحظة التى أبداها هـ . نيسير ، ف . مودبليانى ، المرجع السابق ص ٣٣٤ .

(*) فى المعنى الرياضى Transformation Function .

التى تقوم بها التجارة الخارجية . فيجب أن نتذكر أن الناحية المالية لعملية التنمية تقل أهميتها كثيراً عن الناحية المادية . حيث يحد من إمكانيات النمو النقص فى وسائل الإنتاج والخامات .

ولذلك فإن ب . س . ماهالانوبيس . وفى ذهنه تجربة الهند فى التخطيط ، كان محقاً فى قوله : « إن أى شىء يمكن تحقيقه مادياً، يعتبر هدفاً مقبولا ويجب توفير التمويل اللازم له ، أما العكس . فهو غير صحيح »[١] .

فالتجارة الخارجية تستخدم لتغيير النمط السلعى للعرض الإجمالى للطيبات ، من أجل أن يتحقق فى النهاية ذلك النمط السلعى الذى يضمن تنفيذ التوزيع المستهدف للدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك . والتناسق القطاعى بين عوامل الإنتاج . وإلا فإن جزءاً معيناً من الدخل القومى يمكن أن يدخر ، ولكن لا توجد الظروف لتحويل تلك المدخرات إلى استثمارات منتجة .

إن عرض السلع الاستثمارية هو الذى يحدد مستوى الاستثمارات[٢]. كما يحدد أيضاً معدل النمو بطريقة غير مباشرة ، وبذلك فإن المشكلة هى وضع النسب الصحيحة بين المعروض من السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية .

وحتى يمكن أن نحقق فى اقتصاد مقفل . النمط المادى الصحيح للعرض كما يتطلبه توزيع الدخل القومى فى إطار سياسة اقتصادية معينة ؛ يجب أن نضع

---

(١) حديث مع ماهالانوبيس ، نشر فى جريدة تجارة الشرق الأقصى .

P.C. Mahalanobis, published in "Far East Trade", July 1961, PP. 821-822.

(٢) قارن ا . ميترا « المدخرات والسلع الاستثمارية » .

A. Mitra, "Savings and Investment Good", The Economic Weekly Annual, February 4, 1961, PP. 215-217

من الصعب الاتفاق مع رأى المؤلف بأن مستوى الادخار فى اقتصاد متخلف هو دالة لمعدل نمو المعروض من السلع الاستثمارية . غير أن هذا ينطبق تماماً على الاستثمارات ، ويكون من الملائم أن نذكر النتائج التى توصل إليها ميترا : (أ) لا تؤدى زيادة الدخل إلى زيادة تلقائية فى تكوين رأس المال. (ب) فى اقتصاد لا يمكنه الاستيراد بحرية ، يلعب تخصيص الأموال لصناعة السلع الرأسمالية أهم دور على الإطلاق فى تنظيم مستوى الاستثمارات .

فى الاعتبار المعاملات الفنية (المدخلات) ، التى تتوقف على المستويات الفنية السائدة والطاقات الإنتاجية للاقتصاد . بالإضافة إلى معاملات التراكم التى تتوقف بدورها على القرارات التى تتخذها السلطات الاقتصادية[1]. ويجب أن تكون هذه المعاملات ، فى اقتصاد مفتوح ، خاصة لكل من الإنتاج الموجه للسوق المحلية والإنتاج الموجه للتصدير ، وأن تستخدم فى تحديد احتياجات الاستيراد . بيد أن النمط السلعى النهائى للعرض ، سيكون نتيجة لتبادل السلع المصدرة بالسلع المستوردة : ويمكن تحليل المشكلة بأكملها عن طريق جداول المدخلات والمخرجات ، ويمكن من هذه الجداول استخراج معادلة المدخلات المستوردة ومعادلة نصيب الصادرات فى الإنتاج النهائى[2] .

وإذا ما استخدمنا المدخل الماركسى التقليدى ، الذى يقسم الاقتصاد إلى قسمين ، فإن وظيفة التحويل التى تقوم بها التجارة الخارجية فى اقتصاد متخلف تتخذ شكل تبادل لجزء من الأموال المخصصة للاستهلاك المحتمل بجزء من الأموال المخصصة للتراكم ، عن طريق مبادلة السلع المنتجة فى القسم (٢) بسلع القسم (١) الأجنبية[3] .

وتختلف أهمية وظيفة التحول التى تؤديها التجارة الخارجية باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية . ولا يجب أن نبسط المشكلة بأكملها، بأن نحصر دراستها

---

(١) قارن أوسكار لانج « نظرية تكرار الإنتاج والتراكم »

O, Lange, "Theory of Reproduction and Accumulation", PWN, Warszawa, 1961, P.46.

(٢) وضع أ . هيرشمان مصفوفة رياضية خاصة لتحليل الواردات فى كتابه « استراتيجية التنمية الاقتصادية » ، ١٩٥٩ .

A.I. Hirshman, "The Strategy of Economic Development", New Haven, 1959. PP. 113-114.

انظر . بابوا ، فى التطبيق العملى لتحليل المدخلات والمخرجات فى تحديد سياسة بدائل الواردات .

M. Baboa, "Some Applications of the Input-Output Models to the Argentine Economy", UN Economic Bulletin for Latin America, No 1, March, 1960, PP. 62-89.

(٣) قارن ملاحظات شارل بتلهايم بشأن التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتى خلال الخطة الخمسية الأولى .

Ch. Bettelheim, "Problems of Theory of Planning" PWN, Warszawa, 1961, PP. 127.

على أساس كمى لحصة التجارة الخارجية فى الدخل القومى ، فيمكن أن تمثل التجارة الخارجية حصة صغيرة جداً من الدخل القومى ، وفى نفس الوقت تعتمد عملية النمو اعتماداً يكاد يكون تاماً على الواردات من السلع الرأسمالية إذا لم توجد صناعة بناء الآلا ت والمعدات فى الدولة .

وتتضاءل أهمية التجارة الخارجية فى اقتصاد بدائى إلى درجة العدم ، إلا أن جميع الدول النامية قد اجتازت الآن ، كقاعدة عامة ، هذه المرحلة .

ومع تطور الاقتصاد التصديرى ينشأ هيكل مزدوج ، حيث يعتمد قطاع واحد اعتماداً كلياً على التجارة الخارجية (قطاع التصدير) ، وقطاع آخر (قطاع ما قبل الرأسمالية) لا يشارك بشكل مباشر أو غير مباشر فى التجارة الخارجية طالما أنه لا توجد خطوط اتصال بينهما .

وتؤدى جميع المحاولات التى تبذل للقضاء على الانفصال بين القطاعين إلى زيادة عدد مستهلكى السلع المستوردة ، وفى الاقتصاد المزدوج : حيث يتركز إنتاج المحصول التصديرى الوحيد فى قطاع واحد ، يكون هناك مصدر واحد للنقد الأجنبى هو « الجيب » الذى ينتج سلع التصدير ، بينما تستفيد خطط التنمية من الطاقة الاستيرادية التى تم خلقها مستهدفة تقدم الاقتصاد القومى فى مجموعه .

ويمكن أن يحدث وضع مخالف لهذا تماماً ، فى نموذج الاقتصاد التصديرى الذى يتكون من الإنتاج الواسع للتصدير (منتجات زراعية من القطاع السابق للرأسمالية على سبيل المثال) : حيث يتولد النقد الأجنبى فى القطاع السابق للرأسمالية ، بينما يستخدم القطاع الرأسمالى المتركز الحصيلة المتولدة .

وتحتل مشكلة التخصيص الإقليمى للنقد الأجنبى النادر ، أهمية كبرى فى الاقتصاد الحساس للواردات : نظراً لأن آلية التصنيع الرأسمالى تشجع على التركز الجغرافى للاستثمارات . فالمشروعات القائمة تجتذب استثمارات جديدة ، وبالتالى تخلق عملية تراكمية للتطور غير المتساوى فى « محيط » اقتصاد ما قبل الرأسمالية، يترتب عليها ظهور « جزر » للصناعة الرأسمالية ، وفيما بعد تصبح الطبقة

البورجوازية التى تركزت فى تلك « الجزر » . القوة السياسية الرئيسية فى البلاد وتتخلص من الصفوة التقليدية المرتبطة بالملاك الإقطاعيين . أو تكون تحالفاً سياسيًّا معها . ومن أهم خصائص السياسة الاقتصادية التى تطبقها « البورجوازية » استخدام النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات اللازمة للقطاع الرأسمالى ، وغالباً ما يكون ذلك فى غير صالح قطاعات الاقتصاد القومى فى المناطق التى توفر النقد الأجنبي للدولة . وبذلك نجد — على سبيل المثال — أن ولاية كيرالا فى الهند أو باكستان الشرقية أو الولايات الشرقية الشمالية فى البرازيل ، تحصل على جزء صغير من النقد الأجنبي الناتج عن صادراتها ، ومن ثم نفهم سبب المرارة ؛ والخلافات السياسية .

ويكون التغير فى النمط السلعى للتجارة الخارجية متمشياً مع التحول فى ميزان القوى بالاقتصاد القومى ، واشتراك قطاعات معينة فى التجارة الخارجية ، ويتبادل الاقتصاد البدائى — حيث يكون دور التجارة الخارجية ما زال هامشيًّا — المنتجات الطبيعية بالسلع الكمالية[1] والأسلحة . ويتخصص الاقتصاد التصديرى فى عدد صغير من السلع التصديرية (أساساً المواد الخام والسلع الغذائية) ، ولكن نطاق الواردات من السلع الاستهلاكية الكمالية يتسع بشكل ملحوظ — فيشمل المواد الغذائية الكمالية[2] والسلع الاستهلاكية — وبمرور الوقت يبدأ أيضاً فى استيراد السلع الرأسمالية .

وتكون عملية التغيرات فى النمط السلعى للواردات أكثر وضوحاً فى اقتصاد حساس للواردات، ولابد أن تؤدى أية محاولات للإسراع بمعدل النمو الاقتصادى إلى فرض قيود شديدة على الواردات الكمالية ، لصالح السلع الرأسمالية والسلع

---

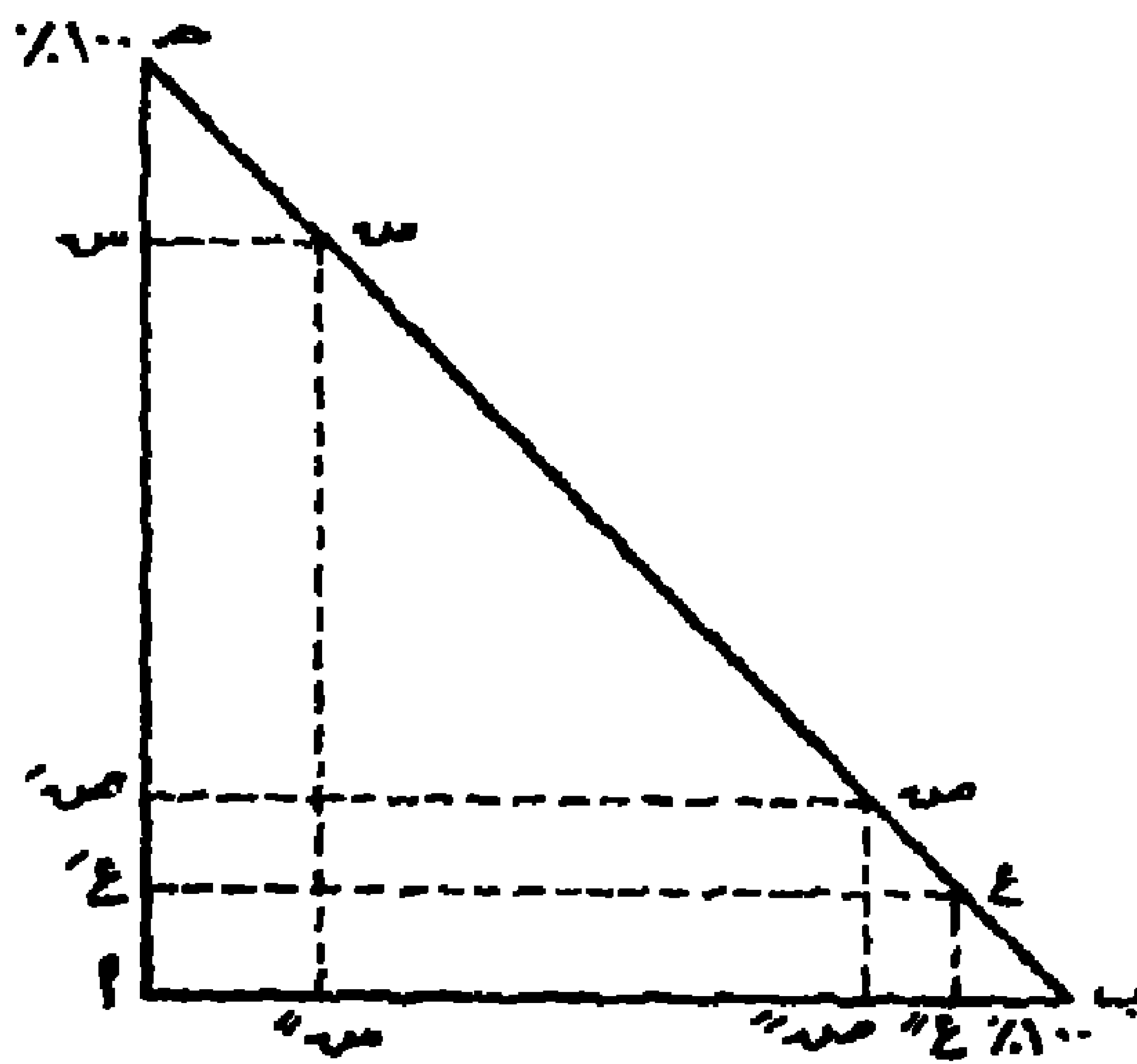
(١) كان الخرز بالنسبة للقبائل الإفريقية من سلع الاستهلاك الكمالية الباهظة الثمن ، وإن كان ذلك يبدو مثيراً للدهشة والحيرة . فالتقاء حضارتين مختلفتين كلية مع اختلاف جذرى فى المقاييس القيمية لها ، قد يؤدى — وخاصة فى حالة المواد والأشياء غير المعروفة لأحد الجانبين — إلى خلق ظروف للتبادل غير متناسبة إطلاقاً مع القيمة النسبية لهذه الأشياء فى إحدى الحضارتين .

(٢) نعنى بذلك المواد الغذائية التى تعتبر كمالية عند مقارنتها بمستويات استهلاك الطعام السائدة فى القطاع ما قبل الرأسمالى .

الوسيطة والمواد الغذائية[١] ، حتى تشبع الطلب غير المرن للصناعة النامية .

ومن ثم تؤدي عملية النمو الاقتصادي إلى تنويع النمط السلعي للواردات ، بينما تظل الصادرات ، من الوجهة العملية ، على ما هي عليه ، نتيجة لأن الوضع غير الملائم في الأسواق العالمية الرأسمالية ، يمنع دخول الصادرات الجديدة للبلدان النامية[٢] . وإذا ما اعتبرنا أن نصيب المنتجات الصناعية في الإنتاج والتجارة الخارجية معياراً للتقدم ، فيمكن القول بأن تكوين الواردات في دولة متخلفة هو أكثر تقدماً من تركيب الإنتاج ، على حين أن هيكل الصادرات هو أقلها تقدماً .

ويوضح ذلك الشكل رقم ٣ ، حيث تقاس على الخط ا جـ مساهمة السلع الصناعية ، وعلى الخط ا ب مساهمة السلع غير الصناعية في كل من الواردات س والإنتاج ص والصادرات ع .



شكل رقم (٣)

نمط التغيرات في التركيب السلعي للواردات والإنتاج والصادرات في الدول النامية

وعلى ذلك فإن الأحداثيات أ سَ ، أ صَ ، أ عَ ، تعبر عن النسبة المئوية

---

(١) البترول والحبوب بشكل خاص . فالزراعة المتخلفة غير المتوازنة في قطاع ما قبل الرأسمالية لا يمكنها أن توفر الغذاء الكافي للطبقة العاملة في المدينة ، ويزيد من تلك المصاعب ويضخمها ، النمو السريع والكبير للمدن في أغلب البلدان المتخلفة .

(٢) هذا الوضع هو أحد المعطيات الأساسية لنموذج الاقتصاد الحساس للواردات .

لحصة السلع الصناعية . والأحداثيات الأفقية ا سً ، أ صً ، أ عً . تمثل النسبة المئوية لحصة السلع غير الصناعية .

وبالطبع نجد أن :

أ سَ + أ سً = أ عَ + أ صَ + أ صً = ١٠٠ ٪

وفى المرحلة الأولى تتكون ع (الصادرات) من السلع الأولية فقط ، س (الواردات) من المنتجات الصناعية أساساً — بينما ص (الإنتاج) يتكون أساساً من المنتجات الزراعية والمواد الخام ، ومع تطور البلد تتقدم ص إلى أعلى على الخط ب ج ، وتتناقص الاختلافات فى الأنماط السلعية بين ص ، س ، ويساعد على ذلك أن س قد تتجه إلى أسفل نتيجة : ١ — ظهور طلب غير مرن على المواد والسلع الغذائية كما سبق أن نوهنا بذلك . ٢ — الاستبعاد التدريجى للسلع الاستهلاكية الصناعية من قائمة الواردات — بالرغم من أن زيادة الواردات من السلع الرأسمالية قد توازن من هذا الاتجاه . وبذلك سوف تكون عملية إزالة الاختلافات بين الأنماط السلعية للواردات س والإنتاج ص ، أكثر وضوحاً فى نموذج حساس للواردات عنها فى نموذج اقتصاد تصديرى .

وفى لحظة معينة فإن ص يمكن أن تسبق س وتتجاوزها ، كما تتحرك ع إلى أعلى بسرعة فى الاقتصاد الحساس للواردات حيث تعطى أهمية خاصة لمسألة تنويع الصادرات . وعلى كل حال فإن التغيرات فى النمط السلعى للصادرات (ع) ، تكون بطيئة جداً فى جميع البلدان النامية ، حتى تلك التى تحقق خطوات سريعة نحو التصنيع . فهى تتوقف على تحقيق تقدم ملموس فى التصنيع من جهة ، وعلى الإرادة القوية والتصميم على إعادة صياغة السياسات التجارية من جهة أخرى[1] .

---

(١) يمكن تطبيق النموذج المشار إليه فى حالة الدول الاشتراكية أيضاً : فقد بلغت بولندا مستوى من التطور تخطى فيه النمط السلعى للإنتاج نمط الواردات . بيد أن المشكلة العاجلة تتمثل فى تحسين التركيب السلعى للصادرات البولندية . وقد أثبتت تجربتنا أن ذلك صعب للغاية ، حتى فى ظل الظروف المواتية الاستثنائية التى خلقها تقسيم العمل الدولى بين الدول الأعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة .

وعلى أساس المناقشة السابقة القائمة على النماذج (١) . يمكن أن ندرس الآن مشكلة اختيار استراتيجية للتنمية فى اقتصاد حساس للواردات .

٣ – استراتيجية التنمية لاقتصاد حساس للواردات :

إن الاستراتيجية التى تهدف إلى إنقاص نصيب التجارة الخارجية فى الدخل القومى ، يمكن تعريفها بأنها استراتيجية متحيزة ضد التجارة . وعلى كل حال فإن ذلك لا يعنى بالضرورة الاتجاه بأقصى سرعة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى بالمعنى المتفق عليه للكلمة(٢) .

ويتطلب تخطيط التنمية فى اقتصاد حساس للواردات محاولة رفع معدل النمو إلى أقصى حد ممكن ، فى ظل مستوى معين من التجارة الخارجية ، ولا يجب أن يعتبر ذلك مرادفاً لمحاولة خلق نظام اقتصادى مقفل ، أو اعتبار التجارة الخارجية كمجرد صمام أمان يمكن الدولة من مبادلة فائض إنتاجها بالسلع المطلوبة التى يشح عرضها(٣) ، وعلى الدولة النامية ، فى محاولتها حل القضايا الأساسية للتنمية كما فرضتها الظروف الموضوعية ، ألا تترك أية فرصة لزيادة صادراتها ، أو الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة ومعقولة من تقسيم العمل الدولى . وبينما نجد أن السياسة الراسخة للاكتفاء الذاتى ، تنظر إلى التجارة الخارجية على أنها ظاهرة عابرة وتسير نحو التقلص ؛ تهدف الاستراتيجية موضع الدراسة إلى توسع التجارة الخارجية إلى أقصى حد ممكن (أى جعلها تبلغ الحد الأعلى الذى تفرضه العوامل

---

(١) المناقشة الواردة أعلاه لا يقصد بها إلا توضيح اتجاهات معينة فيما يتعلق بالتكوين السلعى للتجارة الخارجية للدول النامية . وليس من المجدى تجاهل التنوع الكبير فى الأوضاع القائمة فعلا باستخدام عدد محدود من النماذج . فمثلا نجد أن نصيب المواد الغذائية فى واردات دول نامية معينة قد تراوح من ٩,٦٪ إلى ٣٥,٥٪ فى عام ١٩٥٣ ، ونصيب المواد الخام الزراعية من ٠,٧٪ إلى ٢٣,١٪ ونصيب الوقود من ٣,٦٪ إلى ١٨,٤٪ ، ونصيب الآلات من ١١,١٪ إلى ٣٨,٨٪ ، ونصيب المنسوجات من ١,٧٪ إلى ٢١,٩٪ . (جميع الأرقام مستقاة من كتاب ب . ل . ياتيس) .

(٢) قد تظهر بعض الدول الكبرى اتجاهات نحو الاكتفاء الذاتى فى المرحلة الأولى للتصنيع ، خاصة إذا كانت الظروف السياسية الخارجية غير موائية .

(٣) قارن شارل بتلهايم ، المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

الخارجية) ، وتحاول فى نفس الوقت ، أن تضمن معدلا لنمو الدخل القومى أسرع من معدل نمو الواردات ، أو على الأقل تجعل معامل الاستيراد فى أدنى مستوى له [١] .

ولنناقش إذن ـ المشكلتين التاليتين : فمن جهة ، تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مربح ومعقول [٢] ، ومن جهة أخرى ، تحقيق أقصى معدل للنمو فى ظل طاقة استيرادية معينة .

وإذا تغاضينا عن التقلبات فى نسب المبادلة ومشكلة القروض [٣] ، فإن الطريقة الوحيدة للتوسع فى الطاقة الاستيرادية هى فى زيادة الصادرات ـ التى يمكن تحقيقها إما بواسطة زيادة الصادرات التقليدية أو بالتوسع فى مبيعات المنتجات الجديدة .

ويجب على البلد المتخلف فى كلتا الحالتين ، أن يبحث عن أسواق جديدة لزيادة حجم الصادرات ، ويكاد يكون هذا الأمر حاسماً بالنسبة للتوسع فى الصادرات التقليدية ، وكقاعدة ، يمكن ضمان زيادات بسيطة فى الصادرات إلى الأسواق التقليدية عن طريق تحسين الأساليب الفنية للتسويق ، والدعاية

---

(١) يمكن ملاحظة الهبوط المستمر لنصيب التجارة الخارجية من الدخل القومى ، فى الدول التى تسير بها عملية التصنيع بمعدل سريع . ففى البرازيل مثلا ، انخفضت حصة الصادرات إلى إجمالى الإنتاج من ١٩،٧٪ فى ١٩٣٩ إلى ٦،٩٪ فى عام ١٩٥٧ (بلغ المتوسط خلال ١٩٥٤ — ١٩٥٧ نسبة ٧،٤٪) ، بينما كانت الواردات تمثل ١١،٨٪ من إجمالى الإنتاج فى ١٩٣٩ ، ١٢،٥٪ فى ١٩٥٧ (كان المتوسط ١٢،٧٪ من السنوات ١٩٥٤ — ١٩٥٧) وذلك طبقاً للإحصائيات التى أعلنتها مؤسسة جيتليوفارجاس "Getulio Vargas" Foundation .

(٢) الافتراض المبدئى لنموذج اقتصاد حساس للواردات هو أن الطلب الخارجى غير مرن كلية . ولكى نجعل مناقشتنا أكثر واقعية ، يكون من الضرورى الإقلال من جمود هذا الافتراض .

(٣) يعتبر وضع حد أعلى للقروض التى يمكن قبولها دون إثقال كاهل الاقتصاد القومى ، من المشاكل الحساسة أيضاً فى تخطيط التنمية الاقتصادية . كما أن السياسى الذى يتعين عليه أن يقيم « التكاليف » السياسية لمثل هذه العملية يكون فى وضع أكثر صعوبة . والبلدان النامية سواء فى مجال السياسة الخارجية أو التخطيط الاقتصادى ، كثيراً ما تخضع لإغراء حل مشاكلها العاجلة ، وقد يكون ثمن ذلك مواجهة صعوبات أشد ضخامة فى المستقبل ، إلا أنها تكسب بضع سنوات من الراحة .

التجارية المركزة ، أو التفاوض لوضع بعض التنظيمات التفضيلية المتبادلة ، كما يحتمل أن يؤدى نمو السكان فى الدولة المستوردة إلى زيادة حجم الصادرات . وعلى كل حال ، فإن القضية الحقيقية من الوجهة العملية . هى فى زيادة حجم التجارة مع الدول الاشتراكية ، وفى التركيز على التجارة فيما بين الدول النامية .

ونظراً لأننا قد ناقشنا مطولا ، كلا الاحتمالين فى الإسقاطات الواردة بالفصل الخامس ، فسوف نكتفى ببعض الملاحظات العامة .

إن الإمكانيات المفتوحة أمام الدول النامية نتيجة للتطورات الاقتصادية السريعة ، لا تتمثل فقط فى زيادة الطلب على صادراتها التقليدية ، بل كذلك فى إمكانية تحويل العلاقات التجارية إلى اتفاقيات وعقود طويلة الأجل : وبذلك يدخل عنصر مطلوب ألا وهو التخطيط والاستقرار فى مجال التجارة الخارجية . ومن المهم أيضاً ، أن تبدأ البلدان النامية فى شراء السلع الرأسمالية من الدول الاشتراكية على أساس الدفع الآجل ، طالما أنها تقبل عادة السلع لسداد القروض .

وبذلك يمكن أن تخلق واردات السلع الرأسمالية من الدول الاشتراكية إمكانيات التوسع فى الصادرات التقليدية إلى تلك الأسواق .

وعموماً لا يمكن للدول النامية أن تتوقع زيادة كبيرة فى مبيعاتها من صادرات السلع التقليدية إلى البلدان الأخرى فى العالم الثالث ، نظراً لتشابه وتوازى الأنماط السلعية لإنتاجها . بيد أن هناك مجالا للقضاء على الوسطاء وتحويل مصادر مشترياتها من البترول والقطن ، والحبوب ، والمعادن الأساسية والمطاط إلى مصادر أخرى . ومع التقدم فى عملية التصنيع ، سوف تحتاج الدول النامية إلى مزيد من المواد الأولية والسلع الوسيطة ، التى لابد أن تؤدى إلى زيادة التجارة فيما بينها[1] . إلا أن الوضع السائد فى الأسواق الرأسمالية التى تسيطر عليها

---

(١) كانت التجارة فيما بين الدول النامية تمثل ٢٢٪ من إجمالى صادراتها فى عام ١٩٥٩ ، وتغطى ٥٦٪ من طلبها على السلع الأولية .

الاحتكارات يؤدى إلى إضعاف إمكانيات مثل هذا التطور ، بالإضافة إلى السياسات التى تتبعها القوى الإمبريالية . ويظهر ذلك بكل وضوح فى سياسة الولايات المتحدة بالنسبة لصادراتها من الحبوب والقطن وفائض السلع الأخرى إلى البلدان المتخلفة .

وبذلك لا يجب أن نتوقع أن تؤدي التحولات فى التوزيع الجغرافى للتجارة إلى تحسن ملموس فى وضع البلدان المتخلفة . إلا أن مثل هذه التحولات لها أهميتها — كما يلاحظ س . باتل بالنسبة للهند — حيث إنها لا تحتاج إلى استثمارات خاصة ، وبالتالى يمكن تحقيق بعض النتائج بشكل أسرع وتكلفة أقل ، عما هو الحال بالنسبة للتغيرات فى النمط السلعى للصادرات .

وبناء عليه ، ينصح باتل سلطات التخطيط الهندية ، بأن تستخدم تنويع الاتجاهات الجغرافية للتجارة كاستراتيجية تصدير فى المدي القصير ، بينما تتمثل استراتيجية المدى الطويل فى تغيير النمط السلعى للصادرات ، بما ينطوى عليه كذلك من تغييرات فى الهيكل بأكمله[1] .

ما هى إذن البنود الجديدة التى يجب أن تدخل فى نطاق السلع التى تصدرها دولة نامية ؟

يمكن أن تكون فى كثير من الحالات مواد خام جديدة . وكلما كانت الدولة أقل تقدماً ، كلما كانت الفرصة أكبر للكشف عن مصادر تعدينية جديدة ، يمكن استغلالها دون استثمارات مرتفعة التكلفة أو طويلة الأجل . ومن الواضح إذن أن هذا يمكن أن يحدث فى أغلب البلدان المتخلفة ، وقد يحدث عكس ذلك فى تلك الدول التى بدأت فعلا طريق التصنيع : فسوف تستوعب السوق المحلية المزيد من المواد الخام ، ولا يمكن تبرير قيام الدولة النامية بمشروعات تعدين تحتاج إلى رءوس أموال ضخمة أكثرها مستورد ويكون

---

(١) قارن س . باتل « استراتيجية التصدير للعقد القادم » .

S.J. Patel,"Export Strategy for the Next Decade", The Economic Weekly, Special Number, July 1961, PP. 117-118.

إنتاجها موجهاً نحو التصدير ، إلا فى حالة عدم وجود فرصة لاستثمارات أكثر نفعاً فى مجال بدائل الواردات : بيد أن المقارنة المبسطة لفعالية الاستثمارات البديلة ليست كافية . ويجب أن نتذكر . أن البدء بصناعة بدائل الواردات ، تساعد على الإقلال من تعرض الاقتصاد القومى لتقلبات الأسعار فى السوق العالمية ، وهو غير الوضع فى الإنتاج الأولى الموجه نحو التصدير ، ومن ناحية أخرى فإن البدء فى إحلال الواردات يتطلب نقداً أجنبياً لتمويل الواردات من المعدات ، بينما أن الاستثمار فى إنتاج المواد الأولية الموجه نحو التصدير ، ينتج عنه بعد فترة من الزمن ، متحصلات إضافية من النقد الأجنبى يمكن بواسطتها سداد القروض التى عقدت لاستيراد الآلات والمعدات .

وتبذل دول نامية كثيرة مجهوداً يستحق الثناء فى إحلال المنتجات نصف المصنوعة محل صادرات السلع الأولية (إحلال الزيوت المصنعة محل صادرات الحبوب الزيتية على سبيل المثال) ، فهى لا تتطلب فى معظم الحالات ، قدراً كبيراً من الاستثمارات . ويتمثل العائق الرئيسى هنا فى السياسات التجارية للقوى الرأسمالية الصناعية ، ويكون الوضع أكثر تعقيداً فى حالة تصنيع الحديد والمعادن غير الحديدية ، نظراً لأن إحلال صادرات المعادن الأساسية والحديد الزهر أو الصلب ، محل صادرات الخامات المعدنية . يحتاج إلى القيام بمشروعات صناعية ضخمة[1] .

والدول النامية الأكثر تقدماً فى عملية التصنيع يراودها الأمل فى تنشيط صادراتها من المنتجات الصناعية إلى كل من المناطق الصناعية والمتخلفة ، كما أكدت اللجنة الاقتصادية لأوربا التابعة للأمم المتحدة ، الحاجة إلى تغيير

(١) بدأت بعض الاحتكارات الغربية فى إنشاء مصانع للألومنيوم فى أفريقيا ، بيد أن هذا لا يعنى أنها قد عكست من سياستها القائمة على استمرار بقاء البلدان النامية مورداً للسلع الأولية لأطول فترة ممكنة . وقد أقيمت هذه المشروعات نتيجة لعملية حسابية تجارية بسيطة ؛ فالعنصر الأساسى المستخدم فى إنتاج الألومنيوم هو الطاقة الكهربائية ، ومصادر المياه فى أفريقيا تجعل تكلفة إنتاجه أرخص منها فى أوربا أو الولايات المتحدة . وهذا هو السبب فى أن تكلفة إنتاج الألومنيوم فى أفريقيا منخفضة للغاية .

الوضع السابق فى هذا المجال وهو ما ورد بالإسقاطات التى استعرضناها فى الفصل الخامس .

أما بالنسبة لأسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فإن الدول النامية تعتمد على إمكان تصدير السلع التى تعتمد على انخفاض تكالفة العمل ، وهى أساساً المنسوجات وبعض المنتجات الهندسية الخفيفة — الدراجات وماكينات الحياكة والمراوح الكهربائية وغيرها .

ويوجد فعلا لدى بعض الدول فائض ملحوظ من الطاقة الإنتاجية فى الفروع المذكورة ، وذلك بعد إشباع الطلب المحلى ، وتأمل الدول النامية أن تنجح فى منافسة القوى الصناعية ، نتيجة لانخفاض الأجور ، وارتفاع نسبة المستخدم من العمل فى إنتاج هذه السلع ، حتى بعد عمل حساب الاختلافات فى إنتاجية العمل ، وبمعنى آخر فإنها تأمل فى إعادة تجربة اليابان خلال فترة ما بين الحربين .

ما هى الآفاق المهيئة لظهور أمثلة جديدة لتجربة اليابان (New Japans) بشكل سريع فى السوق العالمية الرأسمالية ؟ يبدو أنها ضئيلة فى أغلب الاحتمالات [١] .

فأولا هناك اختلافات هامة وعديدة بين التكوين الداخلى لليابان وبين دول العالم الثالث اليوم [٢] ، وثانياً تغيرت الظروف فى الأسواق العالمية بالنسبة للسلع الصناعية الاستهلاكية . فنجد أن إنتاج تلك السلع يتسع وتطبق عليه الأساليب الحديثة بصفة مستمرة فى الدول المتقدمة ، بينما تقام المصانع فى الدول الأقل تقدماً ، وبذلك تصبح المنافسة أشد حدة ، ومن المحتمل أن تنخفض المبيعات من بعض السلع التقليدية كالمنسوجات على سبيل المثال .

---

(١) نتغاضى هنا عن الحالات الفردية المنعزلة وعديمة الأهمية مثل هونج كونج وبورتوريكو . عن بورتوريكو ، قارن ج . هارنج « التجارة الخارجية كمحرك للنمو »
J.E. Haring, "External Trade as an Engine of Growth", Economia Internazionale, February, 1961, PP.97-120.

(٢) عن الحالة الفريدة لليابان ، قارن كتاب المؤلف « أنماط القطاع العام فى اقتصاد متخلف »

كما أن هناك اتجاهاً نزولياً فى نصيب السلع الصناعية الاستهلاكية من التجارة العالمية[١] ، وذلك باستثناء المبادلات الأفقية للسلع التى تنتمى إلى نفس المجموعة بين أكثر الدول الصناعية تقدماً .

وكان هيكس محقاً فى تعقيبه « يبدو فى الواقع أن هناك ميلا فى التجارة العالمية لأن تتخذ هيكلا تصبح فيه المبادلات عبارة عن تبادل السلع الرأسمالية مقابل الخامات ؛ السلع الرأسمالية مقابل سلع رأسمالية أخرى ، والخامات مقابل خامات أخرى ، فكل دولة تحاول أن تصنع سلعها الاستهلاكية محلياً . ولكنها تعتمد على التجارة لتوفر لها الخامات التى تحتاجها . والسلع الرأسمالية التى لا يمكن لها أن تصنعها بالكميات المطلوبة ، إلا بتكلفة مرتفعة جداً [٢]» .

وفى مثل هذه الظروف ، فسوف لا يمكن تحقيق زيادة ملحوظة فى صادرات السلع الاستهلاكية الصناعية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، إلا إذا قررت الأخيرة ، لأسباب سياسية ، أن تساعد الاقتصاديات المتخلفة عن طريق فتح أسواق لصادراتها ، وكما هو معروف فقد نوقشت ، هذه المسألة

---

(١) قام ا . سفينلسون فى دراسته « ركود ونمو الاقتصاد الأوربى » ، بتحليل نصيب مجموعات سلعية معينة من صادرات المنتجات المصنوعة لسبع دول صناعية فى أوربا والولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩١٣–١٩٥٠ . وكانت النتائج التى توصل إليها هى وجود اتجاه صعودى بالنسبة للآلات ومعدات النقل – حيث ارتفع نصيبها من ١٥٫٨٪ إلى ٣٨٫٨٪ – وظلت المعادن والكيمويات على نفس المستوى – ٢٦٫٦٪ ، ٢٦٫٢٪ على التوالى – بينما انخفض نصيب المنسوجات والبنود المتنوعة الصناعية من ٥٧٫٦٪ إلى ٣٥٪ . كما أن الاتجاه نحو البدء فى إنتاج المنسوجات والمنتجات الصناعية الأخرى لتحل محل الواردات ، يحدث أيضاً فى أكثر الدول النامية تصنيعاً . فقد انخفض نصيب تلك المنتجات من واردات المصنوعات من ٥٥٫٤٪ إلى ١٢٫٣٪ فى الأرجنتين ، ومن ٤٧٫٣٪ إلى ١٢٫٦٪ فى البرازيل ، ومن ٧٥٫٤٪ إلى ١٩٪ فى تركيا ، ومن ٧٦٫١٪ إلى ٣٨٪ فى مصر ، ومن ٦٧٫١٪ إلى ٢٦٫٨٪ فى الهند وباكستان معاً .

I. Svennilson, "Stagnation and Growth in European Economy", UN, Geneva, 1953, I.

(٢) هيكس « دراسة فى الاقتصاديات العالمية » المرجع السابق ص ١٨٥ .

J.K. Hicks, "Essay in World Economics", op. cit., p. 185.

إن الطلب غير المرن على المواد الغذائية المستوردة ، والذى سبق أن ناقشناه ؛ هو موضوع آخر كلية : ولا يمكن تغيير الوضع إلا بإجراء تحول هيكلى جذرى للزراعة فى البلدان النامية .

على نطاق متسع داخل « الجات » . وباستثناء بعض الخطوات « المظهرية » ؛ من المشكوك فيه أن تغير القوى الصناعية المتقدمة بشكل أساسى من موقفها فى هذا المجال ، خاصة أن الواردات من اليابان تلعب دوراً كبيراً .

كما لا يمكن لدول العالم الثالث أن تعتمد على توسع كبير فى صادرات السلع الصناعية الاستهلاكية إلى الدول الاشتراكية ، حيث تتوافر لدى الدول المذكورة طاقات إنتاجية ضخمة فى صناعة النسيج ، كما تتوقع زيادة صادراتها من السلع الهندسية الخفيفة ، بيد أن كل ذلك لا يعنى أن تلك الصادرات سوف لا تنمو على الإطلاق ، وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن نتوقع حلول السلع نصف المصنوعة محل المواد الخام الجديدة التى تصدر حالياً إلى الدول الاشتراكية .

ومن ثم فإن السوق ذات الإمكانيات الوحيدة للتوسع السريع فى مبيعات السلع الصناعية هى الدول النامية نفسها ، ومن الناحية النظرية ، يمكن للدول النامية أن تزيد من التبادل التجارى فيما بينها زيادة كبيرة ، إذا توفرت ظروف خاصة وتهيأت الحماية للأسواق . إن الدول النامية لديها بالفعل فائض كبير من الطاقة الإنتاجية فى بعض الفروع وخاصة صناعة المنسوجات ، بيد أننا يجب ألا نبالغ فى تقدير الإمكانيات الناجمة عن الاتجاه الملحوظ نحو التكامل الإقليمى فى العالم الثالث . فالعوامل التالية تحد بشكل خطير من نطاق مثل هذا التكامل :

١ — لا تتوافر لدى دول كثيرة فوائض للتصدير وطاقات إنتاجية عاطلة[1]، إلا فى فروع معينة من الصناعة ، هى غالباً نفس الفروع ، فنجد أن بعض الدول النامية يمكنها على سبيل المثال أن تزيد من صادرات المنسوجات زيادة كبيرة ، وبالتالى نواجه فى الواقع ، بدلا من التكامل ، بمنافسة خطيرة .

٢ — إن التكامل القائم حالياً بين الاقتصاديات النامية — على الرغم من صغره — لا يحدث بالضرورة فى المناطق التى يؤدى قربها الجغرافى أو ارتباطاتها

---

(١) نعنى فى هذا المجال الفائض التصديرى الصافى وليس مقايضة نفس السلع ، وإن كانت هذه عملية مرغوبة فى حد ذاتها .

السياسية إلى تكوين مناطق للتجارة الحرة أو أسواق مشتركة . ومن ثم ، فإنه من وجهة نظر التكامل الاقتصادى ، يمكن أن نتصور أن تحقيق التعاون الاقتصادى بين المراكز الصناعية فى الهند وإفريقيا الشرقية ، أو المراكز الصناعية فى الأرجنتين والبرازيل وبين إفريقيا الغربية ، سيكون أيسر من قيام الأسواق المشتركة بين دول أمريكا اللاتينية ، أو الدول الأعضاء فى مجموعة « الدار البيضاء » ، أو دول جنوب شرق آسيا .

٣ — تتعرض صادرات الدول النامية إلى الدول الأخرى فى العالم الثالث ، لمنافسة منتجات الدول الرأسمالية المتقدمة بالإضافة إلى الصادرات من الدول الاشتراكية ، ومن غير المتوقع أن تقوم غالبية الدول النامية بعمل تمييز صريح ضد سلع المناطق الصناعية ، نظراً لأن علاقاتها التجارية مع القوى الرأسمالية المتقدمة ، ما زالت لها أهمية حاسمة . فهى تتجنب أية خطوات فى سياستها الاقتصادية ، قد تجلب إجراءات انتقامية .

٤ — وأخيراً يجب أن ندرك أن الصراع بين مصالح المناطق الصناعية المتقدمة والأقل تقدماً ، داخل إطار التعاون الإقليمى ، سوف يزداد قوة فى المستقبل ، ويمكن ملاحظة ذلك فعلاً فى منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية L.A.F.T.A.[1]

ومن ثم يبدو أنه من المستبعد حدوث توسع ملموس فى الصادرات عن طريق تنويع السلع المباعة إلى الخارج حتى إذا أدخلنا السلع الصناعية الاستهلاكية ؛ إلا أنه يجب بذل كافة الجهود للاستفادة من جميع الفرص المتاحة فى هذا المجال ، خاصة وأن إقامة هذا النوع من الصناعة التصديرية ، لا يحتاج فى كثير من الحالات إلى استثمارات من نوع خاص .

---

(١) أولت اللجان الإقليمية للأمم المتحدة ، خلال فترة الثلاث سنوات الأخيرة أو ما يقارب ذلك ، قدراً كبيراً من الاهتمام إلى التكامل الإقليمى ، وينعكس ذلك فى العديد من التقارير والمطبوعات التى تصدرها الأمم المتحدة . وقد تعرض ر . س . آلن ، للمشكلة ولخصها فى صورة تشاؤمية وإن لم تكن غير واقعية .

R.C. Allen, "Integration in Less Developed Areas",Kyklos, vol. XIV, 1961, PP.315-36

وليست العوامل التكنولوجية ولا الأسعار غير التنافسية ، هى التى تمنع التوسع فى التجارة ، بل هى عوائق ذات طبيعة سياسية ؛ وفى هذا ما يفسح مجالا للدول النامية أن تتفاوض للحصول على بعض الامتيازات من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وأن تستفيد من الجو الدولى العام الذى خلقته المنافسة السلمية بين الاشتراكية والرأسمالية .

ولنناقش أخيراً الآفاق المرجوة لزيادة الصادرات من السلع الرأسمالية والمنتجات نصف المصنوعة التى تنتجها الصناعات الثقيلة .

تبدو الفكرة فى حد ذاتها ، لأول وهلة محيرة ، فكيف يمكن لدولة أن تفكر على الإطلاق فى تصدير سلع هى فى مسيس الحاجة إليها ، ويقل عرضها إلى المدى الذى يحد من المعدل الإجمالى للنمو ؟

وهل يكون فى مقدور البلدان النامية أن تسيطر على المشاكل الخاصة بتجارة السلع الرأسمالية وأن تنضم إلى المجموعة المحتكرة من مصدرى السلع الاستثمارية ؟

من الواضح أن مثل هذه الصادرات لن توجد فى أغلب الحالات ، خلال المدى القصير ، نظراً لانعدام الجهاز الصناعى الملائم ، كما أن الوضع سيظل دون تغيير لفترة زمنية طويلة فى كثير من الدول ، خاصة الصغيرة منها ، بيد أن القضية يمكن ، ويجب أن تناقش بالنسبة للدول النامية التى تتوافر لديها ظروف التصنيع ، سواء فيما يتعلق بنطاق القرارات الاستثمارية ، أو فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية التى تهدف فى المدى الطويل ، إلى خلق أسواق تصدير للسلع الرأسمالية[1] ، تتمتع بالحماية .

وبالطبع سوف تكون تلك الاستثمارات أساساً ، بهدف البدء فى صناعة بدائل الواردات من السلع الإنتاجية[2] . وعلى المخطط أن يضع فى اعتباره منذ البداية احتمالات المبيعات الخارجية ، لتحقيق وفورات الحجم والاستخدام الأقصى

---

(١) لا نتحدث هنا عن الصادرات الصافية لهذه المجموعة من السلع ، بل عن تغطية جزء على الأقل من مشتريات السلع الرأسمالية عن طريق مبيعات سلع مماثلة .

(٢) سوف نناقش هذه المشكلة فى القسم التالى .

للطاقة الإنتاجية القائمة . فى حالة ما إذا كانت مثل هذه الطاقات مخططة بما يفوق الطلب المحلى الجارى ، وهو ما يحدث كثيراً فى البلدان النامية (فى الصناعة المعدنية على سبيل المثال)[1] .

إن كل الأهمية التى يمكن أن تعزى لمشروعات التكامل الإقليمى لا قيمة لها ، إلا إذا وقعت على آفاق مرجوة فى الأسواق الأجنبية لمنتجات الصناعة الثقيلة . والمشكلة الأساسية لمثل هذه المشروعات لا تتمثل فى إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية ، بل فى إعادة تشكيل تقسيم العمل الدولى والتنسيق بين الخطط الاقتصادية ، والاتفاق على سياسات الاستثمار ، بهدف تجنب الازدواج غير الضرورى فى الاستثمارات ، وفى نفس الوقت لضمان الحجم الأمثل للمشروعات الصناعية الجديدة[2].

---

(١) يقرر ج . هيكس ، ويحق ، أن صادرات منتجات الصناعة الثقيلة ، هى نظرياً ، الإمكانية الوحيدة الباقية أمام البلدان المتخلفة . ولكن يستطرد قائلا بأن ذلك غير ممكن عملياً ، لأن إنتاج مثل هذه السلع يتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ويتوقف على الوفورات فى الحجم (هيكس المرجع السابق ص ١٨٧ — ١٨٨) . فعلى فرض أن الصناعة الثقيلة سوف تقام على أى حال ، لا بغرض التصدير حتما ، ولكن لصناعة بدائل الواردات ، وأن وفورات الحجم يمكن ضمانها عن طريق أسواق التصدير المتمتعة بالحماية ، فإن اعتراضاته تصبح عديمة الجدوى . ومع ذلك يجب أن نتفق مع هيكس على أن مثل هذه الإمكانيات تمثل مصاعب عملية ضخمة .

(٢) قارن ما ذكره ب . ن جانجولى « إذا أمكن لمجموعة من الدول غير الصناعية المتجاورة أن تتفق على تنسيق خططها الاقتصادية على أساس المنافع المتبادلة ، وأن تمد كل منها الأخرى بما يعوض القصور فى بعض النواحى الاقتصادية ، بدلا من الاندفاع نحو الاكتفاء الذاتى فى وحدات صغيرة غير اقتصادية ، تنطوى على ازدواج باهظ التكاليف وغير ضرورى فى الطاقة الصناعية أو الزراعية . كان ذلك مدعاة لكل تأييد » . (التجارة بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية) .

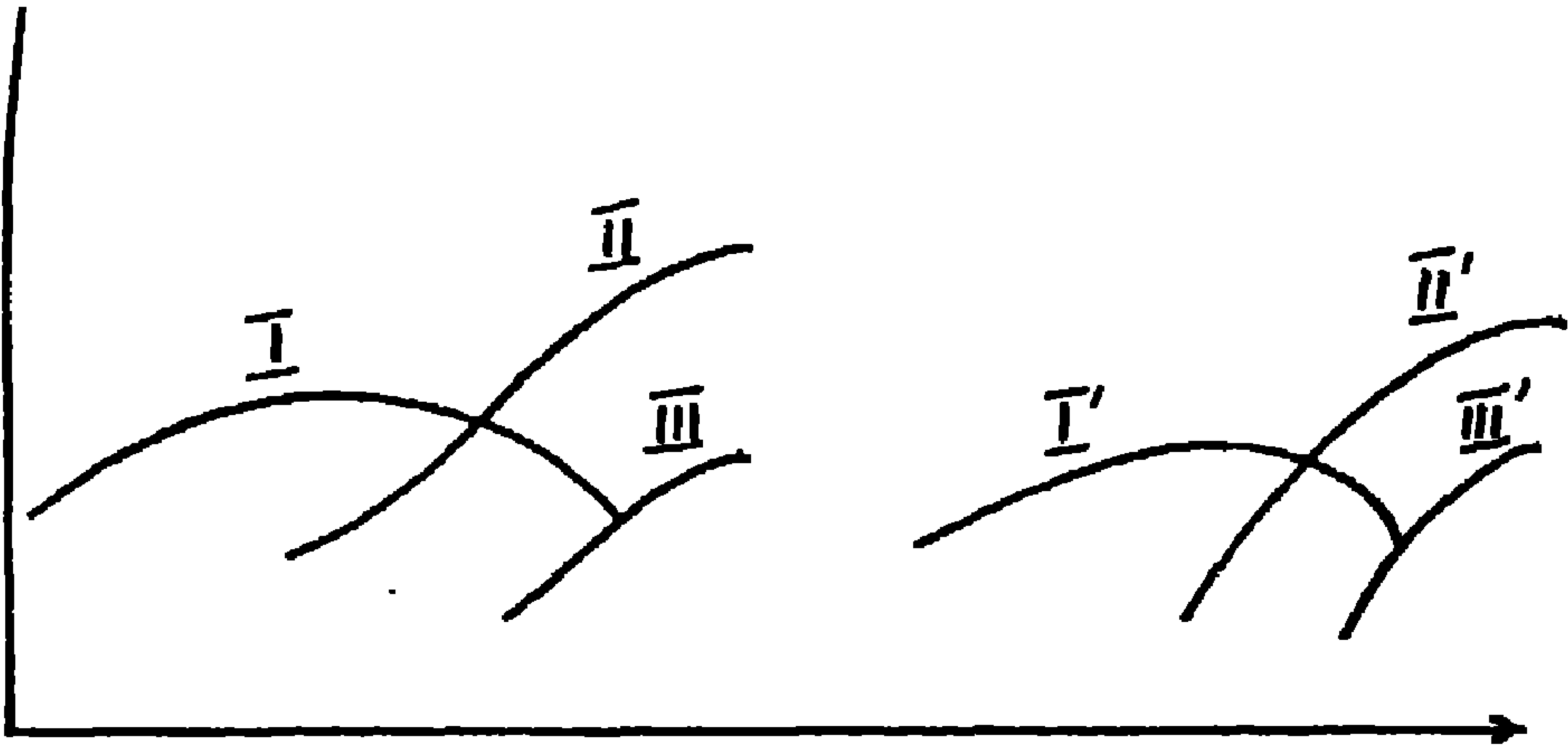
B.N. Ganguli, "Trade between Industrial and Non-Industrial Countries", Economic Weekly Annual, Bombay, February 4, 1961, P. 221.

ويزداد عدد الزعماء السياسيين فى دول آسيا وأفريقيا ، الذين ينادون بآراء مماثلة أو على الأقل يعلنون موافقتهم عليها . قارن على سبيل المثال التصريح الهام لديورى‌هامانى "Diori Hamani" رئيس جمهورية النيجر : « تبدأ كل بلد من بلادنا بعد حصولها على الاستقلال فى برنامج التصنيع . وتؤدى مجهوداتنا — =

ومن الصعوبة بمكان تنفيذ مثل هذا البرنامج ، بل ومن المستحيل إطلاقاً تحقيق ذلك دون إدخال التخطيط الشامل فى البلاد المعنية ، ولكن ليس هذا شرطاً كافياً بعد ، فسوف يستغرق تحقيق بعض النجاح فى تخطيط تقسيم العمل الدولى مجهود سنوات عديدة ، وتظهر التجربة التاريخية للدول الاشتراكية ، وخاصة التحولات الأخيرة داخل مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة ، أن ذلك لا يمثل بأى حال فكرة خيالية ، طالما توافرت الظروف السياسية المواتية لتنفيذ ذلك .

ومن ثم يجب استبعاد الرأى القائل بأن الطريق الوحيد أمام البلدان المتخلفة هو فى اتباع النمط اليابانى للتنمية . لما فى ذلك من تبسيط كبير للأمور[1] .

وقد أطلق ك . ا حماتسو على النمط اليابانى للتنمية ، الاسم الشاعرى :



شكل رقم (٤)
« الأوز الطائر » — النمط اليابانى للتنمية

= حتى إذا كان هناك تبرير كامل لكل حالة على حدة — إلى نوع معين من الفوضى التى تنقلب فى النهاية ضد مصالح بلادنا جميعاً . ومن الطبيعى أن لا تأمل دولة فى بيع سلعها إلى دولة مجاورة إذا كانت قد بدأت فى إقامة صناعات مماثلة ، بينما يكون من السهل الوصول إلى تقسيم للعمل تتبادل فيه الدولتان النفع »

Le Niger, July 16, 1962, quoted after Prevues Informations, September 4, 1962.

(١) قارن كانام احماتسو « نظرية للنمو غير المتوازن فى الاقتصاد العالمى » .

Kaname Ahamatsu, "A Theory of Unbalanced Growth in the World Economy", Welt-wirtschaftliches Archiv, vol. 26, No. 2, 1961, PP. 196-217.

« نمط الأوز الطائر » . (flying geese pattern) وفى هذا النمط ، فإن الإنتاج المحلى من السلع الصناعية الاستهلاكية (المنحنى II) يحل محل الواردات من تلك السلع (المنحنى النازل I) والتى يكون من الممكن تصديرها بعد ذلك فى المرحلة الأخيرة (المنحنى الصاعد III) . وتتم عملية مماثلة بالنسبة للسلع الرأسمالية ، بعد فترة عدة سنوات (المنحنيات ´I ، ´II ، ´III) . ويتبين من دراسة الطرق المختلفة التى تغيرت فيها الأنماط السلعية لصادرات مختلف الدول الصناعية خلال القرن العشرين (الجدول رقم ٢١)[1] ، أن النمط اليابانى للتنمية ليس هو بأى حال من الأحوال النمط النموذجى .

وقد اتبعت اليابان فى الواقع ، نفس الطريق الذى اتبعته بريطانيا تقريباً[2] ، ولكن فى وقت مختلف : حلت منتجات الصناعة الخفيفة محل السلع الأولية ، ثم حلت محلها بالتالى سلع الصناعة الثقيلة .

وكان نصيب منتجات الصناعة الخفيفة فى صادرات الولايات المتحدة والسويد ، صغيراً دائماً بالمقارنة بنصيب سلع الصناعة الثقيلة ، وكانت النسبة فى الولايات المتحدة حتى قبل الحرب العالمية الأولى هى : ١ : ٢ .

---

(١) معد على أساس التجارة الخارجية لليابان ١٩٦١ .

Foreign Trade of Japan 1961, JRIRO, Tokyo, 1961, Ch. III.

(٢) سارت التجارة الخارجية لإيطاليا فى مسار مشابه تماماً . والتأخر الذى حدث فى التحول إلى تصدير منتجات الصناعة الثقيلة فى بريطانيا ، كان يرجع إلى مركزها القيادى فى الأسواق العالمية للمنسوجات .

جدول رقم (٢١)

النمط السلعى لصادرت دول صناعية مختارة خلال الفترة ١٩٠٠ — ١٩٥٩

الحصة فى إجمالى الصادرات (كنسب مئوية)

		المواد الخام والسلع الغذائية	منتجات للصناعة الخفيفة	منتجات الصناعة الثقيلة والكيماويات
ألمانيا	١٩٠٠	٣١,٩	٤١,٦	٢٦,٢
	١٩١٣	٢٨,٢	٣٥,٧	٣٥,٨
	١٩٢٨	٢١,٣	٣٤,٧	٤٢,٢
	١٩٣٨	١٣,٤	٢٥,٨	٦٩,٥
	١٩٥٩	١١,١	١٤,٧	٧٣,٩
بريطانيا	١٩٠٠	٢١,١	٤٨,٧	٢٩,٢
	١٩١٣	٢٠,٣	٥٠,٥	٢٩,٤
	١٩٢٨	١٨,٩	٥٠,٧	٣٠,٥
	١٩٣٨	٢١,٦	٣٨,١	٤٠,١
	١٩٥٩	١٣,٢	١٨,٣	٦٦,١
الولايات المتحدة	١٩٠٠	٧٥,٢	٨,٤	١٦,٤
	١٩١٣	٦٥,١	١٣,٧	٢٣,٢
	١٩٢٨	٥٤,٣	١٤,١	٣١,٥
	١٩٣٨	٤٥,٠	١٢,٢	٤٢,٧
	١٩٥٩	٣٧,٠	١١,٩	٤٩,٧
اليابان	١٩٠٠	٤٩,٣	٣٩,٥	٩,٥
	١٩١٣	٤٩,٩	٤١,٨	٧,٥
	١٩٢٨	٥٢,٦	٤١,٣	٤,٨
	١٩٣٨	٣٠,٠	٤٨,١	٢٠,٨
	١٩٥٩	١٠,٦	٤٧,٠	٤٢,٠
السويد	١٩٠٠	٥٨,٧	٢١,٧	١٩,٦
	١٩١٣	٥٩,٤	١٨,٤	٢٢,٢
	١٩٢٨	٥٠,٤	٢٠,٥	٢٩,١
	١٩٣٨	٥٢,٨	١٥,٣	٣٠,٨
	١٩٥٩	٣٧,٢	١٥,٩	٤٦,٩

وخلال الفترة بأكملها موضع الدراسة ، كانت هناك تحولات ضخمة فى ألمانيا لصالح منتجات الصناعة الثقيلة، وذلك على حساب كل من المواد الأولية ومنتجات الصناعة الخفيفة ، بينما كانت حصة منتجات الصناعة الثقيلة ، منذ البداية كبيرة فعلا .

ولا توجد مبررات للاعتقاد بأن النموذج الأول فقط من أنماط التنمية الثلاثة السابق شرحها ، يجب أن تتبعه دول العالم الثالث جميعاً خلال الأجل الطويل ، خاصة وأن المثل اليابانى ليس مشجعاً للغاية إذا ما أخذنا فى الاعتبار مقدار ما دفعه الشعب اليابانى فى سبيل ما تحقق من التقدم ، من ناحية التكلفة الاجتماعية [1].

بيد أن المناقشة كلها ، لا تضعف من النتيجة النهائية العامة عن الآفاق المحدودة أمام الزيادة فى الطاقة الاستيرادية « للاقتصاديات الحساسة للواردات » فى المستقبل القريب . فى تلك الظروف ، يجب أن يهدف التخطيط إلى أقصى استخدام ممكن للطاقة الاستيرادية المتاحة ، أى وضع نظام محكم للتجارة الخارجية .

ولا بد من اتباع خطوات تنظيمية خاصة لتنفيذ هذا النظام ، ولا يمكن أن يترك هذا القطاع الهام من النشاط الاقتصادى مهما كانت الظروف ، دون تدخل ورقابة مباشرة من جانب الدولة .

ونجد أن التجارة الخارجية فى أغلب البلدان النامية التى تعتبر « حساسة للواردات » ، تخضع لتنظيمات ورقابة شديدة من الدولة ، كما تطبق أشكال مختلفة — مباشرة أو غير مباشرة — لدعم الصادرات ، ولأسعار صرف متعددة للنقد الأجنبي — بهدف تشجيع الصادرات إلى أسواق معينة أو زيادة المبيعات من منتجات محددة ، ويدخل ضمن مجموعة الأساليب التى يشيع استخدامها

---

(١) قارن ج . ميردال « قضايا وآفاق اقتصاد عالمى » .

G. Myrdal, "An International Economy. Problems and Prospects", New York, 1958, P. 258.

للرقابة على الواردات ، توزيع النقد الأجنبي بواسطة سلطات مختصة واستخدام أسعار الصرف المتعددة — ويتوقف ذلك على نوع السلع ومصدرها — وأخيراً السياسات الجمركية . أما بالنسبة للسياسات التجارية ، فتطبق بعض الدول مبدأ « العمليات المربوطة » (vinculated transactions) ، التي يتوقف فيها منح ترخيص الاستيراد ، على تحقيق حصيلة مماثلة من المبيعات للخارج .

وبالرغم من صحة هذه الإجراءات نظرياً ، إلا أن التطبيق العملي كثيراً ما أثبت عدم فعاليتها . فالسلطات المسئولة عن النقد الأجنبي لا يمكنها أن تحدد كل بند من بنود الواردات على حدة، خاصة في تلك البلدان التي لا يوجد بها تخطيط اقتصادي مركزي ، أو حينما يقتصر التخطيط على مجرد تخصيص للاستثمار العام دون وضع موازين سلعية ، وفي مثل هذه الظروف كثيراً ما تخالف التعليمات المنفذة ، ولا تطابق تراخيص الاستيراد الممنوحة ، الأولويات الاستيرادية المحددة سلفاً . وطالما وجد أي منفذ للواردات ، وخاصة من السلع الكمالية ، فإن الرسوم الجمركية المرتفعة سوف لا تضمن حماية أسواق الصناعة المحلية ، وتكون المجموعة الصغيرة من مستهلكي السلع الكمالية على استعداد لدفع أسعار خيالية للمنتجات المصنوعة بالخارج .

ونواجه في هذه الحالة « بأثر التباهي » الذي يجعل الصفوة المحلية تتنافس مع الرأسماليين الغربيين ، في أنماط الاستهلاك المظهري . وفي العمليات « المربوطة » فإن المستهلك يدفع ثمن الصادرات الصورية حيث إن تكلفتها تدخل ضمن سعر السلع المستوردة .

ويظهر بوضوح عدم فعالية الرقابة الإدارية غير المباشرة على التجارة الخارجية من المثل الذي تقدمه واردات السلع الرأسمالية إلى الهند والبرازيل ، فقد طبقت كلا الدولتين المذكورتين عدداً من الحوافز للواردات من السلع الرأسمالية ، كما التزمت لسنوات عديدة بتطبيق نظرية تبدو صحيحة لأول وهلة ، حيث تمنح واردات السلع الرأسمالية أولوية على ما يطلق عليه واردات الصيانة. بيد أنه قد اتضح أن التراخيص كثيراً ما كانت تمنح للواردات من الآلات والمعدات التي لا تكون

لها أولوية كبرى على الإطلاق . وتعمل آلية السوق فى « الاقتصاد الحساس للواردات » ، لصالح التركز الزائد للاستثمارات فى تلك الفروع من الصناعة التى تنتج السلع الكمالية المستوردة[1] . ويرجع هذا إلى أن قيود الاستيراد تحقق حماية فعالة للمنتجين المحليين، بينما أن الطلب على تلك السلع يستمر فى الاتجاه الصعودى، طالما أن الدولة لا تبدأ فى السيطرة على توزيع الدخل القومى ، بحيث لا تحد فقط من واردات السلع الكمالية بل ومن استهلاكها كذلك . كما أن الواردات من الآلات والمعدات التى تفوق بكثير الاحتياجات الفعلية تمثل مظهراً آخر غير ملائم . ويرجع ذلك إلى الرأسماليين الذين يتوقعون دائماً، زيادة إحكام الرقابة واتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر صرامة من جانب الحكومة[2].

وبذلك يجب أن يرتبط وضع سياسات الاستيراد ارتباطاً وثيقاً ، بجميع قرارات الخطة الاقتصادية[3] :

وهذا هو الحال خاصة بالنسبة لتلك القضايا الأساسية للتجارة الخارجية التى لا يمكن حلها دون اللجوء إلى إجراءات جذرية ، لا مجرد إصدار التراخيص : ولابد لمثل هذه الإجراءات أن تحد فى كثير من الأحيان من استهلاك الطبقات

(١) قارن Celso Furtado, Desenvolvimento e Subdesenvolvimento, Rio de Janeiro, 1961.

(٢) لاحظ ب . داتا ، فى هذا المجال أنه لا يوجد دائماً فهم واضح لإمكانية الاستمرار فى الواردات الزائدة من السلع الرأسمالية ، أى السلع الرأسمالية التى لا تستخدم استخداماً مناسباً بعد ذلك ، نظراً لقصور الطلب الفعلى على السلع النهائية التى ساعدت فى إنتاجها ، أو التى يمكن أن تستخدم فقط فى إنتاج سلع أولويتها الاجتماعية منخفضة .

قارن : B. Datta, "Planning for Export", Economic Weekly, Bombay, July 1962.

(٣) طبقاً لما ذكر سابقاً عن ب . راتا ، يجب أن تعطى سياسات الاستيراد ، تفضيلا خاصاً لما يطلق عليه « صناعات النمو (growth industries) » ، التى تنتج سلعاً يكون الطلب المحلى عليها متصفاً بالنمو السريع . وقد قمت بمناقشة المشكلة بشىء من التطويل فى دراسة عن « تخطيط الاقتصاد الحساس الواردات » مقدمة إلى مؤتمر جنيف لتطبيق العلم والتكنولوجيا فى حل مشاكل المناطق الأقل تطوراً ، عام ١٩٦٣ .انظر :

Center of Research on Underdevelopped Economies, Warsaw, Research Papers, vol. 1. PWN, Warsaw, 1963.

المميزة ، أما بالنسبة لرقابة الدولة على التجارة الخارجية — وهو ما تدعو إليه بالضرورة السياسات الراديكالية — فلا يمكن أن تعمل بشكل فعال إلا إذا قامت الحكومة بالتعامل مباشرة فى السلع المستوردة ، وحددت أسعارها للسوق المحلية ؛ وهذا ما يسفر عنه التطبيق مراراً . ويصبح ذلك ممكناً إذا كانت التجارة الخارجية احتكاراً عامًّا سواء كان كليًّا أم جزئيًّا ، وعندما تتعامل الوكالات العامة المناسبة فى الواردات والصادرات لمجموعة صغيرة مختارة من السلع الهامة على الأقل[1] .

والحجة الرئيسية التى تثار ضد الاحتكار الحكومى للتجارة الخارجية ، تنصب على أن المشروعات الحكومية فى البلدان الأقل تقدماً قد لا تكون قادرة على العمل بالكفاية التى تعمل بها الشركات الخاصة المتخصصة فى الاستيراد والتصدير والتى لديها خبرة كبيرة فى هذا المجال .

بيد أن هذه الحجة تصبح واهية ، فى حالة تلك الدول التى كانت فيها التجارة الخارجية دائماً تابعة بأكملها للاحتكارات الأجنبية ، وليس هناك أى مبرر لأن تورث البنوك الخمسة الكبرى بواسطة مؤسسات إفريقية صغيرة ، لا يتوافر لديها رأس المال العامل ولا الخبرة اللازمة .

كما أن صلاحية هذه الحجة تكون مثاراً للشك بالنسبة للدول الأخرى ، حتى إذا كانت إدارتها الاقتصادية غير فعالة بشكل خاص ؛ حيث تتوقف النتائج النهائية للتجارة الخارجية — من وجهة نظر مصلحة الاقتصاد القومى — إلى حد كبير على الإدارة وقدرتها على تنفيذ الرقابة على الواردات . كما أنه من وجهة

---

(١) إذا كانت التجارة تتمثل فى عدد محدود من السلع فقد يكون الاحتكار الجزئى أكثر فعالية فى التطبيق عن الاحتكار الكامل — وذلك فى المرحلة الانتقالية على الأقل — وطالما أن ذلك لا يستوجب بالضرورة الإنشاء العاجل لهيئة حكومية متعددة الأغراض للتجارة الخارجية . ولا يجد الاحتكار الجزئى سنداً قوياً متى أعطيت المؤسسات العامة الحقوق المطلقة للتجارة مع مناطق معينة ، كالدول الاشتراكية على سبيل المثال . لأن هذا التنظيم يخلق جميع الصعوبات المتعلقة بالتجارة فى مدى واسع من السلع ، دون الاستفادة من مزايا تركيز جانب رئيسى من المبادلات فى القطاع العام .

نظر الاقتصاديات الكلية ، يمكن القول بأن الفعالية الكبيرة للعمليات الفردية نتيجة تطبيق أساليب فنية تجارية أكثر كفاية بواسطة الشركات الخاصة ؛ قد يلغى أثرها الخسائر الناجمة عن الواردات غير الضرورية والزائدة عن الحد . ويؤيد ذلك ما تقوم به فعلا التجارة الخارجية فى كثير من البلدان المتخلفة . وما زال هناك الكثير من الحديث عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

فاحتكار عرض السلع الأولية يساعد إلى حدما مركز البائع فى الأسواق الخارجية . كما يساعد أيضاً على وجود إمكانيات معينة للتأثير على الأسعار ، خاصة إذا ما أمكن لحكومة الدولة المصدرة أن تشترى السلع التصديرية من المنتج الحقيقى بأسعار ثابتة لا علاقة لها بالطلب الأجنبى الفعلى على سلعها فى أية لحظة معينة[1] .

ويؤدى قيام المشروعات العامة للتجارة الخارجية بالتعامل مباشرة فى الواردات ، فى حالة نقص المعروض من سلع مختارة إلى سهولة وضع الآلية الملائمة لتوزيعها .

وأخيراً ، فإن احتكار الدولة الفعلى[2] للتجارة الخارجية يسمح بتحديد الأسعار المدفوعة للسلع المستوردة بطريقة تمكن من إعانة الصادرات[3] ،

---

(١) تثبت التجربة العملية على كل حال ، أن تلك الإمكانيات محدودة للغاية فيما يختص بالبلدان النامية ، ومن ثم يصدق الرأى القائل بأن أسعار السلع الأولية ، كمبدأ ، تتحدد من جانب الطلب . وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول النامية كثيراً ما تلجأ إلى بيع سلعها بأسعار منخفضة للغاية نظراً لقلة النقد الأجنبى ، ومن جهة أخرى فإن عدم توافر مخزون كاف يدفعها إلى شراء المواد الأجنبية اللازمة للإنتاج فى وقت غير مناسب ، كما أن القيام بعمليات التجارة الخارجية دون وجود الاحتياطيات المناسبة يكون غالباً باهظ التكلفة .

(٢) يجب أن نفرق بين الاحتكار الفعلى والاحتكار الرسمى ، فى ظل الأخير ، تدفع عادة شركات الاستيراد والتصدير الخاصة عمولة معينة إلى وكالة التجارة المملوكة للدولة ، وهذه لا تخرج عن كونها وسيلة باهظة التكلفة لفرض رسوم إضافية .

(٣) إن إعانة الصادرات فى اقتصاد حساس للواردات يعمل جاهداً على زيادة متحصلات النقد الأجنبى إلى أكبر قدر ممكن ، لها ما يبررها تماماً طالما كان هناك طلب فعلى أجنبى على سلع معينة . ولكن هذا لا يعنى على كل حال ، التمسك بتلك الحجة إلى نهايتها المنطقية ، أى أن الدولة يجب أن تصدر بغض النظر عن الفعالية الاقتصادية للصادرات . ولا يمكن تخفيض أسعار سلع التصدير إلا إلى =

إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، أو استخدام الواردات والصادرات بهدف زيادة تكوين رأس المال . وكثيراً ما يثبت أن المهارة فى استخدام وإدارة العلاقة بين الأسعار المحلية والخارجية : تكون أكثر ملاءمة من تطبيق ضرائب جديدة : ويصدق ذلك خاصة بالنسبة لتكوين رأس المال عند مستوى الصادرات — المثال على ذلك لجنة تسويق الكاكاو فى غانا (Cocoa Marketing Board in Ghana) .

وجميع هذه الإجراءات التنظيمية — التى تهدف إلى أقصى ترشيد وربحية فى استخدام الطاقة الاستيرادية — تتسق مع المبادئ التطبيقية العامة للكفاءة فى علم التصرف الرشيد[1] ، والمستخدمة فى بعض النواحى الخاصة للتجارة الخارجية فى اقتصاد حساس للواردات . ومن الواضح أن هناك مجالا أوسع لتطبيق تلك المبادئ ، على الرغم من أن إجراءات معينة ، قد تختلف من حالة إلى أخرى ، وقد تؤدى التحسينات التنظيمية فى بعض الأحيان ، إلى زيادة ملموسة فى فعالية التجارة الخارجية ، ومن ثم تعمل على دفع المعدل الإجمالى للنمو الاقتصادى الذى يمكن الوصول إليه بحجم معين من الصادرات .

وعلى كل فإن إمكانية التأثير على المعدل الإجمالى للنمو عن طريق

= حد معين لا يتجاوز بالتأكيد النقطة الحرجة التى تفوق فيها خسارة السعر ، الدخل الناتج عن الزيادة فى حجم المبيعات ، ومن المستطاع دائماً أن نحدد فى أى لحظة معينة ، ولكل عميل تجارى ، المعدلات الحدية القصوى لتكلفة وحدة النقد الأجنبى بالنسبة لتكاليف الإنتاج المحلية . وتتناسب تلك المعدلات مع أدنى حد مقبول لفعالية الصادرات . وتحديدها يدخل فى مجال القرارات ذات الطبيعة الاقتصادية — السياسية ، كما يجب تعديلها على فترات منتظمة . وعلى الرغم من أنه يجب دفع وتنشيط الصادرات بأى ثمن ، إلا أنه لا يجب التغاضى عن تحليل فعاليتها الاقتصادية .

ويهدف هذا التحليل إلى تحديد العلاقة المثلى بين الواردات والصادرات ، عن طريق إنقاص حجم الصادرات لكل وحدة من السلع المستوردة ، بيد أن هذا التحليل المقارن فى حد ذاته ، لا يقدم لنا شيئاً عن « المكاسب » أو « الخسائر » المطلقة لعمليات تصدير بعينها .

(١) انظر ا. لانج عن تطبيق « علم التصرف الرشيد » (praxeology) فى الاقتصاد السياسى ، فى الجزء الأول من كتابه « الاقتصاد السياسى »

O. Lange, Ekonomia polityczna (Political Economy), vol. 1, 2 edition, PWN, Warsaw 1961, P. 167 and ff.

التحسينات التكنولوجية والتنظيمية للتجارة الخارجية ، محدودة . ومتى تحقق مستوى مرتفع لكفاءة التجارة الخارجية ، لا يكون هناك مجال آخر لتحسين العلاقة بين : حجم الصادرات والقدرة على الاستيراد ومعدل النمو .

ويرجع ذلك إلى أن تحسين الكفاءة التنظيمية والتكنولوجية للتجارة الخارجية ، يعنى من جهة ، تحويل قدر معلوم من حجم الصادرات إلى طاقة قصوى للاستيراد (الكفاءة فى البيع) ومن جهة أخرى ، استخدام تلك الطاقة الاستيرادية لشراء أقصى حجم ممكن من أهم السلع الضرورية (الكفاءة فى الشراء) .

إلا أنه على الرغم من ذلك فإن معاملات الاستيراد فى دالات الإنتاج ، وكذلك فى الطلب النهائى لا تتأثر بكل هذا . ولكى يمكن تحويل هذه المعاملات يكون من الضرورى البدء فى إنتاج بدائل الواردات ، أي الدخول فى استثمارات من نوع خاص .

٤ ــ أهمية بدائل الواردات :

إن مجال بدائل الواردات أكثر اتساعاً من جميع الإجراءات التى ناقشناها حتى الآن ، ويرجع ذلك أساساً إلى أن بدائل الواردات تعنى عملية مستمرة وليس مجرد اقتناص للفرص المحدودة . ومن ثم فإن تحقيق أقصى معدل للنمو ــ بافتراض طاقة استيرادية معلومة ــ يجب أن يعطى إلى حد كبير نفس أهمية دفع عملية بدائل الواردات [1] . فالآثار التى تترتب على ذلك تحدد إلى قدر كبير استراتيجية التنمية فى اقتصاد حساس للواردات .

ويتكون الخط العام لمثل هذه الاستراتيجية فى إعطاء أفضلية خاصة للصناعات التى تنتج بدائل الواردات [2] ، عن طريق خلق الظروف السوقية

---

(١) لا يعنى ذلك استبعاد كافة المقاييس الأخرى التى نوقشت هنا .

(٢) نستخدم لفظ « إنتاج مضاد للاستيراد » (anti-import) كاختصار لإنتاج بدائل الواردات . (نقتصر على استخدام لفظ إنتاج بدائل الواردات ــ المترجم) .

الملائمة للاستخدام الكامل لطاقة الصناعات القائمة[١] ، وقبل كل شيء عن طريق ضمان الاستثمار المناسب فى الصناعات الجديدة .

والاستراتيجية المركبة عليها أن تضع حلا وسطاً للأهداف التالية :

(ا) هدف تحقيق أقصى قدر من الإنتاج الجاري لصناعات بدائل الواردات ، عن طريق الاستخدم الكامل وإلى أقصى درجة ممكنة للطاقات المتاحة ، وهذا يتطلب تخصيص جزء معين من الطاقة الاستيرادية لشراء المواد الخام والسلع الوسيطة على حساب الواردات من السلع الرأسمالية ، وبالتالى على حساب معدل نمو الصناعات الجديدة لبدائل الواردات .

(ب) هدف تحقيق أقصى قدر من إنتاج بدائل الواردات خلال الأجل القصير ، أى إعطاء الأفضلية للاستثمارات ذات العائد السريع[٢] فى الصناعات المنتجة لبدائل الواردات ، وذلك على حساب الاستثمارات التى تطول فترة التفريخ بها (gestation period) .

(ج) وأخيراً هدف تحقيق أقصى قدر من إنتاج بدائل الواردات فى الأجل الطويل ، وهذا يعنى تفضيل إنتاج بدائل الواردات الذي قد يخلق الأساس لتكرار الإنتاج الموسع فى المستقبل لطاقات إنتاج بدائل الواردات ، (أى يشمل فى معناه الواسع جداً ، إنتاج السلع التى تشبع الطلبات الجديدة) .

ويكون تخصيص قدر كبير من الطاقة الاستيرادية لشراء خامات — بما يتمشى مع الهدف « أ » — له الأفضلية الأولى إذا كان إنتاج صناعة بدائل الواردات يتكون فقط من الضروريات ، فلا يوجد مبرر معقول من وجهة نظر أولويات التخطيط لاستنفاد الطاقة الاستيرادية فى مشروات المواد اللازمة لإنتاج بدائل الواردات من السلع الكمالية . وكما ذكرنا فيما سبق ،

---

(١) تثبت تجربة الماضى وجود مثل هذه الطاقات الإنتاجية العاطلة فى كثير من البلدان النامية. ومن الضرورى لكى يمكن خلق ظروف الاستخدام الكامل لها ، أن تطبق بعض إجراءات الحماية العادية ، والسماح بالواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة .

(٢) نعنى بالاستثمارات سريعة العائد هنا ، تلك التى تكون فترة تفريخها قصيرة .

يجب بذل كل محاولة — فى نطاق ما تسمح به الظروف السياسية — للحد من استهلاك السلع الكمالية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى ، وذلك فى الفترة الأولى من التنمية المركزة على أقل تقدير .

فليست كل زيادة فى الإنتاج مقبولة فى الاقتصاد المتخلف ، هذا بالإضافة إلى أن التوسع الزائد فى صناعات السلع الكمالية يخلق ضغوطاً تضخمية ، نتيجة لأن أجور من تستخدمهم من العمال ، تنفق على الطعام الذى يتصف عرضه بعدم المرونة ، كما أنها تحد — فى نفس الوقت — من معدل النمو المنتظر فى الفروع الأخرى من الاقتصاد حيث تمنع عنها الخامات النادرة بما فيها المستورد منها[1] .

وعادة ما تستنفد خلال سنوات قليلة ، فرص إقامة صناعة بدائل الواردات سريعة العائد ؛ وهى تنشأ أساساً فى الصناعات الخفيفة .

وتعتبر مشكلة اختيار النمط الصحيح للاستثمارات ، التى تضمن إمكانيات مستمرة لنمو إنتاج صناعة بدائل الواردات من أصعب وأهم المشاكل جميعاً .

وفى هذا الشأن ، يكون المجال الكبير ، هو التوسع فى صناعات السلع الإنتاجية وخاصة صناعة الآلات . حيث نجد أن معدل نمو إنتاج الخامات والمواد الغذائية[2] ، والسلع الاستهلاكية الصناعية ، إنما يتوقف على معدل نمو طاقة الصناعات الإنتاجية ، وذلك بفرض أن الطاقة الاستيرادية محدودة .

كما أن الدولة التى تتوفر لديها صناعة وسائل الإنتاج ، يصبح فى مقدورها حماية معدل النمو الإجمالى بها ضد تقلبات الدورة الاقتصادية فى العالم الخارجى ، وكما أوضحنا سابقاً ، فإن جمود الطلب على المواد الغذائية المستوردة[3]

---

(١) كان ا . ج يائل محقا فى ملاحظته بأن « مايبدأ باعتباره نشاطاً يوفر فى الاستيراد ويخلق العمالة ، غالباً مايصبح مصيدة نهمة تلتهم الموارد النادرة » . المرجع السابق ، فى الملاحظة (١) بهذا الفصل .

(٢) يتأثر التوسع فى الإنتاج الزراعى أيضاً بالتغيرات التنظيمية والاجتماعية .

(٣) أن جمود الطلب على المواد الغذائية المستوردة مسألة نسبية ، بمعنى أنه يمكن التأثير على الميل للاستهلاك عن طريق السياسات السعرية والضرائب وحتى بنظام البطاقات . وعلى كل ، فإن الطلب على المواد الخام يخضع للمعاملات الفنية ولدالات الإنتاج ، ومن ثم يكون جامداً تماماً .

والسلع الوسيطة ، إنما يرجع إلى أن التقلبات فى طاقة الاستيراد تنعكس أساساً على مستوى الواردات من السلع الرأسمالية .

وعلاوة على ما تقدم ، يمكن أن نثبت أن المعدل الإجمالى طويل الأجل للتنمية الاقتصادية فى اقتصاد مقفل ، يتحدد بمعدل النمو فى « الصناعات الأم » ، أى الصناعات التى تنتج سلعاً إنتاجية لصناعات السلع الإنتاجية ، ويكون للتوسع فى إنتاج العدد الآلية لصناعات بناء الآلات أهمية خاصة فى هذا المجال .

ومن ثم يجب أن تقوم استراتيجية التنمية الصحيحة فى اقتصاد حساس للواردات ، على أساس تفضيل قوى لإنتاج بدائل الواردات بصفة عامة[1] ، والتوسع فى صناعات السلع الإنتاجية بصفة خاصة .

كما أن مثل هذه الاستراتيجية تفرض نفسها لأسباب سياسية كذلك — كالرغبة فى تدعيم السيادة الاقتصادية للدولة .

بيد أن هذا لا يعنى ضرورة إنشاء الصناعة الثقيلة من أساسها (أى ابتداء من مصانع الحديد والصلب) واستهداف دورات إنتاجية كاملة منذ البداية ، ويمكن تصور وضع تقوم فيه الدول النامية بإنشاء الصناعات الثقيلة عن طريق خلق صناعة بناء الآلات ، بينما يسبق ذلك إنتاج أنواع خاصة من الصلب فى وحدات صغيرة ، أو يحل محل التوسع فى مصانع الحديد :

= قارن ك. راج ، ا . سن أنماط بديله للنمو فى ظل جمود متحصلات التصدير »

K.N. Raj, A.K. Sen, "Alternative Patterns of Growth Under Stagnant Export Earnings", Oxford Economic Papers, February 1961, P. 52.

(١) طبقاً لتقديرات هـ. ب. شنرى ، فإن الصادرات حتى بالنسبة لليابان — التى حققت نجاحاً كبيراً نسبياً فى زيادة صادراتها من المنتجات الصناعية . لم تحصل إلا على أقل من ١٠ ٪ من الزيادة فى الإنتاج الصناعى خلال الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٥٤ ، بينما تكونت نسبة حوالى ٤٠ ٪ من بدائل الوارادات .

H.B. Chenery, "Patterns of Industrial Growth", The American Economic Review, September, 1960, P. 651.

ويمكن للبلد الصغير أن يقرر الاعتماد على الصلب المستورد لسنوات عديدة ، وأن يسعى جاهداً لخلق صناعة تحويلية . للأسباب المذكورة أعلاه ، ولأنها سوف تخلق أيضاً فرصاً للعمالة لعدد كبير نسبياً من العمال .

ويوجد العديد من فروع السلع الإنتاجية والصناعات المرتبطة بها[1] (مثل الإلكترونات) التى لا تتطلب استثمارات بالغة الضخامة : وتكون فترة تفريخها بسيطة ، ويمكن البدء فى السلع الإنتاجية والصناعات المرتبطة بها ، عن طريق إنشاء وحدات من خطوط التجميع . بالمساعدات الخارجية ، ثم السيطرة التدريجية وإجادة الدورة الإنتاجية الكاملة ؛ ويجب أن نؤكد مرة أخرى فى هذا المجال ، الإمكانيات التى يتيحها تقسيم العمل الدولى على المستوى الإقليمى .

ولا يغطى التحليل السابق بالطبع ، الجوانب المتعددة للموضوع بأكمله ، ولا يوضح مدى أهمية وحدة مشكلة بدائل الواردات من الوجهة العملية فى بلد معين . وعند تحديد أولويات إنتاج صناعات بدائل الواردات ، أو اختيار مشروعات محددة ، يجب أن نضع فى اعتبارنا العوامل الإضافية الآتية :

مرحلة التطور والبناء الاقتصادي للدولة ومواردها الطبيعية ودرجة الاعتماد على التجارة الخارجية ، وحجم السوق ، وأهمية الإنتاج المزمع البدء فيه للاقتصاد القومى[2] .

ويثور التساؤل عن أى من البلدان النامية سوف تتمكن من تطبيق سياسة متماسكة للتصنيع ، يكون هدفها أن تخلق فى المستقبل القريب ، صناعات للسلع الإنتاجية ذات دورات إنتاجية كاملة .

---

(١) نقصد هنا صناعات السلع الإنتاجية البحتة ، بالإضافة إلى تلك التى تنتج أنواع معينة من السلع الاستهلاكية المعمرة .

(٢) عندما تتوافر جداول المستخدم والمنتج ، يمكن الاستفادة كثيراً من معاملات « الاتصال خلفاً وأماماً » . ويقدم هيرشمان فكرة جيب الخبرة (expert enclave) وهى ببساطة خط تجميع السلع المستوردة .

A.O. Hirshman, The Strategy of Economic Development, New Haven, 1959, PP. 106-12.

إن مجموعة صغيرة من البلدان الأكبر والأكثر تقدماً من الوجهة التكنولوجية والصناعية. يمكنها القيام بتلك المهمة. ومن أمثلتها: الهند، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين وربما مصر ، وسوف يتجه نصيب الواردات فى الدخل القومى بتلك الدول إلى التناقص التدريجى . بحيث يزداد فعلا معدل النمو فى ظل طاقة استيرادية معينة ، ولو أن الأمر سيتوقف إلى حد كبير على التحديد الصحيح لأولويات الاستثمارات وعلى ميزان القوى السياسية[١] .

(١) تلعب العوامل السياسية والتنظيمية وكذلك نمط رأسمالية الدولة ونوع التخطيط المطبق ، دوراً حاسماً فى هذا المجال ، كما حاولنا أن نوضح فى كتاب أنماط القطاع العام فى الاقتصاد المتخلف المرجع السابق ذكره .

الفصل السابع

آفاق التجارة بين بولندا والدول النامية

يمكن تقسيم الدول النامية التى ينتظر أن تتبادل التجارة مع بولندا خلال العقد القادم أو ما يقرب منه ، إلى ثلاث مجموعات :

١ ـ مجموعة صغيرة من الدول المنتجة للبترول ، التى تدخل تحت نمط « الاقتصاد التصديرى » ، وهى فى موقف ملائم ، حيث ينتظر أن يزداد الطلب على صادراتها، ونظراً لأنها لا تواجه صعوبات فى المدفوعات الخارجية ، نجدها تفتقد الحافز القوى للقيام بعملية التصنيع السريع ، أو التوسع فى تجارتها مع الدول الاشتراكية ، ومما يزيد من هذا الاتجاه أن الدول الاشتراكية لم تقم بعد باستيراد البترول منها .

والوضع فى الدول المنتجة للبترول يتصف بشىء من التناقض : ففائض ميزان المدفوعات يخلق ظروفاً مناسبة للتصنيع السريع ، ومن جهة أخرى فإن الطبقات الحاكمة لا تشعر بالحاجة إلى البدء بمثل هذه البرامج ، حيث إن الدخول من العائدات تمكن من استيراد الكماليات على نطاق واسع ، وبالطبع لا ينطبق ذلك على جميع الدول المنتجة للبترول ، فنجد فى العراق وفنزويلا ، مثلا ، اتجاهاً متزايداً نحو التصنيع .

٢ ـ وتعتبر الدول التى تواجه مصاعب متزايدة فى ميزان المدفوعات ، ولا تتوافر لديها الظروف الداخلية للتصنيع السريع ، أكثر أهمية من وجهة نظر التجارة الخارجية لبولندا .

ويرجع عدم توافر الظروف الداخلية إما إلى نقص الموارد الطبيعية (التى يسهل استغلالها وتدر عائداً سريعاً) ، أو بسبب صغر حجم الدولة وتعداد سكانها، أو بسبب العوائق التنظيمية وهو ما يحدث غالباً ، وتشمل هذه المجموعة غالبية

الدول النامية ، وإن كانت لا تعانى جميعها بنفس الدرجة ، من العوائق المشار إليها . وتهتم دول هذه المجموعة بالتجارة مع بولندا . وستظل المبادلات معها ولفترة طويلة على أساس النمط السلعى التقليدى : تصدر بولندا الآلات والمعدات اللازمة لمواجهة احتياجات الصناعات الخفيفة التى تقام تدريجيًّا وكذلك شبكة المواصلات بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية الصناعية ، وذلك مقابل استيراد المواد الخام والسلع الغذائية ، وسوف يتوقف حجم التجارة إلى حد كبير ، على حجم الطلب فى السوق البولندية على صادرات السلع التقليدية لتلك الدول .

ومن ثم يجب على مؤسسات التجارة الخارجية البولندية أن تركز جهودها فى تدعيم مركزها فى دول مختارة تصدر سلعاً تحوز اهتماماً خاصًّا فى بولندا ، كما يجب عليها أيضاً أن تستعد لمواجهة احتياجات المرحلة القادمة للتنمية فى هذه الدول ، عندما تتصاعد خطوات التصنيع .

٣ــ المجموعة الثالثة ــ وهى هامة على الرغم من صغرها ــ تشمل تلك الدول التى تعانى صعوبات ضخمة فى موازين المدفوعات ، وفى نفس الوقت تتوافر لديها الظروف المواتية للتصنيع السريع ، والبدء فى الصناعات الثقيلة الخاصة بها . ويأتى فى مقدمة هذه المجموعة ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، الهند والبرازيل ــ وهما أهم دولتين فى التبادل التجارى مع بولندا من بين الدول النامية ــ وكذلك الأرجنتين والمكسيك ومصر بدرجة أقل ، ويمكن القول بصفة عامة أن هذه الدول تمثل « اقتصاديات حساسة للواردات » ، حيث كانت أزمة ميزان المدفوعات حافزاً على الاتجاه نحو الصناعات التحويلية لبدائل الواردات ، وهناك عدد من العوامل تساعد على التصنيع فى تلك الدول مثل الموارد الطبيعية المتوافرة ، وكبر حجم السوق الداخلية (يعوض انخفاض القوة الشرائية للفرد الأعداد الكبيرة من السكان) ، ونشأة ظروف تنظيمية فى بعض الحالات (الهند ومصر) تعتبر مواتية جدًّا لعملية التنمية الاقتصادية .

وتصدر هذه الدول مجموعة متسعة المدى من المواد الخام والسلع الغذائية التى تهم بولندا إلى حد كبير ، ومن المؤكد أنها سوف لا تستغنى عن هذه المجموعة

فى المستقبل ، على الرغم من التقدم المحقق فى القطاع الصناعى . ومن المنتظر على كل حال أن ترتكز سياساتها التجارية على نقطتين : التنشيط الفعال للمبيعات من السلع التصديرية التقليدية المتوافرة من جهة ؛ ومن جهة أخرى التمسك بالمبادلات المربوطة(*) » ، حيث تباع السلع المصنوعة بما فيها الآلات جنباً إلى جنب مع المواد الخام . ومع تطور صناعاتها الأساسية ، سوف يزداد تدريجياً مجال الانتقاء لوارداتها من الآلات والمعدات ، كما ستطالب من عملائها التجاريين بشكل ملح السلع الوسيطة والخامات اللازمة لصناعاتها ، وخلاصة القول أن هذه الدول ستحاول أن تغير النمط السلعى لوارداتها بما يتمشى مع الهيكل المتغير للإنتاج ، ونظراً لصعوبة إدخال مثل هذه التغييرات على التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، فسوف يظهر أثر هذا الاتجاه بشكل قوى فى التجارة ما بين الدول النامية ، التى سوف تشتمل صادراتها المتبادلة على السلع الرأسمالية بصورة متزايدة . وفى المبادلات مع الدول الاشتراكية .

ومن ثم سوف تواجه التجارة الخارجية البولندية البديلين الآتيين بالنسبة لتلك الدول :

إما أن تكون قادرة على وضع ترتيبات تكون مربحة لكلا الطرفين ، وتمثل نموذجاً للمبادلات بين الدول ذات المراحل المختلفة من التنمية الصناعية ؛ وإما أن تتعرض لتناقص تدريجى فى نصيبها من إجمالى التجارة لهذه المجموعة من الدول .

وهناك من المبررات القوية ما يدعونا إلى الاعتقاد بصحة الاحتمال الأول . فيمكن لخطط بولندا للتجارة الخارجية طويلة الأجل ، أن تضع فى تقديراتها الإحلال التدريجى للواردات من المنتجات المصنوعة محل المواد الخام . وعلى سبيل المثال ، الزيوت والمشتقات المصنوعة منها بدلا من الحبوب الزيتية ، الحديد الزهر بدلا من خام الحديد إلخ . ولا يجب أن نستبعد احتمال تبادل

Vinculated transactions (*)

منتجات الصلب بين بولندا والبرازيل أو الهند خلال سنوات قليلة ، وعقد الاتفاقيات طويلة الأجل التى تنظم مثل هذه المبادلات .

ويمكن أن يتم سداد قيمة الصادرات البولندية من المصانع الكاملة ومعدات التعدين ، والصناعات التعدينية بواسطة منتجات هذه المصانع بعد تشغيلها .

كما يمكن أيضاً أن نفكر فى اتفاقيات التكامل القطاعى للتخصص فى إنتاج أنواع محددة من الآلات ، وفى التسليمات المتبادلة . وأخيراً يمكن أن يتخذ التعاون بين الصناعات البولندية والصناعات الهندية مثلا ، شكل التسليمات المشتركة أى التصدير المشترك إلى دول أخرى ، وذلك بالإضافة إلى إقامة المصانع فى الهند ، ومن المؤكد أن دول هذه المجموعة سوف تنقص من مشتريات المصانع الكاملة ، مع تطور صناعة الآلات بها .

ويتسع مدى الحلول الممكنة إلى حد كبير ، إلا أن أيًّا منها لا يعنى وقف الواردات من السلع الأولية والخامات بواسطة الاقتصاد البولندى .

والحقيقة أن بعض الدول النامية ــ خاصة الهند ــ قد أدخلت نوعاً من التخطيط فى اقتصادياتها ، يمكن أن يمهد الطريق نحو الوصول إلى تقسيم للعمل يتصف بالثبات والفائدة المتبادلة ، ويخلق ترتيبات تنظيمية تستهدف إقامة تعاون قطاعى متين على أساس التخطيط ما بين دولتين .

الدول النامية ومستقبل دورها فى الاقتصاد العالمى

تأليف جوزيف بوجنار

وضع الدول النامية ودورها فى الاقتصاد العالمى مستقبلا

أثارت القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادى ووضع الدول النامية اهتمام العالم بسرعة فائقة . ويتفق غالبية الاقتصاديين وخبراء السياسة الدولية على أن التعجيل بالنمو الاقتصادى فى الدول النامية حالياً ، هو شرط أساسى لضمان سلام دائم وأمن مستقر ، ومن ثم فإن قضية النمو الاقتصادى هى القضية الأساسية فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم فى عالم يتصف بالتفاوت فى توزيع السلع ، الدخول ، الطاقات الإنتاجية والتقدم العلمى بين الدول والقارات مثل ما هو عليه فى عالمنا المعاصر .

ولا يعتبر بالطبع ، هذا التفاوت بين الدول الصناعية والدول النامية ، ظاهرة حديثة ، فترجع بدايته إلى فترة الثورة الصناعية ، حيث نجد أنه فى مطلع القرن التاسع عشر — طبقاً لمصادر موثوق بها — لم يكن مستوى معيشة الشعب الإنجليزى ليختلف كثيراً عن مستوى معيشة الشعب الصينى . بيد أن النظام الاستعمارى ، حتى خمسينيات القرن الحالى ، قد عمل على اتساع الهوة وزيادة التفاوت بين المستعمرات والدول الاستعمارية . وبانهيار النظام الاستعمارى ومولد الدول الجديدة ، أصبح الاستقطاب وضرورة إعادة تجميع القوى ، من العوامل الهامة فى السياسة العالمية ، وفى اتجاهات القوى التقدمية نحو معالجة القضايا الدولية .

و بالتالى فإن النمو الاقتصادى للدول النامية يمثل قضية عالمية ، وليس مشكلة خاصة ، وأصبح الحل الناجح لها أمراً لابد منه للبشرية والحضارة الإنسانية ، وهذا يعنى ، إذا ما استخدمنا مدخلا مختلفاً ، ضرورة خلق ظروف ملائمة لتطورها الاقتصادى ؛ وهى ظروف يجب توافرها ليس فقط فى اقتصاديات كل دولة على حدة بل أيضاً فى الاقتصاد العالمى ككل .

ويعنى بدء النمو الاقتصادى ؛ أن العمليات الاقتصادية التى تتكرر بشكل

ثابت أو متغير قليلا ، تحل محلها التنمية (التوسع) التى تحكمها قوى دافعة جديدة . ويعلمنا التاريخ ، أن تحول النمو إلى عملية تراكمية تغذى نفسها ، يتطلب تركيز قدر كبير من الطاقات المادية والفكرية ، ويفترض مقدماً العديد من التغيرات الاجتماعية ؛ مما يترتب عليه خلق احتكاكات خطيرة داخل الدولة المعنية .

غير أنه لم يسبق أن سجل التاريخ ، ضرورة القيام بعملية نمو اقتصادى تمتد على نطاق :

(ا) مثل هذه النسبة الضخمة من سكان العالم .
(ب) هذا العدد الكبير من الاقتصاديات القومية .
(حـ) ومثل هذه المساحات الشاسعة .

وتشمل عملية التنمية ٧١٪ من سكان العالم المعاصر ، ويقدر أن تشمل ٨١٪ من مجموع السكان فى عام ٢٠٠٠(*) . ويرجع ذلك إلى حقيقة أن زيادة السكان فى المناطق المتخلفة اقتصادياً تسير بمعدل أسرع كثيراً مما هى عليه فى المراكز الاقتصادية الرئيسية ، وتشير التقديرات إلى أنه فيما بين عام ١٩٦٠ ونهاية القرن ، سوف يتضاعف السكان ٣,٦ مرات فى أمريكا اللاتينية ، و٣ مرات فى إفريقيا وجنوب شرقى آسيا ، و ٢,٣ مرة فى شرق آسيا ، فى حين لن يزيد السكان إلا بنسبة ٣٣٪ فقط فى أوربا (باستبعاد الاتحاد السوفييتى) .

ويقدر حالياً عدد الدول التى يجب أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية بحوالى ٨٠ دولة ، وينتظر أن يزداد هذا العدد مع ظهور دول مستقلة حديثاً . هذا

(*) يمكن تقسيم دول العالم طبقاً لمعايير مختلفة. فهناك التميز بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية من حيث النظام الاجتماعى والاقتصادى . ويمكن التفرقة بين الدول الصناعية ، والدول المتخلفة اقتصادياً (النامية) وذلك طبقاً لدرجة التطور الاقتصادى . وتنتمى الدول الاشتراكية فى آسيا ، طبقاً للتقسيم الأخير إلى مجموعة الدول النامية . وفى الأرقام المذكورة أعلاه عن سكان العالم ، تدخل الدول الآسيوية الاشتراكية فى مجموعة الدول النامية .

وتؤثر عملية النمو الاقتصادى على ما يقرب من ٦٠٪ من الكرة الأرضية

ويجب أن نوضح أيضاً ، بأن الثغرة التى يجب التغلب عليها عن طريق التقدم الاقتصادى لم تكن أكثر عمقاً وأكبر اتساعاً مما هى عليه الآن .

ولتأكيد صحة هذا القول ، نورد مجموعة من البيانات أو الحسابات الاقتصادية بمعنى أصح .

ارتفع متوسط (الوسيط) الدخل القومى للفرد فى الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا إلى ١٠٤٤ دولاراً فى السنة وهبط إلى ٦٧ دولاراً فى الدول النامية خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ .

بيد أن المتوسطات ، كما هو معروف ، لا تعطينا معلومات دقيقة سواء بالنسبة للمنوال أو بالنسبة للتوزيع (الحدود العليا والدنيا للقيم) ، ولهما أهمية خاصة فى حالة العينات الكبيرة ، وفى الواقع نجد أن الدخل القومى للفرد فى بعض الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً يبلغ حوالى ٢٤٠٠ دولار سنوياً ، بينما لا يكاد يصل إلى ٤٠ دولاراً فى السنة فى بعض البلدان النامية .

وطبقاً للحسابات الاقتصادية الموثوق بها ، يمكن للدول النامية (على أساس الأرقام المتوسطة) أن تبلغ المستوى الاقتصادى الراهن لأوربا الغربية خلال ٨٠ عاماً ، وللولايات المتحدة الأمريكية خلال ١٢٠ عاماً ، وذلك على أساس أن معدل النمو السنوى فى دخولها القومية يبلغ من ٥٪ إلى ٦٪ (وهى ما زالت أقل من ذلك) .

بيد أن معدل النمو المذكور — والذى يستبعد تحقيقه فى ظل الظروف الراهنة للاقتصاد الدولى والتجارة العالمية — سوف لا يؤدى إلى الإقلال من التفاوت ، لأن هناك من الأسباب القوية ما يدعو إلى الاعتقاد بأن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية سوف تزيد من سرعة تطور الدول المتقدمة صناعياً .

فإذا ما فحصنا النتائج السياسية الدولية لهذه الثغرة ، وجب علينا أن نلاحظ أن المستويات المعيشية المحلية فى مختلف الدول قد أصبحت تنافسية ، نتيجة

للتحسن فى المواصلات والاتصالات بين الشعوب فى هذا العصر .

وسوف نقوم بإجراء مقارنة ، فى الصفحات التالية ، بين الطاقات المادية والفكرية الموجودة فى الدول النامية ، وبين تلك الموجودة فى بقية العالم . وهذه الطاقات المادية والفكرية، على كل حال ، لن ننظر إليها على أنها مجرد تعبيرات عن وضع معين ، بل على أنها عوامل تؤثر فى التنمية الاقتصادية سواء فى المدى القصير أو الطويل . وبمعنى آخر ، نعتبر الطاقات الفكرية والمادية الحالية (والتى نحاول أن نعبر عنها بنسب ملائمة) متغيرات ديناميكية ، تحدد التغيرات فيها بالنسبة لبعضها البعض ، عملية النمو .

فنجد حالياً أن ٨٩٪ من دخل العالم ، ٨٥,٥٪ من الذهب والنقد الأجنبى ، ٩٣,٣٪ من الصلب ، ٨٩,٢٪ من إنتاج الحديد الزهر ، ٧٢٪ من إنتاج القوى (*) ، يتركز فى ثلاثين دولة .

ولا نود أن نوضح اختلال التوازن فى إنتاج السلع الصناعية ونصف المصنوعة ، بقدر ما نشير إلى الوضع المذهل فى إنتاج الحاصلات الزراعية الأساسية . ومن الواضح أن هذه المنتجات تلعب دوراً هاماً فى المعروض للاستهلاك ، كما أن هناك ارتباطاً كبيراً بين الطلب عليها واتجاهات السكان .

والحقيقة أن ٦٠,٦٪ من إنتاج الحبوب فى العالم (بما فيها الأرز والذرة) ، ٦٨,٦٪ من اللحوم و ٧٩,٣٪ من البروتينات ، يتم فى الدول المتقدمة .

أما بالنسبة للعوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية فى المدى الطويل ، فيجب أن نذكر أولا التسهيلات المتاحة للبحوث العلمية والعلماء ذوى الخبرة العالية .

فتتركز نسبة ٩٥٪ من إجمالى طاقة البحوث المتاحة فى الثلاثين دولة السابق ذكرها(**)،ومن ثم يكون من المفهوم ، فى ظل مثل هذا التوزيع غير المتكافئ للطاقات المادية والفكرية (كعوامل تؤثر على النمو الاقتصادى) ،

(*) الأرقام والحقائق الواردة هنا مأخوذة بشكل عام من الكتب السنوية والمطبوعات الإحصائية للأمم المتحدة ، وعلى أساسها قام المؤلف باحتساب بعض البيانات والمؤشرات الواردة بهذا البحث.

(**) طبقاً للبيانات التى نشرتها « اليونسكو» .

أن التفاوت بين الدول المتقدمة صناعيًّا والبلدان النامية لم يتقلص ، بل على العكس من ذلك استمر فى الزيادة خلال العقد الماضى . وذلك على الرغم من أن بعض الطاقات المادية والفكرية قد تحولت من العالم المتقدم — فى أشكال مختلفة وبكفاية متباينة وطبقاً لعوامل سياسية متنوعة — إلى الدول النامية :

ولقد ارتفع الدخل القومى للفرد بشكل ملحوظ فى الدول المتقدمة منذ عام ١٩٥٨ (بنسبة ٢٢٪) بينما انخفض فى الدول النامية حتى بالنسبة للأرقام المطلقة .

كما حدث هبوط حاد فى نصيب الدول النامية من صادرات العالم (من ٣١٪ فى عام ١٩٥٠ إلى ٢٠٪ فى عام ١٩٦٢ ، على أساس القيمة) وكذلك بالنسبة للواردات العالمية (من ٢٧٪ فى ١٩٥٠ إلى ٢١٪ فى عام ١٩٦٢) (*).

ففى نهاية السنوات الثلاثين كانت البلدان المتخلفة تصدر ١١ مليون طن من الحبوب سنويًّا ، ولكن ابتداء من أواخر الأربعينات أصبحت تستورد الحبوب ، التى ارتفعت الواردات منها إلى ٢٩ مليون طن فى عام ١٩٦٤(**).
U.S. News & World Report, June, 1965.

وبالإضافة إلى تخلف الإنتاج الزراعى ، يرتبط الوضع كذلك بما يطلق عليه الثورة الديموغرافية (السكانية) . ونظراً لأن هذه الثورة تسير بمعدل سريع ، فيتوقع أن تبلغ الزيادة فى عدد سكان الدول النامية ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٨٠ حوالى ٩٠٠ مليون نسمة (يقدر عدد سكان الدول النامية حاليًّا بحوالى ٢٢٠٠ مليون) ، بينما يبلغ نمو السكان فى بقية العالم حوالى ٣٠٠ مليون فقط خلال نفس الفترة .

هل يمكن ضمان التغذية اللازمة لهذا الانفجار السكانى المتزايد ؟
حتى يمكن الإجابة الصحيحة على هذا السؤال ، يجب أن ندرس مشكلتين :

(*) البيانات مستقاة من الكتاب الإحصائى السنوى للأمم المتحدة عن عام ١٩٦٤ .
(**) وذلك طبقاً لبيانات اليونسكو .

(ا) ما هو اتجاه كثافة السكان فى العقود القادمة ؟

(ب) هل يمكن زراعة مساحات جديدة ، وإذا كان ذلك ممكناً ، ففى أى القارات ؟

توضح المقارنة بين كثافة السكان فى الدول المتقدمة والدول النامية ، أنها مرتفعة فعلاً فى الدول النامية ، وسوف يستمر هذا الفرق فى الزيادة .

الكثافة السكانية فى الكيلومتر المربع

	الفعلى		التقديرى	
	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٨٠	٢٠٠٠
الدول المتقدمة	١٥	١٧	٢٢	٢٨
الدول النامية	٢٢	٢٧	٣٩	٦٢ (!)

بالطبع هناك مناطق لم تستغل بعد فى إفريقيا وبعض أجزاء من أمريكا اللاتينية ، ولكن إذا ما أخذنا فى الاعتبار فارق الاتجاه فى زيادة السكان ، فلا تعتبر المساحات المذكورة أكثر اتساعاً من المناطق غير المستغلة فى كندا ، أستراليا والدول الأخرى .

وهناك اختلاف كبير فى آراء الخبراء بشأن حجم المساحات التى يمكن استخدامها للزراعة ، بيد أنه من الواضح ، أن جزءاً لا يستهان به من تلك الأراضى يقع فى قارات أو بلدان ليست فى حوزة ذلك القدر من السكان الذى يعانى من نقص الأراضى ، ويتفق جميع الخبراء على أنه لا توجد عملياً أراضى إضافية يمكن زراعتها فى شرق وجنوب شرقى آسيا .

ويجب أن نلاحظ هنا أن كثافة السكان فى شرق وجنوب شرقى آسيا ، سوف تصبح خلال العقود القليلة القادمة أكثر ارتفاعاً مما هى عليه فى أوربا ، التى تعتبر حالياً أكثر القارات من حيث الكثافة السكانية ، وسوف نعود مرة أخرى فى الجزء الثانى من هذه الدراسة إلى المشاكل المتعلقة بإطعام هذا القدر المتزايد من السكان .

أما الآن فندرس أثر النمو الاقتصادى فى الدول النامية على التوزيع الحالى للطاقات الفكرية والمادية فى العالم .

يعتمد نجاح النمو الاقتصادى على ماهية الطاقات الكامنة التى يمكن إطلاقها عن طريق إستخدام الموارد المادية والبشرية لصالح الدورة الاقتصادية التى ستنشأ على أساس جديد ، ومن الواضح أن جميع الطاقات اللازمة للعملية بأكملها سوف لا تكون متاحة عند بداية التنمية (بداية فترة خطة متوسطة الأجل على سبيل المثال) ، باستثناء تلك اللازمة للبدء فى التنمية ، وإذا أمكننا ، بمساعدة هذه الموارد ، أن نغير الطاقات الكامنة إلى طاقات متحركة ، فسوف يعتمد النشاط الاقتصادى على أساس جديد ، ويصبح النمو عملية تراكمية تغذى نفسها بنفسها ، ومن ناحية أخرى ، إذا فشل تحويل الطاقة ، فسوف يختل النشاط الاقتصادى القائم على أسس جديدة ويترتب على ذلك أزمة نمو .

ومن الطبيعى أن عملية تحويل الطاقات وتنظيم النشاط الاقتصادى على أسس جديدة ، تتطلب متسعاً من الوقت ، حيث إن العلاقة بين الطاقات المطلوبة وتلك التى يتم إنتاجها عن طريق عملية النمو ، لا تصبح مواتية إلا بعد فترة طويلة من الوقت . وحتى تتم تلك العملية ، يجب ضمان الطاقات التى تتطلبها عملية النمو عن طريق تقييد الاستهلاك (السكان) إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ومن ثم فإن عملية التنمية تتخذ مساراً صحيحاً فى حالة اقتصاد قومى مقفل ، إذا تحققت المتطلبات الآتية :

(ا) الفعالية المطلوبة للاستثمارات التى تغذى النشاط الاقتصادى خلال فترة زمنية طويلة .

(ب) عدم حرمان الجماهير من الاحتياجات المادية إلى الحد الذى يثير المتاعب الاقتصادية أو السياسية .

ولكن التنمية فى الدول النامية لا تتمثل فى نموذج اقتصاد قومى مقفل ، بل على العكس من ذلك ، لم يشهد تاريخ العالم مثل هذا العدد من الاقتصاديات التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الدولى .

(اقتصاد أغلب البلدان النامية موجه نحو التصدير — ويرجع ذلك أساساً إلى التخصص فى محصول واحد لا تستهلك منتجاته داخلياً ولا تجرى عليها عمليات تصنيع محلية ، كما أنه اقتصاد بالغ الحساسية للاستيراد ، بمعنى أن الواردات تزداد بالضرورة بمعدل أسرع من معدل الزيادة فى الدخل القومى) .

وإذا ما اعتبرنا أن توازن ميزان المدفوعات متطلب أساسى . فإما أن نستخدم جزءاً من الطاقات المتاحة للنمو لدفع قيمة الواردات المتزايدة ، وإما يتعين الحد من الواردات . غير أنه باتباع الطريق الأخير ، سوف يتعرض الهدف الأساسى لعملية النمو للخطر . ومن الواضح أن هذا غير ممكن ، ومن ثم فإن العلاقة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاد العالمى سوف تكون لها أهميتها البالغة خلال العقود الطويلة القادمة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن مجرد خلق الطاقات المادية والفكرية واستخدامها بشكل فعال يكون صعباً للغاية .

وترجع الصعوبات الجسيمة لعملية التراكم (تشمل هذه الفكرة أيضاً فعالية استخدام الموارد المادية والبشرية المتراكمة) إلى عدد من العوامل :

(ا) تفتقر الاقتصاديات النامية إلى الفوائض الكافية . فحيث يكون مستوى الاستهلاك منخفضاً نجد أن تركيز جزء من الدخل القومى المنخفض واستخدامه لأغراض الاستثمار ، ينتج عنه متاعب سياسية خطيرة ، وتكون نتيجة ذلك شراء المنتجات الزراعية من المنتجين ، فى الكثير من الدول ، بأسعار أقل مما كانت عليه فى ظل الاستعمار .

(ب) لا يلائم الهيكل الحالى لغالبية الاقتصاديات النامية تحقيق تراكمات ضخمة ، فمن جهة ، نجد أن الزراعة تمثل الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادى ، ومن جهة أخرى ، فإن نسبة لا يستهان بها من الوحدات الاقتصادية تعمل حالياً عند مستوى الاقتصاد المعيشى ، علاوة على أن الصناعات الحرفية والصغيرة تسود فى القطاع الصناعى .

وعندما توجد طبقات الملاك العقاريين فى هذه الدول فإن دخولها تذهب إلى الاكتناز وليس إلى التوسع فى الإنتاج .

(حـ) عدم توافر المتطلبات الأساسية لتحقيق استثمارات اقتصادية . فالبيئة الاقتصادية متخلفة ، وخاصة قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى . وصناعة مواد البناء فى بداية تطورها وأسعار منتجاتها مرتفعة للغاية ، كما أن القدرة التخطيطية المتوافرة غير كافية ، ولا يكاد يوجد أى من الخبراء المؤهلين (ذوى الخبرات الإنتاجية الملائمة) لإدارة المصانع الجديدة . كما تتصف السوق المحلية بالضيق نظراً لانخفاض القوة الشرائية وارتفاع الأسعار (حيث لابد من إعانة الصناعة الجديدة) ، وغالباً ما يكون ذلك عائقاً للتطور نحو الحجم الأمثل للإنتاج .

(د) وأخيراً ، يجب أن نذكر أن جزءاً صغيراً فقط من دخل الدولة يمكن أن يخصص لتنمية صناعة وسائل الإنتاج ، لأن أوجه الإنفاق الأخرى للدولة مرتفعة جداً . كما يجب بناء جهاز جديد للدولة ، وتوفير الأمن الداخلى والخارجى للدولة (تنظيم القوات المسلحة) وإقامة نظم جديدة للتعليم والصحة — وهذا مجرد ذكر لأكثر المهام أهمية .

ومن الواضح أن التغلب على هذه المصاعب يتطلب عشرات السنوات ، وفى خلالها يظهر النقص فى الوسائل اللازمة للنمو الاقتصادى ، بينما يدفع الوضع السياسى المحلى والعالمى ، والمتطلبات الاقتصادية الموضوعية ، فى نفس الوقت ، الحكومات إلى مزيد من الاستثمارات والنفقات .

ونتيجة لذلك تظهر الضغوط التضخمية التى سرعان ما تؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود فى الداخل وفى الخارج ، وفى رأيى أنه لا يمكن تجنب قدر محدد من التضخم من الناحية الموضوعية ، حيث إنه بلاشك أفضل من الجمود أو الركود الاقتصادى ، الذى يمكن فى ظله الاحتفاظ بالقوة الشرائية للنقود ، بيد أنه لا يوجد أدنى شك فى أن أغلب الدول سوف لا تتمكن من السيطرة على هذا القدر المحدود من التضخم ، نظراً لطول فترة استهلاك الاستثمارات (ويثبت ذلك ارتفاع معامل رأس المال ويبلغ ١ إلى ٥ ، بالإضافة إلى عوامل

أخرى) ، كما أن الاعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق العام الأخرى لا يمكن الالتزام بها بدقة .

ويكون الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة لاتجاهات العلاقة بين الاقتصاديات النامية والاقتصاد العالمي .

فالتنمية الاقتصادية — وخاصة فى الاقتصاديات كبيرة التأثر بالاستيراد — تتضمن زيادة فى الواردات . إذ يتعين استيراد وسائل الإنتاج لبناء الصناعة الجديدة وزيادة إنتاجية الزراعة . ويمكن أن تتخذ مثل هذه الواردات أشكالاً متعددة — ويتوقف ذلك على السياسة الاقتصادية — (مصانع كاملة أو معدات بمفردها ، مصانع كيماوية أو مخصبات . . . إلخ) ، إلا أن زيادة الواردات سوف لا يمكن تجنبها لفترة طويلة .

كما تتطلب التنمية الاقتصادية أيضاً استيراد الخبرة الفنية التى قد تشمل براءات الاختراع والعقود طويلة الأجل مع الخبراء الأجانب ، وعلى كل فمهما كان شكلها ، فإن كميتها الإجمالية سوف تزداد بالضرورة خلال فترة طويلة . ولا تقتصر الزيادة الحتمية فى الواردات على السلع الرأسمالية فقط ، حيث نجد ارتفاعاً فى القوة الشرائية خلال فترة التصنيع ، ويزداد استهلاك مختلف فئات الشعب ، مثل العمال الذين انتقلوا إلى المدن ، والمثقفين الجدد .

ومن الصعوبات الكامنة فى عملية النمو الاقتصادى ذاتها ، أن التصنيع يؤدى إلى زيادة الطلب (القوة الشرائية والاحتياجات) بأسرع من العرض (طاقات الإنتاج المحلى اللازمة لإشباع الطلب) .

وفى كثير من الدول لا يكفى الإنتاج المحلى من المنسوجات لمواجهة الزيادة فى القوة الشرائية ، كما لا يمكن تجنب الزيادة فى الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ، نظراً لأن إنتاجها محلياً يتطلب قاعدة صناعية متقدمة نسبياً .

وتشكل الواردات المتزايدة من السلع الغذائية عبئاً ثقيلا على ميزان المدفوعات ،

وترجع حقيقة زيادة الطلب على الغذاء بمعدل مرتفع للغاية إلى الأسباب التالية :

(ا) يتراوح معدل النمو السنوى لزيادة السكان ما بين ٢٪ إلى ٣,٥٪ فى البلدان النامية ، وإذا كانت الزيادة فى استهلاك الطعام بنفس المعدل ، فإن استهلاك الفرد فى المتوسط سيظل على ما هو عليه .

(ب) تؤدى عملية الهجرة من الريف إلى المدينة إلى زيادة استهلاك الطعام بواسطة العمال فى المدن عما هو عليه فى الريف . وعلى كل حال فإن زيادة الطلب والاستهلاك فى الدول النامية لا تكون زيادة نسبية فقط (ترجع إلى الفرق بين استهلاك السكان فى الحضر واستهلاكهم فى الريف) . بل هى أيضاً زيادة مطلقة ، نظراً لأن المجتمع الزراعى الذى يحتفظ بمستوى معيشى منخفض جداً سوف لا ينقص من استهلاكه الإجمالى بسبب انتقال بعض أفراده إلى المدينة .

(حـ) نتيجة للتوسع فى الخدمات والمرافق التعليمية والصحية ، تحدث زيادة كبيرة فى الطعام المقدم بطريقة جماعية ، دون أن يصاحب ذلك أى نقص فى أى جهة أخرى .

ومن الواضح أنه يجب العمل على تنشيط الصادرات لمواجهة الزيادة فى الواردات . بيد أن الصادرات لا يمكن زيادتها بنفس معدل الزيادة فى الواردات ، خلال الفترة اللاحقة للسير فى عملية التنمية (قد تمتد هذه الفترة لعقود عديدة) .

ويرجع تخلف الطاقة التصديرية عن مواجهة متطلبات الاستيراد إلى العوامل التالية :

١ — الهيكل التصديرى غير الملائم للدول النامية ، حيث تكون المواد الخام والسلع الزراعية ٩٠٪ من إجمالى الصادرات .

ويمكن بشكل عام تصدير الحاصلات الاستوائية (البن ، الكاكاو ، الموز وغيرها) ، التى لا يوجد بدائل لها — إلى السوق العالمية ، إلا أن الطلب

عليها غير مرن ، بمعنى أن أى توسع كبير فى إنتاجها يؤدى إلى هبوط فى الأسعار .

ومع ذلك يجب على الدول النامية أن تلجأ إلى استيراد المنتجات الزراعية الأساسية ، بينما تتراكم الفوائض فى الدول الرأسمالية الغنية ، باستثناء الأرجنتين .

٢ — أدت الثورة التكنولوجية فى كثير من الحالات ، إلى جعل الإنتاج مربحاً حتى بالنسبة للمواد الخام :

ومما يدل على ذلك أن نصيب الدول المتقدمة فى تجارة المواد الخام قد ارتفع خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، بينما انخفض نصيب الدول النامية :

ومنذ النصف الثانى لخمسينات هذا القرن ، انخفض معدل النمو السنوى لواردات الدول النامية من المواد الخام عن المعدل العالمى (المعدل العالمى = ٤,٦٪ معدل الزيادة فى الدول النامية = ١,٩٪)

ومن الحقائق المعروفة أنه منذ عام ١٩٥٣ كانت نسبة ٣٣٪ من الزيادة فى الاستهلاك الصناعى من المواد الخام تتكون من المواد التخليقية والألومنيوم .

ويجب أن نلاحظ كذلك أن الأرباح الناجمة عن إنتاج وتصدير المواد الخام بواسطة الدول النامية تحصل عليها عادة الدول الرأسمالية المتقدمة .

٣ — تسجل نسب المبادلة اتجاهاً أبعد ما يكون عن صالح الدول النامية ، وقد بلغت نسبة التدهور ٢٦٪ خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦١ .

٤ — قلما أبدت الدول الصناعية المتقدمة أى رغبة فى شراء منتجات مصنوعة من الدول النامية بالإضافة إلى أن هناك عوامل معينة خارج مجال التبادل التجارى، قد يكون لها تأثير غير موات على ميزان المدفوعات . وهى النقل (خاصة النقل البحرى، حيث لا تمتلك الدول النامية إلا نسبة ٦٪ فقط من الأسطول التجارى

العالمى)* وتزايد أسعار الفائدة على القروض قصيرة الأجل . فضلا عن عوامل أخرى .

وقد توصل مؤتمر جنيف للتجارة العالمية ، بعد إجراء مقارنة بين احتياجات الاستيراد وإمكانيات التصدير ، وافتراض معدل لنمو السكان يبلغ ٢,٤٪ سنوياً ؛ إلى أن عجز ميزان مدفوعات الدول النامية سوف يبلغ ٢٠٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ .

لقد حاولنا فيما سبق إثبات أنه :

(ا) لا يمكن القضاء على التفاوت الشاسع فى توزيع الطاقات المادية والفكرية السائد فى عالم اليوم، إلا إذا انطلقت الدول المتخلفة اقتصادياً النمو بمعدل أسرع مما هو فى بقية دول العالم طوال قرن على الأقل .

(ب) لا يمكن أن يتحقق معدل كاف للنمو الاقتصادى ، مع الموارد المحدودة للغاية فى اقتصاد مفتوح كلية ، إلا إذا غذيت عملية النمو خلال بضع عشرات من السنين بجانب من الموارد المادية والفكرية المنتجة فى العالم المتقدم ، ولا يمكن أن تصبح التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة عملية تراكمية ذاتية ، إلا بعد مرور مثل هذه الفترة الانتقالية التى تبلغ بضع عشرات من السنوات .

وعلى الدول النامية أن تواجه خلال المرحلة الأولى لنموها ، اختلالا متزايداً فى علاقاتها الاقتصادية مع بقية الدول ، وإذا لم تتمكن خلال هذه الفترة من الحصول على المعونة اللازمة ، تظهر أزمات التنمية مع ظهور أعراض التضخم بشكل سريع ، والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات .

وسوف لا يقتصر أثر أزمات التنمية على مجرد تباطؤ معدل النمو بل قد يحدث ركود أو فوضى فى الحياة الاقتصادية .

وسوف نحاول فى الجزء الأخير من هذه الدراسة أن نقدم الإجابة على ما إذا كانت هناك اتجاهات فى الاقتصاد العالمى المعاصر تعمل على إزالة هذا التفاوت

(*) باستبعاد جانب من أسطول ليبريا يعتقد أنه مملوك للولايات المتحدة الأمريكية .

وتحقيق المساواة ، أى عما إذا كانت الطاقات المادية والفكرية يتم تحويلها من العالم المتقدم إلى الدول النامية بفعل القوانين الداخلية والعلاقات المتبادلة بين العمليات الاقتصادية .

وحتى يمكن أن نقدم إجابة صحيحة على هذه المشكلة ، يجب أن ندرس قضيتين مترابطتين :

١ — ما هى العوامل والاتجاهات التى تؤثر حالياً— ويتوقع أن تؤثر خلال العقود القليلة القادمة — على إنتاج الطاقات المادية والفكرية فى العالم المتقدم ؟

٢ — ما هى العوامل والاتجاهات التى تؤثر على تبادل الطاقات بين العالم المتقدم والعالم النامى ، وبعبارة أخرى أى الجانبين هو المستفيد من مثل هذا التبادل ؟

أولا : فيما يختص بإنتاج الطاقات المادية والفكرية ، نقدم الاعتبارات التالية :

(ا) ليس هناك شك فى أن الثورة التكنولوجية والعلمية ، التى تلقت دفعة لم يسبق لها مثيل خلال العقد الماضى ، قد صاحبتها تأثيرات استقطاب اقتصادى ، وقد أكد ف. بيرو F. Perroux ، الاقتصادى الفرنسى الشهير ، عن طريق النماذج النظرية ، وجود ونتائج هذه التأثيرات على الاقتصاد العالمى المعاصر ، والحقيقة أن التقدم التكنولوجى يعتمد فى هذه الأيام ، على أربع أو خمس صناعات ديناميكية قائدة ، تتطلب طاقات بشرية ومادية فريدة فى نوعها ، وتضمن فى نفس الوقت إنتاجية وفيرة . والفروع الديناميكية فى الوقت الحاضر هى الصناعة النووية ، الإلكترونات ، الصناعة الكيماوية ، صناعة الآلات وصناعة السيارات ، ونتيجة للتأثير الاستقطابى لتلك الصناعات الديناميكية ، سوف تزداد الفروق فى المستويات التكنولوجية ليس فقط بين الدول الصناعية والدول غير الصناعية ، بل وأيضاً فيما بين الدول المتقدمة صناعياً ، وحتى داخل الاقتصاديات القومية ، سوف تبدأ عملية تباين شديد بين الصناعات الديناميكية والصناعات غير الديناميكية (المتأخرة)

ويترتب على عملية المنافسة الحرة ، أن يركز المتنافسون جهودهم للفوز بالمعركة وتحقيق السيطرة ، غير مبالين « بالعوامل غير التنافسية » ، التى تتمثل فى الآثار الاجتماعية والاقتصادية والعالمية ، الناجمة عن الوضع عند بداية عملية المنافسة .

ومن الواضح أيضاً ، أنه يجب على الدول الاشتراكية فى خلال المنافسة الاقتصادية مع الدول الرأسمالية الرئيسية ، أن تعمل جاهدة على تحقيق إنجازات تكنولوجية جديدة ، وأن تطبق ما تحقق منها فى الدول الأخرى، وإلا نتج عن ذلك تخلف العالم الاشتراكى اقتصادياً ، وقد تؤدى مثل هذه الثغرة إلى عواقب سياسية خطيرة .

وبهذا المفهوم ، ومع التطور التكنولوجى والعلمي الحالى — وطالما بقيت القوى المؤثرة فى الاقتصاد العالمى بدون تغيير — تكون الغلبة لاتجاهات الاستقطاب دون الاتجاهات التى تؤدى إلى إزالة التفاوت .

(ب) كما يلاحظ أيضاً وجود اتجاهات الاستقطاب بين العوامل طويلة الأجل ، التى تؤثر على التنمية الاقتصادية ، بما فى ذلك التقدم العلمى .

وتستمد الحياة العلمية كفاءتها الإنتاجية الذاتية أيضاً ، من المنافسة بين العلماء ومعاهد البحوث فى الدول المتقدمة .

ونجد فى عصرنا هذا أن الاكتشافات العلمية والاختراعات (الناتجة عن البحوث) لها طابع مزدوج : فمن جهة ، تشكل كل إضافة جديدة للمعرفة جانباً من المعرفة الإنسانية ، وبهذه الطريقة تصبح مستقلة — بمفهوم معين — عن الخلفيات الاجتماعية والدولية للبحث العلمى . ومن جهة أخرى ، فإن كل إضافة جديدة للمعرفة — وبصفة خاصة فى مجال العلوم التطبيقية وإن لم تنفرد بذلك — هى نتيجة تم التوصل إليها عن طريق مساندة مؤسسات معينة (اقتصادية وحكومية) تستفيد مادياً من استخدامها .

وفى مثل هذه الظروف ، يصبح التفاوت فى توزيع المعرفة عملية تراكمية ،

لأن مصدرها لا يقتصر فقط على الإنتاجية الذاتية أو الداخلية للعلوم ، بل يعتمد أيضاً على القوة المادية المركزة فى المؤسسات (الاقتصاديه وغيرها) والحوافز التى توفرها تلك المؤسسات التى تقوم بتمويل واستخدام مشروعات البحوث ، وبمعنى آخر ، قد تخلق القوة الاقتصادية الأكبر (بما لها من قدرة مالية) أساساً أوسع للبحوث ، وعن طريق الاستخدام الاقتصادى لما تسفر عنه البحوث ، تتولد دخول إضافية ، تسمح مرة أخرى ، بل تستلزم أيضاً ، المزيد من البحوث ، حيث يتسع فى نفس الوقت مجال النشاط الاقتصادى (الإنتاج) . ومن ثم ، فإن العوامل والاتجاهات المؤثرة على إنتاج السلع المادية والفكرية فى العالم المتقدم سوف تستمر نحو المزيد من الاستقطاب بدلا من التساوى ، خلال العقود القليلة القادمة ، ما لم تظهر بعض العوامل التى تعوق العملية المذكورة ، ونضيف كذلك أن آثار الاستقطاب تكون أكثر قوة بالنسبة للعوامل طويلة الأجل عنها فى حالة العوامل قصيرة الأجل .

ثانياً : فيما يختص بتبادل الطاقات الذى يتحقق حالياً بين العالم النامى والعالم المتقدم ، يمكن أن نضع الملاحظات التالية :

(ا) إن عملية التبادل — أى مجرد تبادل السلع على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة — لا تؤدى إلى الحد من التفاوت فى توزيع الإنتاج (الطاقات المادية والفكرية) . ويرجع ذلك إلى أن عملية التبادل هى محصلة ونتاج لعمليات تسبق التبادل خلال دورة النشاط الاقتصادى .

بمعنى أنه إذا كان هناك سوء توزيع فى الظروف الإنتاجية ، فإن هذه الاختلافات تسود أيضاً فى مجال البادل الذى يقوم على مبدأ المساواة والمزايا المتبادلة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن المواجهة فى السوق لا تتم بين سلع تعكس بالضبط توزيع الطاقات الإنتاجية ، ولكنها تتم بين قوى اقتصادية تؤثر علاقاتها داخل السوق وخارجها ، بشكل قوى على اتجاهات التبادل .

ومن الحقائق المعروفة جيداً ، أن القوى الاقتصادية الضخمة فى العالم الرأسمالى ، قد تطورت خلال العقود القليلة الماضية بحيث أصبح فى مقدورها أن تكيف عملية التبادل والعمليات الاقتصادية المرتبطة بها بما يتمشى مع مصالحها الخاصة . ولتحقيق تلك القوة الكبيرة لرأس المال يحتاج الأمر إلى تنظيم اقتصادى رأسى ، واحتكار كامل أو جزئى للسوق . (يمكن بالطبع أن تحل الاتفاقات المعقودة مع المنافسين الاحتماليين محل الاحتكار الكامل أو الجزئى للسوق) .

وفى مثل هذا التنظيم ، يمكن للقوة الاقتصادية الأكثر ضخامة أن تجعل من التبادل خادماً لمصالحها الذاتية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات .

ويزداد الوضع خطورة نظراً لأن الظروف ترغم الدول النامية على مبادلة الجانب الأكبر من تجارتها الخارجية مع الدول الرأسمالية . ويتضح تركز رأس المال فى أيدى القوى الرأسمالية ، من أن مائة شركة كبيرة — أغلبها شركات أمريكية — تسيطر على ٢٠٪ من الإنتاج الصناعى فى العالم الرأسمالى بأكمله .

وتسود حالة أخرى أكثر تطرفاً ، فى فروع الصناعة المنتجة للمواد الخام ، حيث تسيطر ثلاثون شركة احتكارية على ٧٥٪ من الموارد الطبيعية فى العالم غير الاشتراكى .

ومن الواضح أن التوزيع غير المتساوى للأرباح المحققة عن طريق التبادل بين المجموعات الاقتصادية القوية والمجموعات الأخرى الأقل قوة ، سوف يؤدى إلى زيادة التفاوت فى الموارد الإنتاجية .

ويرجع ذلك إلى أن القوة الاقتصادية الأكثر ضخامة يمكنها الحصول على أرباح فى حالات — ومن مصادر أكثر تعدداً مما يمكن أن تحققه القوة الأضعف — وتصبح الفروق أكثر حدة إذا انتقلنا من مستوى التبادل بين الشركات إلى مستوى الاقتصاديات القومية .

والحقيقة أن الجانب الأكثر قوة فى التبادل يمكنه ضمان الأرباح عن طريق

الشحن ، وإجراء عمليات التصنيع المختلفة ، وبيع المنتجات المصنوعة فى السوق المحلية والأجنبية . وبهذه الطريقة يحصل عدد من الشركات على مكاسب ضخمة من الفروع المتنوعة للنشاط الاقتصادى ، ومن ثم يمكن لها أن تزيد وتوسع من نشاطها الاستثمارى بصورة كبيرة .

وعلاوة على ذلك ، تحصل الدولة على دخول إضافية ، كنتيجة لهذا النشاط الاقتصادى ، وذلك فى شكل رسوم جمركية ، تعريفات ، رسوم إنتاج . . . إلخ .

ويجب أن نلاحظ أيضاً ، أن الأرباح فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر ، تنمو مع زيادة التركيز على إنتاج وبيع المنتجات تامة الصنع ، وتتجه إلى الهبوط إذا كان التركيز الأساسى على إنتاج المواد الخام .

ولا تتوافر لدى الدول الضعيفة اقتصاديًّا ، تلك الإمكانيات لزيادة الأرباح ، نظراً لأن إنتاج المواد الخام . أو على الأصح صادراتها ، لا تولد النشاط الاقتصادي الذى يماثل فى مدى اتساعه النشاط الناتج عن إنتاج وبيع السلع المصنوعة . وبالتالى ، تكون إمكانيات التراكم محدودة أيضاً فى حالة الدول الأضعف (وهذا هو السبب فى عدم صحة جميع الأفكار التى تزعم أن التصدير يمكن أن يصبح أساساً للنمو الاقتصادى فى الدول النامية) ، ونظراً للاختلافات فى فرص التراكم ، فإن التبادل يتم دائماً بشروط فى غير صالح الطرف الأضعف وفى صالح الطرف الأقوى .

(ب) تصل بعض الطاقات المادية المنتجة فى الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية عن طريق حركة رءوس الأموال الدولية ، وطبقاً للأفكار الواردة بهذه الدراسة ، فإننا نعتبر أن انتقال جزء من الطاقات الاقتصادية المنتجة فى الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، ضرورة موضوعية ، ونعلم بالطبع ، أن التدفق الدولى لرأس المال غالباً ما يكون مصحوباً بمطامع الاستعمار الجديد . والهدف الرئيسى للاستعمار الجديد ، هو الإبقاء على وضع التبعية للدول النامية ، عن

طريق مختلف الأساليب بما فيها الوسائل الاقتصادية . ويمكن الحد من هذا الخطر عن طريق التعاون السياسى والاقتصادى بين القوى التقدمية فى العالم . ونعنى بالقوى التقدمية ، الدول الاشتراكية والدول النامية التى تتبع سياسة مناهضة للاستعمار ، والقوى الديمقراطية فى الغرب .

وتحتاج مناقشة الوسائل والقضايا التى يثيرها مثل هذا التعاون إلى دراسة منفصلة ، وعلى كل حال ، فإن هدفنا الآن هو دراسة أثر تدفق رأس المال على الدول النامية ، على أساس المعايير الاقتصادية البحتة :

١ — انكمش الأثر الانتشارى لرأس المال (مصطلح استخدمه خ. ميردال) إلى حد كبير خلال العقود الماضية . ونتيجة لهذا النقص ، فإن رأس المال المستثمر حالياً فى الخارج يقل نسبياً عما كان عليه الوضع قبل الحرب العالمية الأولى (إذا قورن بالموارد الاقتصادية للدول المصدرة لرأس المال ، وبأبعاد الاقتصاد الدولى ، وباحتياجات المناطق الأقل تقدماً فى العالم) .

فالاستثمارات الأجنبية لبريطانيا العظمى ، وهى المصدر الرئيسى لرأس المال قبل الحرب العالمية الأولى ، كانت تساوى فى عام ١٩١٣ مرة ونصف مرة دخلها القومى السنوى . ومن الناحية الأخرى تبلغ الاستثمارات الرأسمالية للولايات المتحدة فى الخارج حالياً ، ما يعادل حوالى ١٢٫٠٪ إلى ١٣٪ من دخلها القومى .

٢ — يوجه الجانب الأكبر من رءوس الأموال المستثمرة فى الخارج إلى المناطق المتقدمة (أوربا الغربية ، كندا ، أستراليا ، نيوزيلندا وجنوب إفريقيا) .

٣ — من الحقائق المعروفة أن جزءاً كبيراً من القروض الأمريكية مقيد بشروط عسكرية .

٤ — يتمتع رأس المال الخاص الدولى بأمان مطلق فى العالم المتقدم ، بحيث يكون من الصعب عليه أن يترك هذه المنطقة .

٥ — وأخيراً ، تجب ملاحظة أن البيانات الدولية، توضح عادة الواردات من رأس المال فقط ، ولا تذكر شيئاً عن تحويلات رءوس الأموال فى شكل فوائد أرباح . وقد كان رصيد هذين التيارين من المعاملات موجباً بنحو ٢٠٠٠ مليون دولار فقط خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦١ ، بل إنه سجل عجزاً من وجهة نظر الدولة المستوردة لرأس المال فى بعض المناطق ومنها أمريكا اللاتينية على سبيل المثال، وطبقاً للحسابات التى أعدها ر. بريبش R. Prebisch، السكرتير العام لمؤتمر جنيف للتجارة الدولية ، بلغ تدفق رأس المال الأجنبى إلى أمريكا اللاتينية ٩٦٠٠ مليون دولار سنوياً ، بينما بلغت التحويلات الرأسمالية إلى الخارج ١٣٤٠٠ مليون دولار فى السنة .

وقد قامت الدول الاشتراكية خلال العشر السنوات الماضية، بمجهودات ضخمة لزيادة القروض والمعونات المقدمة إلى الدول النامية . كما حققت نتائج لها قيمتها مع بعض الدول (الهند ، الجمهورية العربية المتحدة ، أفغانستان وغيرها) ومن المزايا العظيمة لتلك القروض أنها تمنح للحكومات ، ويترتب على ذلك أنها تعمل على الإسراع بنمو القطاع العام ، وفى الحقيقة ، خلقت القروض الممنوحة للحكومات سابقة فى تاريخ الحياة الاقتصادية الدولية ، مما دفع الدول الرأسمالية إلى إتباع إجراءات مماثلة .

بيد أن الحجم الممكن من القروض والمعونات التى تمنحها الدول الاشتراكية، يحد منه عوامل عديدة :

١ — كانت الفترة الأولى للتصنيع فى الدول الاشتراكية ،مرتفعة التكلفة نسبياً — لأسباب عديدة لا نرغب فى مناقشتها تفصيلا هنا — ولا يتوافر لدى الدول المذكورة إلا فائض صغير بالمقارنة بمستوى تطور قواها الإنتاجية .

٢ — كان من الضرورى خلال الفترة الأولى للتصنيع ، الحد من الواردات، وبالتالى أصبح نصيب الدول الاشتراكية فى التجارة العالمية ، منخفضاً نسبياً .

٣ — لم تتح الفرصة للدول الاشتراكية الأوربية لكى تبدأ التبادل التجارى

المباشر مع الدول النامية إلا مؤخراً . وترتب على ذلك أنها ما زالت تفتقر إلى المعرفة الكافية عن الوضع والاحتياجات فى تلك الدول .

ولا يمكن للدول الاشتراكية ، نظراً لأوضاعها الداخلية الحالية ولمركزها فى الاقتصاد العالمى ، إلا أن تقوم بدور مباشر محدود للغاية فى تقديم المساعدة إلى الدول النامية ، على الرغم من إمكان قيامها بدور غير مباشر أكبر فى هذه المساعدة بفرض توافر المرونة والخبرة الملائمة .

ومن العرض السابق يمكن أن نخلص إلى ما يلى :

(ا) وجود تأثير استقطابى للاتجاهات طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية .

(ب) لا تؤدى الأنماط الحالية للتجارة الدولية إلى الإقلال من التفاوت بل تعمل على زيادته .

(حـ) إن التدفق الدولى لرأس المال والقروض التى يمكن للدول الاشتراكية أن تقدمها ، لا تكفى للتعجيل بالنمو الاقتصادى .

وقد شملت الاعتبارات التى قدمناها حتى الآن ، النتائج الأساسية التالية :

(ا) إن سوء توزيع الطاقات المادية والفكرية فى العالم سوف يستمر فى الزيادة خلال العقود القليلة القادمة ، نظراً لتركز الطاقات اللازمة للتنمية الاقتصادية فى المراكز الاقتصادية الرئيسية المعاصرة ، بينما يتكاثر السكان بمعدل أسرع فى بقية العالم .

(ب) يجب الإسراع بعملية النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، حتى يمكن تقريب الثغرة بين الدول المتقدمة والأقل تطوراً . ومع ذلك ، يجب أن يؤخذ فى الحسبان أن عملية النمو التى تتم فى اقتصاد مفتوح موارده محدودة للغاية ، سوف تستغرق عشرات السنين حتى تتحول إلى عملية تراكمية ذاتية التغذية . وحتى يتم ذلك ، تواجه الدول النامية بعجز خطير ومتزايد فى علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجى .

(حـ) فى الأوضاع المعاصرة للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، تتغلب

اتجاهات الاستقطاب على العوامل المؤدية إلى تقريب التفاوت .

ومنطقياً يترتب على ما سبق ، أن القوانين والعمليات الذاتية لسير الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية ، لا تساعد على انتقال الموارد المادية والفكرية من العالم المتقدم إلى الدول النامية ، بما يؤدى إلى دفع عملية التساوى .

ومن ثم تكون الحاجة ماسة إلى قرارات مرسومة لحل مشكلة انتقال الطاقة بعيداً عن النظام الحالى للاقتصاد العالمى والتجارة الدولية . وقد أدت هذه الفكرة إلى تطبيق المساعدات والقروض الثنائية والمعونة المقدمة من الأجهزة الدولية . وبتعبير آخر نقول :

إن الآلية الحالية للتجارة العالمية تعمل على استنزاف الطاقات من الدول النامية فى أشكال مختلفة ، ثم بعد ذلك يستعاد جزء من تلك الطاقات بموجب قرارات ، وفى صورة مختلفة تماماً هى صورة المساعدات .

(ويلاحظ أن الجزء الهام من تلك الطاقات يستولى عليه العالم الرأسمالى — وهذه حقيقة أشير إليها عدة مرات ويجب التأكيد عليها مرة أخرى — بينما أن الدول الإشتراكية لا تستفيد فى أحسن الظروف إلا من اتجاهات نسب المبادلة وهى استفادة ليست كبيرة القدر إذا ما أخذنا فى الاعتبار حجم التجارة) .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن تلك الطاقات لا تتم فى الواقع إعادتها قط إلى المناطق التى استخرجت منها . ومن ثم فإن التطبيق الحالى للمساعدات الثنائية والمعونة الدولية ، لا يحل مشكلة الانتقال المنتظم للطاقات للأسباب التالية :

(ا) لأنه يستنفد من الطاقات قدراً أكبر مما يقدمه ، وبالتالى لا يكون هنالك انتقال حقيقى فى الطاقات .

(ب) إنه نظراً لطابعة الثنائى ، لا يضمن التوزيع المخطط للموارد .

(حـ) إنه يساعد القوى الاستعمارية القديمة على الاحتفاظ بمراكزها وسيطرتها — وإن كان ذلك بأشكال أحدث — على الدول المستقلة حديثاً .

وجوهر المشكلة يتمثل فى أن الظروف الموضوعية للاقتصاد العالمى ، تتطلب

حلاً للوظائف الاقتصادية على مستوى دولى، لا تتيحه مباشرة الآلية السائدة فى التجارة العالمية .

وفى الحقيقة فإن الظروف الاقتصادية العالمية الموضوعية ، تستوجب فعلا :

(ا) إعادة توزيع جانب من السلع والدخول التى تعتبر طاقات لعملية التنمية.

(ب) معالجة وتنسيق وتخطيط مشاكل اقتصادية أساسية معينة على مستوى دولى (حل مشاكل الغذاء فى العالم ، على سبيل المثال ، خلال العقود القادمة من هذا القرن ، وليس هنا المجال لمناقشة هذه المشكلة بالتفصيل، وكل ما أرغب فى توضيحه ، أنه إذا لم يوجد الحل الملائم للمشكلة المذكورة، فلنا أن نتوقع انتشار المجاعة فى العالم النامى) .

إن آلية التجارة العالمية كما تطورت تاريخياً ، إنما تعمل ضد هذه الافتراضات . فهى تؤثر على توزيع السلع والدخول وموارد التنمية بشكل غير مباشر ، ولكن بطريقة تؤدى إلى منفعة الطرف الأقوى اقتصادياً .

ونقطة البداية لهذه الآلية هى دائماً الاقتصاد القومى ، أو مجموعة من الاقتصادية القومية (تكامل دولى) ، أو تنظيم اقتصادى قوى (الاحتكارات العالمية الضخمة) — وليست على الإطلاق العالم أو البشرية .

ويثور هنا التساؤل عن ما هى العوامل الموضوعية فى الاقتصاد العالمى المعاصر ، التى تتطلب حل وظائف اقتصادية على النطاق الدولى . يمكن أن نعدد مجموعة من هذه العوامل ، ولكن نكتفى بذكر العوامل الأكثر أهمية فقط :

(ا) التطور الثورى فى التكنولوجيا والعلوم .

(ب) تطور النقل والمواصلات إلى الحد الذى جعل المستويات المعيشية فى دول معينة فى وضع تنافسى . (المشكلة اليوم ، ليست مجرد أن الفرد الإفريقى العادى فى مستوى معيشى منخفض عن الفرد العادى فى أوربا الغربية ، بل فى أن لديه وسائل عديدة مختلفة لإدراك ذلك ، مثل الأفلام ، التليفزيون ، الصحافة ، السياحة ، إلخ) .

(جـ) التفاوت الشاسع فى توزيع الطاقات المادية والفكرية فى العالم المعاصر .

(د) الانفجار السكانى الذى يتوقع أن يضاعف عدد سكان العالم فى نهاية هذا القرن ، والذى يستوجب ضرورة الاستخدام الرشيد والاقتصادى للثروات الطبيعية والقدرات البشرية .

(هـ) التناقض المتزايد بين الطاقات الموجودة ، أى تلك الضرورية للتنمية ، وبين توزيع السكان .

(و) الزيادة السريعة فى عدد الاقتصاديات القومية (أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن القرارات المعقولة للاقتصاديات القومية ، قد تنطوى على عدم معقولية من وجهة نظر العالم أو القارة نفسها) .

(ز) التناقض المتزايد بين اتجاهات التكامل فى الحياة الاقتصادية ، وبين عدد سكان الدول التى تحصل على استقلالها (يوجد حالياً فى العالم مائة دولة ، يبلغ عدد سكان كل منها أقل من ١٥ مليون نسمة) .

ويجب ضمان الفعالية الدولية لوظائف اقتصادية معينة ، مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التالية :

١ — سوف تشكل الاقتصاديات القومية أساس النشاط الاقتصادى للإنسان خلال فترة طويلة قادمة .

٢ — وبالتالى لا يمكن تنفيذ القرارات ذات الطابع الدولى دون موافقة جميع الأطراف المعنية .

وقد أثبت التاريخ ، خلال القرن الماضى وحتى يومنا هذا ، أن كل شعب عليه أن يتغلب بنفسه على المشاق المتزايدة لعملية التنمية الاقتصادية ، وسوف لا تقبل الجماهير النظام الاقتصادى الذى يفرض عليها عن طريق انتهاك أحاسيسها القومية واستقلالها ، حتى إذا كان النظام المذكور أكثر تقدماً من النظام القائم بها .

إن المطالبة بالتكامل الاقتصادى تتناقض مع التمسك باقتصاد قومى ، ولكن من الخطأ حل هذا التناقض ، كما لو كانت العلاقات والأشياء التى هى من صنع الإنسان ، هى وحدها الضرورية ، بينما تتعرض رغبة وأحاسيس الجماهير العريضة للإهمال .

ومن الحقائق الثابتة أن مشاعر وقرارات الملايين من الجماهير تمثل قوة موضوعية جبارة ، يجب احترامها من قبل الجميع .

ويجب أن يكون واضحاً من العرض السابق، أننا لا نعتبر أن وجود وتدعيم الاقتصاد القوى ، هو العامل الرئيسى الذى يتعين أن تخضع له جميع العوامل الأخرى ، لأن ذلك لن يؤدى إلا إلى الأنانية القومية والفوضى فى الاقتصاد العالمى ، ولكننا نعتبره عاملا هاماً يجب أن يؤخذ دائماً فى الاعتبار بقدر ماله من أهمية ، ويتم التنفيذ فى ظل ظروف تتصف بما يلى :

(ا) انفصام وحدة النظام الرأسمالى العالمى ، ولكن ما زالت الدول الرأسمالية الكبرى والمشروعات الاقتصادية ، تتحكم فى موارد ضخمة متزايدة ، إن الدول الرأسمالية الكبرى لم تعد فى مركز يسمح لها بفرض قوتها مباشرة على بقية دول العالم ، ولكنها ما زالت تحتفظ بثروة اقتصادية ضخمة ، وفى مقدورها أن تزيد من حجمها . ويترتب على ذلك ، أنه فى استطاعتها عن طريق الأساليب غير المباشرة (عن طريق الآلية الحالية للتجارة العالمية) أن تمارس تأثيراً فعالا على الاتجاهات الاقتصادية فى العالم ، وهى بهذه الطريقة ، وعن طريق العلاقات الاقتصادية الثنائية (التجارة — القروض — الخدمات — المساعدات العلمية ..إلخ) بالنسبة للدول الضعيفة ؛ يمكنها أن تؤثر على النمو الاقتصادى فى الدول النامية .

(ب) على الرغم من أن الاقتصاد الاشتراكى لا يسود إلا فى جزء من العالم ، إلا أن فرص نموه وتطوره حسنة للغاية ، ولكن لا تكفى موارده الحالية إلا لتحقيق تأثير محدود على العمليات الاقتصادية العالمية ، (نقصد هنا الموارد الاقتصادية فقط ، نظراً لأن القوة السياسية والعسكرية للاشتراكية تفوق كثيراً

مواردها الاقتصادية)

(ح) أبدت الدول النامية وجهة نظرها بشأن وضع الاقتصاد العالمى فى مؤتمر جنيف للتجارة الدولية .

ويمكن تلخيص جوهر فكرة الدول النامية ، فى أنه يجب توجيه النشاط الاقتصادى العالمى بالطريقة التى تؤدى إلى دفع عملية النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، والقضاء على الاختلال الكامن فى توزيع الطاقات المادية والفكرية .

من الواضح إذن ، فى ظل الظروف المعطاة التى أشرنا إليها — وفى وضع يتزايد فيه عدد الاقتصاديات القومية صغيرة الحجم (من حيث السكان والمساحة) ، وتتعايش فى ظله ثلاثة مذاهب اقتصادية عالمية مختلفة — فإن تنفيذ الوظائف الاقتصادية المشار إليها أعلاه على نطاق عالمى ، لا يكون ممكناً إلا عن طريق أجهزة دولية فعالة تقام على مبدأ الدولية والمساواة وتتمتع بثقة الجماهير

وقد أكدنا دور الأجهزة الدولية وأهميتها فى حل هذه المشاكل ، لا لأننا راضون عن المنظمات القائمة حالياً ، بل الأمر على عكس هذا : حيث يعلم الجميع أن هذه المنظمات لا تؤدى مهمتها بشكل ملائم ، وهى فى الحقيقة ، كثيراً ما تبتعد عن القضايا الأساسية . وما تلك الأخطاء إلا نتيجة للضغوط السياسية من جانب واحد . ولقدر معين من التركز الذاتى فى التنظيم

بيد أن ضعف المنظمات الدولية القائمة ، لا يغير من حقيقة أن المشاكل السابق ذكرها ، لا يمكن حلها إلا عن طريق الأجهزة الدولية .

ويجب على القوى التقدمية فى العالم أن تبذل أقصى ما فى وسعها وتنسق جهودها ، حتى يسود مبدأ العالمية والمساواة فى التنظيم الدولى

ويمكن للمنظمة الدولية التى تقوم على أساس مواجهة احتياجات الوضع العالمى الحالى — باتفاق جميع الأطراف المعنية — أن تضمن انتقال الطاقات المادية والفكرية المنتجة فى العالم المتقدم إلى العالم النامى . ويجب أن يرتبط منح المساعدات الدولية بتوزيعها بين القارات ، حيث يمكن بهذه الطريقة منع تطوير

نفس الطاقات بشكل متكرر فى كل الأماكن ، ودفع التعاون بين الدول التى تعيش فى منطقة جغرافية واقتصادية معينة

ولكن ما هى الموارد التى يمكن إتاحتها للمنظمة الدولية حتى تقوم بهذه المهمة ؟

١ — يمكن تحويل جانب من القوة المادية والفكرية الناتجة عن تخفيض نفقات التسليح ، إلى العالم النامى . فالعالم اليوم ينفق ، طبقاً لأحدث التقديرات ما قدره ١٨٠٠٠٠ مليون دولار على التسلح ، أى ما يزيد على الدخول القومية السنوية للدول النامية . وفى نفس الوقت ، فإن تخفيض الإنفاق على الأسلحة سوف يؤدى إلى إطلاق طاقات فكرية ضخمة ، نظراً لأن قدراً هاماً من العلماء المرموقين يعملون فى البحوث المتعلقة بحل المشاكل المرتبطة بالتسليح . وعلى كل فإن الإسراع بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية يتطلب أيضاً ، قدراً كبيراً من أعمال البحوث ، فمن جهة ، يجب أن يتم تحديد الأهداف الموضوعة للمجتمع مركزياً ، ومن جهة أخرى ، يجب تطوير أساليب الرقابة والتنسيق لتعبئة المجتمع نحو الأهداف المحددة ، وخلال عملية التنمية تكون هناك تكوينات اجتماعية ومؤسسات ذات أشكال مختلفة تعمل جنباً إلى جنب ، مما يستوجب تحليل وظائفها فى المجتمع الجديد تحليلا دقيقاً ؛ كما يجب كذلك ملاحظة أن المعرفة والآراء والأساليب المتبعة فى المراكز العلمية القائمة لا يمكن تطبيقها مباشرة فى الدول النامية ، دون إدخال بعض التعديلات عليها . فالتكنولوجيا الزراعية وأساليب الزراعة المتبعة فى المناطق المعتدلة ؛ على سبيل المثال ، يكون من الصعب تطبيقها ، فى المناطق شديدة الجفاف (من خط عرض ٣٠ شمالاً إلى خط عرض ٣٠ جنوباً ، حيث لا يزيد معدل سقوط الأمطار السنوى على ٦٠ إلى ١٠٠ مم) ، وكذلك فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية ، يجب إدخال التعديلات التى تلائم المناخ المختلف فى كل تربة ، والإجهاد السريع للأرض . . . إلخ ، ومن ثم فإن الحاجة إلى الطاقات الفكرية المتاحة عن طريق تخفيض التسليح تكون ماسة بنفس قدر الاحتياج إلى الموارد المادية .

إن الدول النامية يمكنها زيادة استثماراتها الرأسمالية بنسبة ٦٠٪ إذا ما حصلت على ١٠٪ من النفقات العسكرية .

٢ – اقترح فى مؤتمر جنيف للتجارة الدولية ، أن تخصص الدول المتقدمة نسبة ١٪ من دخلها القومى لإقراض ومعونة البلدان النامية .

وحيث إن الأموال المتاحة حالياً للدول النامية (قروض ، استثمارات رأسمالية خاصة ، معونات) تتراوح ما بين ٧٠٠٠ مليون إلى ٨٠٠٠ مليون دولار سنوياً ، فإن تنفيذ هذا القرار سيؤدى إلى زيادة أموال الاستثمار فى الدول النامية بحوالى ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ مليون دولار فى السنة .

٣ – وأخيراً ، تم تقديم عدد من المقترحات الإيجابية الأخرى (تحديد حصص للواردات ، ضمان الأولويات الصناعية ، تقديم التمويل على أسس متساوية ، تعديل شروط القروض الأجنبية ، إلخ) ، التى يؤدى تحقيقها إلى دفع النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، وبالطبع ، سوف يتطلب تنفيذ هذه المقترحات ، المبادرة والعمل المستمر والرقابة من قبل منظمات دولية ذات سلطات وفعالية كافية .

ويمكن التأكيد بما لا يقبل الشك – يؤيد هذه الحقيقة ما دار فى مؤتمر جنيف للتجارة العالمية – أن جانباً لا يستهان به من الرأى العام العالمى ، قد أصبح ملماً بالوضع الاقتصادى الخطير فى الدول النامية ، والتفاوت الشاسع فى توزيع الموارد المادية والفكرية فى العالم وما يصاحبه من مخاطر .

ولكن ، أين توجد تركزات القوى (السياسية والاقتصادية) التى يمكن أن تعضد وتساند مثل هذه الفكرة الجديدة للاقتصاد العالمى ؟

بدأت مثل هذه التركزات فى الظهور ، ويمكن أن نذكر من بينها ما يلى :

(ا) الدول النامية ذاتها ، التى تزداد إمكانياتها السياسية ويتدعم مركزها الدولى بصفة مستمرة .

(ب) القوى الاشتراكية فى العالم (الدول الاشتراكية والقوى التقدمية فى

الغرب) ، التى تؤيد التوزيع العادل للسلع ، المساواة بين الدول . وحقوق البلدان المضطهدة ، وتأخذ موقفاً حاسماً ضد الاحتكارات المالية فى العالم .

(حـ) الأفراد ، المنظمات والمؤسسات التى تعترف بضرورة تحويل الطاقات ، حتى إذا تعارض ذلك مع مصالحها فى الأجل القصير (نظراً لأن معرفة الوضع الخطير للدول النامية والاقتصاد العالمى المعاصر ، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الوعى الإنسانى ، فإنه لا يمكن إهمال مثل هذا الموقف بعيد النظر ، الذى يحمل معه فى نفس الوقت تعديلات معينة فى علاقات القوى) .

ويجب أن تقود تلك القوى التقدمية ، العمل السياسى والاقتصادى المنسق ، الذى يمكن من تنفيذ وفرض تفوقها العقلى والخلقى ، بيد أنه ، عند تنفيذها لهذه السياسة العامة واتخاذها الخطوات الحاسمة ، يجب أن يكون مفهوماً لديها ما يلى :

— لا يجب أن يؤدى الصراع السياسى إلى نشوب حرب .

٢ — يجب استخدام الطاقات المادية والفكرية الضرورية للتنمية بأجمعها ودون أى نقص فيها ولو بصفة مؤقتة .

٣ — يجب الإسراع بعملية النمو الاقتصادى فى الدول النامية .

ويحتاج تحقيق الشرط الأول — أى تجنب الحرب — إلى تيقظ وحكمة غير عادية ، حيث لا يوجد فقط مثل هؤلاء الأفراد الذين قد يخاطرون بمستقبل البشرية جمعاء فى سبيل المحافظة على امتيازاتهم ، بل أيضاً لوجود من يمثل لهم الجوع خطراً حقيقياً أكبر من خطر الحرب النووية .

والشرط الثانى يعنى ، أنه فى خلال عملية انتقال الطاقات ، يجب استخدام الأساليب التى تدعم من الاستقلال القومى للدول النامية ، والتى لا تسمح فى نفس الوقت للقوى الاقتصادية الضخمة بأن تقف موقفاً سلبياً من عملية زيادة سرعة النمو الاقتصادى فى العالم الثالث ، ومرة أخرى لا يمكن ضمان ذلك ، إلا عن طريق أجهزة دولية فعالة ونشيطة .

ومن المصاعب الإضافية التى يجب على القوى التقدمية فى العالم أن تتغلب

عليها ، أن الصراعات الاقتصادية لا تأخذ عادة صورة « خالصة » فى الوعى الإنسانى . فقد شاهدنا ، حتى فى العقد الماضى ، حالات عديدة ، خاضت فيها الجماهير الجائعة ، التى أنهكها الصراع مع الفقر والمرض ، معارك فى سبيل قضايا متعلقة بالدين واللغة أو مشاكل الحدود .

وهناك أيضاً خطر أن يتخذ الصراع الاقتصادى ، صبغة الصراع العنصرى فى وعى أفراد أو جماعات معينة أو حتى فى مجتمعات أكبر من ذلك ، ويمثل ذلك خطراً كبيراً بصفة خاصة ، نظراً لأن شعوب أغلب الدول النامية ، قد قاست فى الماضى من أعنف وأسوأ أنواع الإذلال فى مشاعرها القومية والعنصرية ، ويجب أن نؤكد أن مثل هذا التحيز فى مطامع مجموعات معينة أو مجتمعات كبيرة ، لا يؤدى إلى دفع النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، بل على العكس يعمل على إبطائه ، ويعوق عملية وضع أساس سليم للاقتصاد العالمى فى مجموعه .

وفى اعتقادى ، أن ما ذكرته سابقاً ، يبرر القول بأن الإسراع بالتقدم الاقتصادى للدول النامية هو شرط أساسى لسلام دائم ، ومن ثم فهو القضية الرئيسية للنصف الثانى من القرن العشرين . والنجاح فى معالجة تلك القضية يواجه الكثير من الصعوبات والضغوط والمخاطر .

بيد أن أكبر الأخطار يتمثل فى عدم الاعتراف بأهمية تلك القضية ، واستخلاص النتائج الضرورية ، والتأخر فى اتخاذ العمل المحدد .

يجب على القوى التقدمية فى العالم ، أن تربط بين التحليل العميق لهذا الوضع والتفهم للعوامل الجديدة التى تشكل الاقتصاد العالمى ، وبين العمل السياسى والاقتصادى الذى يجمع بين الجرأة والحكمة وبين التماسك والجلد .

إن وحدة العلم والعمل ، تصوغ وتشكل الآلية الجديدة لسير الاقتصاد العالمى بحيث تصبح قوة إيجابية فعالة ، يمكن بواسطتها الاقتراب من حل للقضايا الاقتصادية الضخمة لعصرنا الحالى .

فهرس

١ ــ التجارة الخارجية فى البلدان النامية

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٩

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٦٩

التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

فى البلدان النامية

يعرض المؤلف للدور الهام الذى يلعبه قطاع التجارة الخارجية فى اقتصاديات دول العالم الثالث ، ويتناول بالنقد والتحليل النظريات التقليدية للتجارة الخارجية التى ارتبطت بتقسيم العمل الدولى الذى فرضته الدول الرأسمالية خلال مرحلة التوسع الاستعمارى ، كما يكشف عن الدور الخطير الذى تقوم به النظريات الحديثة فى التجارة الخارجية كمبرر ومعضّد للاستعمار الجديد فى الدول النامية .

ثم يبرز الكتاب التدهور المستمر فى نصيب دول العالم الثالث فى التجارة الدولية حتى بداية الستينات ، مدعما بالأرقام والإحصائيات العالمية ، ويعقبه بعد ذلك بعدة نماذج مختلفة تقوم على افتراضات محددة عن تنبؤاته لتطور التجارة الدولية خلال السنوات من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ . أما الجانب الأ[illegible]ن الكتاب فيعالج استراتيجية التنمية الاقتصادية فى دول العالم الث[illegible] ومدى ارتب[illegible]طها بالتجارة الخارجية ..

ويعتبر هذا الكتاب من بين أوائل الكتب التى تعالج قضايا التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية من وجهة النظر الاشتراكية ، وبذلك يعتبر إضافة هامة وجديدة إلى المكتبة العربية .

ص
٤٥